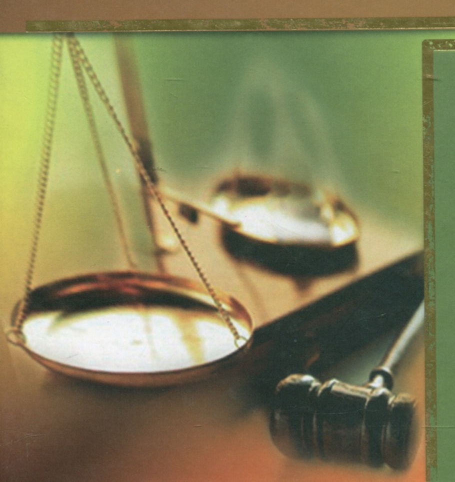
أ.د. جمال إبراهيم الحيدري

# علم الإجرام المعاصر







دار النهضة العربية

علم الإجرام المعاصر

# علم الإجرام المعاصر

تاليف

الأستاذ الدكتور

**جمال إبراهيم الحيدري**

أستاذ القانون الجنائي ورئيس قسم القانون الجنائي

كلية القانون - جامعة بغداد





دار النهضة العربية

رقم الكتاب : 1389
اسم الكتاب : علم الإجرام المعاصر
المؤلف : أ.د. جمال إبراهيم الحيدري
الموضوع : علم اجتماع
رقم الطبعة : الأولى
سنة الطبع : 1430 هـ ـ 2009 م.
القياس : 17 × 24
عدد الصفحات : 197

منشورات

دار النهضة العربية
بيروت – لبنان
الزيدانية – بناية كريدية– الطابق الثاني
تلفون : 736093 / 743167 / 743166 1 961 +
فاكس : 736071 / 735295 1 961 +
e-mail:darnahda@cyberia.net.lb

بيت الحكمة
العراق ـ بغداد ـ بيت المعظم
ص.ب 53640
مكتب بريد الأقصى ـ 4141201 / 4140015
فاكس : 4164950
E-mail:baytul-hikma@yahoo.com


ISBN 978-614-402-022- 7

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة:-

الانسان كائن إجتماعي لايقوى على العيش بمفرده ، ومن ثم إضطر الى الانضمام لبني جنسه ، وما ترتب على ذلك من ضرورة وجود قواعد تنظم حركته ونشاطه ، ومن مجموع هذه القواعد يتكون النظام القانوني في المجتمع .ويتضح من ذلك أن القانون قديم قدم الانسان نفسه، وأن الجريمة هي الاخرى قديمة قدم هذا الانسان ، لازمته منذ أن وطأت قدماه الأرض والى يومنا هذا.وعلى الرغم من إختلاف الاجرام كماً ونوعاً من دولة لأخرى ، بل وفي الدولة نفسها من عصر لآخر ، فلن يختفي تماماً ، فهو ظاهره إجتماعية عامة بالنسبة لكل العصور وكل المجتمعات ، هذه الظاهرة المزمنة في المجتمع يطلق عليها(الظاهرة الاجرامية)

وتخضع تلك الظاهرة للدراسة من وجهين:الأول قانوني، والثاني علمي.

فالدراسة القانونية للظاهرة الإجرامية تنقطع لبحث مضمون القاعدة القانونية الوضعية التي يترتب على مخالفتها جزاء جنائي ، أي دراسة ذات القاعدة القانونية ، ولهذا يطلق على هذا النوع من الدراسة ، الدراسة القانونية أو القاعدية للظاهرة الاجرامية.

أما الدراسة العلمية لتلك الظاهرة فتتعلق بصفة أساسية بدراسة أسباب السلوك الاجرامي ودوافعه ومقاومته وعلاجه وتقويمه ، فهذه الدراسة تنظر الى الجريمه نظرة واقعية لا قانونية ، فهي تهتم بالوقائع والاشخاص دون القواعد القانونية.

ان الدراسة العلمية للظاهره الاجرامية بدأت متأخرة، وأخذت شكل دراسات متفرقة عن أسباب الإجرام وكيفية مواجهته، وكانت هذه الدراسات متأثرة بمجال كل باحث وتخصصه مما أفقدها وحدة الهدف برغم وحدة الموضوع.

ولكن ما لبثت هذه الدراسات أن تبلورت شيئاً فشيئاً حتى أبرزت الى الوجود وفي صورة متجانسة علوماً متعددة موضوعها الدراسة العلمية للظاهرة الإجرامية، من بين هذه العلوم علم الإجرام

علماً أن أهمية دراسات الجريمة بدأت تتزايد بشكل واضح في دراسات علم الاجتماع المعاصر، والواقع ان الارتباط وثيق بين دراسة علم الاجتماع ودراسة السلوك الإجرامي، فمنذ أواخر القرن الماضي أصبح علم الإجرام موضوعا أساسيا للدراسة في أقسام علم الاجتماع الناشئة في جامعات الولايات المتحدة الامريكية، وتشير نتائج بحث أجرى سنة 1901 في أمريكا الى أن علم الإجرام وعلم العقاب كانا بين المقررات الأولى التي كانت تدرس تحت عنوان (علم الاجتماع)

ويدرك الباحث في ميدان علم إجتماع السلوك الانحرافي ظهور عدة إتجاهات ومدارس متصارعة في مجال تفسير السلوك الانحرافي ومواجهته ورسم السياسات الاجتماعية سواء السياسات الجنائية او سياسات الدفاع الاجتماعي ضد الانحراف، ويمكن القول ان هذا التباين والاختلاف في الاتجاهات والصراع بين المدارس والنظريات يمكن تفسيره بعدم شمولية المعالجة وضيق رؤية النظرة الوضعية، وفي مقابل هذه المدارس الوضعية (كالمدرسة الجغرافية والنفسية والاجتماعية) هناك الحقائق التي يقدمها لنا ديننا الإسلامي الحنيف ، والتي لا يمكن لأي باحث أن يقدم فهماً صادقاً للإنسان ومجتمعه ووظيفته واستوائه أو انحرافه ، الاّ اذا إنطلق في بحثه من هذه الحقائق، إستناداً الى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فقد أرست الشريعة الاسلامية أساسيات التنظيم الاجتماعي الذي يحقق التوازن والاستواء والتقدم الروحي والمادي ويحول دون ظهور الانحراف، ثم ان شريعتنا الغراء رسمت أصول ما يطلق عليه اليوم سياسات الدفاع الاجتماعي والاجراءات العقابية بشكل لم ولن يصل اليه أي فكر وضعي لا يستنير بالهدى الآلهي. وقد حاولت في هذه الدراسة أن أقدم محاولة متواضعة حول مفهوم علم الاجرام والسلوك الإجرامي والنظريات والمدارس المتصارعه في تفسيره مستعيناً بأحكام الشريعة الاسلامية حسب مقتضى الحال، آملاً أن تتبعها دراسات تكمل ما خلت منه هذه الدراسة من معالجات ضرورية.

# مبحث تمهيدي

## التعريف بعلم الاجرام

ان ظاهرة الاجرام مرتبط وجودها بنشأة المجتمعات البشرية ، حيث ان الجريمة هي اعتداء على مصالح الجماعة الجوهرية ، وبهذا ما يهمنا من الظواهر الاجرامية هو نوع واحدٌ الا وهو الظواهر الاجرامية الناشئة عن مخالفة الفرد لنصوص القانون التجريمية ، وهذا يعني ان الجريمة هي مخلوق قانوني لايوجد الا مع القاعدة القانونية التي تحدد أوصافه وأركانه وشروط قيامه وانعدامه وبدون القاعدة التجريمية يستحيل وصف سلوك ما بأنه جريمة أياً كانت جسامة ذلك السلوك وضرره البالغ سواء بالفرد ام بالجماعة. ان جوهر الجريمة بهذا الوصف يمثل الحقيقة العلمية التي يجب أن تكون ماثلة أمام أي باحث لظاهرة الاجرام في حياة الفرد والجماعة، وبهذا فخارج الإطار القانوني للظاهرة لانكون بصدد ظاهرة إجرامية وإنما بصدد ظواهر اجتماعية أخرى .. وعليه فالمحاولات بصدد بحث الجريمة خارج المفهوم القانوني قد باءت بالفشل.

أن علم الأجرام يقوم أساسا على دراسة ظاهرة الأجرام ووسيلة مكافحتها. فهو يدرسها كظاهرة في حياة الفرد وكظاهرة في حياة المجتمع لأجل بيان وسيلة مكافحتها سواء كظاهرة اجتماعية أم كظاهرة فردية. علما أن المكافحة _ بطبيعة الحال_ تكون بالوسائل القانونية والاجتماعية كافة... الخ.

**أولا:- تطور الفقه الجنائي وظهور علم الاجرام [1]**

منذ القرن التاسع عشر بدأت الأبحاث الجنائية تتجه نحو الظواهر الحقيقية (النفسية

1 تشهد العصور الوسطى أنشغال الأذهان بالمشاكل الأجرامية ومقاومة الجريمة باعتبار أنها عمل ضد الأخلاق والقانون، حيث كان لدى كبار المفكرين في اليونان القديمة أمثال (سقراط، وارسطوطاليس، وبلاتون، وهراقليت) الأفكار السليمة القديمة عن المجرم وضرورة إنزال العقاب به ، وقد عالجوا هذه المشاكل أيضا في أدبهم وخصوصا في التراجيدية الأغريقية التي عالجت الباعث على الجريمة، كما عالجوها في أشعارهم، وإن كانوا يعتبرون الجريمة أنها نوع من اللعنات السماوية
ينظر : محمود التوني القاضي _ علم الأجرام الحديث _ المطبعة العالمية _ القاهرة ص31

والطبيعية ) التي تتعلق بالجريمة، ولكن هذه الأبحاث لم تظهر على شكل علم جديد كما هو الحال الآن، بل ظهرت في أول الأمر في مختلف فروع الأبحاث العلمية، وأخذت هذه الأبحاث تستقل عن تلك شيئاً فشيئاً حتى أمكن تجميعها وجعلها علما مستقلاً، و من هنا فان علم الأجرام حديث العهد بالوجود العلمي وتسميته ترجع الى أواخر القرن التاسع عشر فالبحث في محيط الفقه الجنائي له أثر في تأخر ظهور علم الأجرام فالفقه التقليدي رفض النتائج التي قدمتها الدراسات بصدد أسباب الجريمة، حيث لم يكن هذا الفقه يهتم بدراسة شخصية المجرم والأسباب التي دفعته الى الأجرام . لكن التطور الحاصل في الدراسات العلمية دفع الى البحث في واقع القانون الجنائي في الحياة الاجتماعية فالجريمة سلوك أنساني قبل أن يتناولها المشرع بتجريمه اياها وقد كان من نتيجة تطور الفكر الجنائي أن أبتدأ التركيز على دراسة المجرم بعد أن كان البحث قاصراً على الفعل الأجرامي مجردا من الواقع ، وهذا ما تمثل بظهور المدرسة الوضعية (الايطالية) التي اتجهت الى البحث في أسباب الجريمة في التكوين الجسماني للمجرم. وكان الرائد الأول لهذه المدرسة هو العالم الايطالي (لومبروزو) وبعد هذا ظهرت المدارس المختلفة، فاهتمت كل منها بدراسة الظواهر الإجرامية وأرجعت كلٌّ منها الجريمة الى أسباب معينة تاركة الأسباب الأخرى.

مثال ذلك : المدرسة الانثروبولوجية الجنائية التي ركزت على العوامل الداخلية المتعلقة بالتكوين الشخصي للفرد، ومدرسة علم الاجتماع الجنائي التي أضفت أهمية كبيرة على العوامل الخارجية، وذلك لكون الجريمة تعد من أهم الظواهر الأجتماعية، لذا كان البحث في أسبابها من أوائل الموضوعات التي لفتت أنظار علماء الاجتماع إليها، وعلى أثر ذلك ظهرت مدرسة البيئة أو الوسط الاجتماعي الفرنسية التي حمل لواءها (كيليه) في بلجيكا وكل من(جيري، وتارد، ودوركهايم، ولاكاساني، وسالي، وجولي) في فرنسا[1] وكذلك مدرسة علم النفس الجنائي التي جعلت العوامل النفسية في الصدارة.

ولكن الحقيقة أن ظاهرة الأجرام من أعقد الظواهر الاجتماعية، فهي معقدة في تفسيرها وفي أسبابها، لذا ليس من الصواب إبراز سبب معين بوصفة السبب الرئيس والمباشر لأجرام الفرد، فكل العوامل تتظافر في تسبيب الظاهرة الأجرامية، لكن الذي يحصل قد يستأثر أحد

---

1 د.محمد شلال حبيب ـ أصول علم الأجرام ـ مطبعة دار الحكمة ـ بغداد ـ ط2 ـ 1990 ـ ص13ـ16

الأسباب مكان الصدارة أما الأسباب الآخرى تأتي كعوامل مساعدة أو ثانوية . ولهذا دعت الحاجة الى ظهور علم الأجرام لكي يتكفل بدراسة الجريمة ليس من وجهة النظر القانونية البحتة، وإنما من وجهة النظر الموضوعية باعتبار الجريمة ظاهرة في حياة الفرد والمجتمع. [1] فعلم الأجرام هو علم يأخذ على عاتقه دراسة الجريمة من جميع جوانبها العضوية والنفسية والاجتماعية مستعينا في ذلك بجميع أنواع المعرفة وفروع العلم، ومن هذا المنطلق تبنى بعض العلماء فكرة قيام علم إجرام جديد يهتم بدراسة وبحث جميع العوامل التي اسهمت في وقوع الجريمة من عوامل تكوينية عضوية ونفسية إلى عوامل اجتماعية وبيئية، على أن يتم الاستعانة بدراسة مختلف العلوم التي لها علاقة بعلم الأجرام (كعلم الانثروبيولوجيا الجنائي وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع الجنائي ) إضافة إلى دراسة بعض العلوم التي يمكن أن تساعد في تحديد وبيان الدوافع الحقيقية المخفية للسلوك الإجرامي (كعلم الأحصاء والتحليل النفسي والاقتصاد).[2]وعلى وفق ذلك يمكن القول بأن علم الأجرام المعاصر قد استكمل كل عناصره الايجابية كي يتمكن من تسليط الضوء على العوامل والأسباب التي تسهم في تكوين الظاهرة

---

1 على أساس ذلك عرف الفقه الألماني علم الأجرام بأنه (العلم الذي يبحث الظواهر الطبيعية والحقيقية التي أدت إلى إتمام ارتكاب الجريمة، كما يبحث وسائل محاربتها والقضاء عليها )
وعرفه الفقه الايطالي بأنه (ذلك الفرع من العلم الذي يتناول الجريمة بالدراسة على اعتبار أنها حقيقة واقعية لاحقيقة قانونية فيتحرى أسبابها للقضاء على هذه الأسباب قدر المستطاع)
ينظر في ذلك : محمود التوني _ علم الأجرام الحديث _مرجع سابق _ص3

2 ظهرت في النمسا نواة لمدرسة خاصة في علم الأجرام بجهود الأستاذ( هانزجرونس) أستاذ القانون الجنائي في جامعة جوانز، والذي قام بإنشاء المعهد الإجرامي عام 1912 من أجل دراسة جميع نظريات علم الإجرام المختلفة، كما أفتتح معهد العلوم الجنائية في كلية الحقوق بجامعة إستوكهولم عام 1930، وكذلك أنشأت الجمعية الدولية لعلم الأجرام عام 1934 وفي روما عام 1956 أنشأت مدرسة لعلم الأجرام الأكليني تابعة لمعهد علم الانسأن المعلم ومقره روما، ومن جانب أخر عقدت عدة مؤتمرات دولية لعلم الأجرام كان أولها مؤتمر روما عام 1938، ثم المؤتمر الدولي الثاني لعلم الأجرام الذي إنعقد في باريس عام 1950 ومن ثم المؤتمر الدولي الثالث لعلم الأجرام الذي إنعقد في لندن عام 1955، ومن ثم المؤتمر الدولي الرابع لعلم الأجرام في لاهاي عام 1960، وقد أخذت المعاهد والهيئات المختصة في دراسة علم الأجرام تتزايد تدريجيا في كافة أنحاء العالم، فعلى صعيد العالم العربي فقد أنشىء المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة، وتبعه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في بغداد ينظر :د.محمد شلال حبيب _مرجع سابق _ ص19_20

الإجرامية ، علما أن للاتحاد الدولي لقانون العقوبات من خلال مؤسسيه كل من (ليزو برنز، وجارسون، وفان هامل) الفضل الكبير في الدعوة لهذا العلم.

ثانياً:- تعريف علم الإجرام :

ان تعريف علم الاجرام ليس بالسهل أو الهين ،ودليل ذلك أنه لا يوجد إتفاق بين الباحثين على تعريف جامع مانع له،والسبب في ذلك هو كونه علم حديث العهد نسبيا،ناهيك عن أن التعريفات تتباين حسب وجهة نظر كل باحث وتخصصه[1] لذلك تعددت التعريفات وفقاً لتباين الدراسات والأبحاث،فمثلاً:كان علماء الانثروبولوجيا يحاولون في تعريفهم إبراز الصفة الانثروبولوجية، بينما المتخصصون في علم الاجتماع يعدون علم الإجرام أحد الفروع العديدة لعلم الاجتماع،وهكذا الحال بالنسبة لعلماء علم النفس ، والطب الشرعي وعلم الامراض العقلية والنفسية، فكل منهم كان يعدُّ علم الإجرام وليد الجهود التي قام بها وبالتالي فهو فرع من الأصل.

وهناك إتجاه يجعل علم الإجرام موسوعة لكافة العلوم الجنائية وعلى أية حال فقد إنعقد الاجماع في المؤتمر الدولي الثاني لعلم الإجرام المنعقد في باريس عام 1950 على ان علم الاجرام هو (الدراسة العلمية لظاهرة الإجرام) وقد أكدَّ بأن موضوعه هو(دراسة أسباب الظاهرة الاجرامية وسبل علاجها).

ومن الملاحظ أن مرجع الاختلاف في التعريفات هو حداثة العلم وإنتماء الباحثين الى فروع علمية عديدة.

1 في عرض التعريفات المختلفة لعلم الاجرام ينظر:د.جلال ثروت-الظاهرة الاجرامية (دراسة علم الاجرام والعقاب)الاسكندرية-1983-ص18وما بعدها

د.رؤوف عبيد-اصول علمي الأجرام والعقاب-ط-5دار الفكر العربي-القاهرة-1981-ص32وما بعدها

G stefani, G .Levasseur, R, Jambu-Merlin: Criminology et sein cences penitententiaire, 4ed Dalloz.1976,p.1

ثالثا:موضوع علم الاجرام:-

يتمثل موضوع علم الاجرام فيما يأتي:

أ-الجريمة:-ان علم الاجرام يعنى بدراسة الجريمة بحيث لا تخرج عن مفهومها القانوني.

ب-المجرم:يهتم علم الإجرام بدراسة المجرم من جميع النواحي العضوية والنفسية والاجتماعية.

إن من دراسة الجريمة والمجرم تنكشف الأسباب التي تؤدي الى إجرام الفرد فيسهل بذلك وضع الأساليب الصحيحة لمقاومة آفة الإجرام في الجماعة واتخاذ السبل الفعالة لقمعها والاحتراز منها مستقبلاً.

وجدير بالذكر ان علم الاجرام في دراسته للجريمة والمجرم وسبل الوقاية لا يلتزم باسلوب واحد وانما يطبق جميع الاساليب العلمية الحديثة لأجل بيان الاسباب الدافعة للجريمة، وذلك ان البحث في الظاهرة الاجرامية لابد من الاستعانة بكافة نواحي العلوم الأنسانيه المختلفة هذا وان دراسة المجرم والجريمة تختلف وفقا لوجهة النظر من قبل الباحث فعالم الاجرام نظرته مغايرة لعالم القانون الجنائي، وهذا الاخيرنظرته مغايرة لنظرة عالم الانتروبولوجي ومن هنا لابد من تحديد مفهوم الجريمة والمجرم لدى الباحث في علم الاجرام ومن خلاله يمكن تحديد اساليب البحث .

١-مفهوم الجريمة :- للجريمة مفهومان هما المفهوم الشكلي (القانوني) والمفهوم الاجتماعـــي

أ- المفهوم الشكلي:- كان للمدرسة التقليدية فضل كبير في بلورة هذا المفهوم ويتحدد هذا المفهوم وفقا لقانون العقوبات . ويقصد بالجريمة وفقا لهذا المفهوم بانها الفعل الذي يقع بالمخالفة لقانون العقوبات.[1] اذاً الجريمة هنا هي كائن قانوني مجرد عن الواقع فالجريمة = نص تشريعي + فعل مخالف للنص ومن المفيد ان نذكر بأن الجريمة هي واقعة مادية قبل ان تكون واقعة قانونية .

---

1 ينظر في ذلك:

د. علي عبد القادرالقهوجي – علمي الاجرام والعقاب – الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت- 1984 – ص 12.

ب-المفهوم الاجتماعي:- ان هذا الاتجاه يعطي للجريمة مفهوما . يتفق مع جوهر ومضمون الجريمة الاجتماعي، فأصحاب هذا الاتجاه ادخلوا في تعريف الجريمة عناصر اجتماعية او طبيعية بما يتفق والاثار التي تترتب عليها في محيط الجماعة . وقد كان للمدرسة الوضعية الفضل في بلورة هذا المفهوم ، فالجريمة من جهة نظرهم فعل ضار بمصالح الجماعة الاساسية ، فمناط تكييف الفعل بأنه اجرامي من عدمه ليس النص التشريعي وانما مبادئ الاخلاق والقيم الاجتماعية التي تسود الجماعة، هذا مما يترتب عليه ان مفهوم الجريمة والمجرم ليس بالضروري ان يتفق والمفهوم القانوني والتشريعي لها.وفي اطار هذا المفهوم فقد جاء (كاروفالو) بفكرة الجريمة الطبيعيه والتي قصد بها كل فعل يقع بالمخالفة لقواعد الايثار والرحمة التي تسود المجتمعات المتمدنة[1] كما نادى (فيري) بأن الجريمة يجب ان تحمل على انها كل فعل يقع بالمخالفة لظروف وقواعد التعايش الاجتماعي المتعلقة بنظامه وامنه .

اما (دور كهايم ) فقد عرف الجريمة تعريفا . إجتماعياً بعدّها الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الجماعي ، فالجريمة ماهي إلا تعبيرعن انعدام شعور التضامن الاجتماعي . [2]

**2-مدلول الجريمة في علم الاجرام:-** ان الجريمة هي مخلوق قانوني لاوجود له خارج الاطار القانوني او التشريعي للجماعة .. لكن المشرع حينما يجرم فعلا انما يجرمه لاعتدائه على مصالح الجماعة او الاضرار بحقوق الاخرين او لكونه منافيا لقواعد الاخلاق والسلوك.

وبما ان القانون هو المعبر عن ارادة الجماعة وفيه ينعكس شعورها والقيم التي ينبني عليها مجتمع بعينه لذلك اناطت الجماعات للمشرعين مهمة تحديد الافعال المناقضة لتلك القيم ،

1 يلاحظ على مفهوم الجريمة بهذا النحو انها يجب أن تكون واحدة بالنسبة لجميع المجتمعات ، وثابته لاتتغير بتغير الزمان والمكان وأنها تخالف بعض قواعد الاخلاق لاجميع هذه القواعد
ينظر في ذلك :
د . عبد الفتاح الصيفي – علم الاجرام – بيروت – 1973 – ص 68
د. مأمون سلامه – مرجع سابق – ص 64
د.يسرأ نور علي وآ مال عبد الرحيم عثمان – علم الاجرام والعقاب – دار النهضة العربية – القاهرة – 1980 – ص 72

لكن مع ذلك فقد ذهب علماء الاجرام الى المناداة باعتماد المعايير غير القانونية لاجل اضفاء صفة العمومية على البحث الاجرامي ، لانه لو ارتبط مفهوم الجريمة بالمدلول القانوني لكان علم الاجرام مقتصراً على القانون الوضعي وليست له صفة العالمية بالنسبة لجميع المجتمعات البشرية الدولية .

وعليه فعلم الاجرام في دراسته للجريمة انما يضع في اعتباره المفهوم القانوني لها باعتبارها فعلاً مخالفاً للقانون الجنائي،كما على الباحث دراسة الجريمة بوصفها واقعة مادية في حياة الفرد والمجتمع ، فعليه ان يقوم بفحصها ودراستها من جميع جوانبها الواقعية وليست القانونية ،أي يقوم بأبراز جوانبها النفسية والاجماعية مستعينا بجميع جوانب المعرفة الانسانية وما يقدمه له علم الانثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع الجنائي ، وعلم النفس الجنائي .

كما على الباحث أن يتولى دراسة الظواهر التي لم تكن بعد جريمة إلا أنها تكشف عن تكوين شخصي كفيل بأن يدفع صاحبه إلى ارتكاب جرائم في المستقبل .

إذاً مايدخل تحت نطاق علم الأجرام هو الجريمة بوصفها فعلا إنسانيا له تأثيره في حياة الفرد والجماعة من جهة، وبوصفه فعلا كاشفا عن شخصية صاحبه ويضر أو يهدد مصلحة عامة من مصالح الجماعة من جهة أخرى. في أطار المفهوم القانوني للجريمة[1]

وعلى العكس من ذلك فانه يخرج من نطاق دراسة علم الإجرام أي سلوك لاينطبق عليه وصف الجريمة بالمعنى القانوني ، مهما كانت درجة مخالفة هذا السلوك للقيم الأخلاقية أو الاجتماعية بل مهما كانت درجة خطورة الشخص الذي يصدر منه هذا السلوك [2] .

---

1 ان مفهوم الجريمة في علم الاجرام يكون شاملاً لكافة أنواع الجرائم بما فيها المخالفات ، علما ان جانبا من الشراح استبعد المخالفات من نطاق علم الاجرام ينظر في ذلك :

د. حسن صادق المرصفاوي – الاجرام والعقاب في مصر – منشأة المعارف – الاسكندرية – ص 16

د . مأمون سلامه – مرجع سابق – ص 79 – 80

د . عوض محمد عوض – مبادئ علم الاجرام مؤسسة الثقافة الجامعيه – الاسكندريه 1980 – ص45 – 46

د . يسرا نور وآمال عبد الرحيم – مرجع سابق – ص81 – 82

د . فوزيه عبد الستار – مبادئ علم الاجرام وعنم العقاب – دار النهضة العربية القاهرة – 1978 – ص 13

2 د . علي عبد القادر القهوجي – مرجع سابق ص 16

3-**الأشخاص محل بحث علم الاجرام** :- يتناول علم الإجرام الشخص الذي ارتكب الفعل الإجرامي ، [1] حيث يتولى الباحث فحصه من الناحية التكوينية والنفسية والاجتماعية وجميع الظروف التي تحيط به ويتأثر بها. وجدير بالذكر ان المجرمين يكونون .

على ثلاث طوائف هي :-

آ-المجرم العادي : وهو الشخص الكامل الأهلية الذي يرتكب فعلاً يعد جريمة .

ب-المجرم غير العادي: وهو الشخص الذي تتأثر أهليته الجنائية بسبب خلل في تكوينه الجسمي او العضوي او النفسي او العقلي والذي لايصل الى درجة المرض وبذلك تكون مسؤوليته مخففة .

جـ-المجرم المريض بأحد الامراض العقلية: وهو الشخص الذي تنعدم اهليته الجنائية وبذلك فهو غير مسؤول عن افعاله الجنائية .

وفي هذا الصدد هناك من اخرج الفئة الثانية والثالثة من المجرمين من موضوع علم الاجرام، واعتبر الفئة الاولى فقط من موضوعات علم الاجرام [2] بينما اخرون ادخلوا الفئات الثلاث في دراسة علم الاجرام [3]

---

1 جانب من الشراح يرى ان المجرم موضوع علم الاجرام هو الشخص الذي ارتكب فعلا يكون جريمة وصدر ضده حكم باتاً بادانته في حين يرى جانب اخر ان دراسات علم الاجرام تشمل المتهمين ايضا ، فالمقصوم بالمجرم في علم الاجرام هو ((كل شخص اسند اليه بارتكاب جريمة بشكل جدي سواء دانه القضاء نهائيا أو لم يدنه )) ينظر :

د . عبد الفتاح الصيفي – المرجع السابق – ص94

د . يسر أنور وآمال عثمان – المرجع السابق – ص 85

د . عوض محمد – المرجع السابق – ص 18

2 ان سبب ذلك يكمن في ان المجرمين الاسوياء تتوافر في حقهم المسؤولية الجنائية ومن ثم يمكن تصور تطبيق العقوبة عليهم، آما غير الاسوياء فلا تقع عليهم المسؤولية ولا يخضعون بالتالي لعقوبة جنائيهة ينظر:

د . علي عبد القادر القهوجي – المرجع السابق – ص 18

3 د . يسر أنور وآمال عثمان – المرجع السابق – ص 85 وما بعدها د . عبد الفتاح الصيفي – المرجع السابق – ص93 وما بعدها .

د . مأمون سلامة – المرجع السابق – ص 82 وما بعدها د . عوض محمد - المرجع السابق – ص 50

**رابعا وظائف علم الاجرام:-**

تتمثل وظائف علم الاجرام بما ياتي:-

1-وصف الظاهرة محل البحث : يقصد بذلك وصف الظاهرة الاجرامية فالباحث يصفها باعتبارها سلوكا انسانيا يعبر ويكشف عن شخصية صاحبه وباعتبارها واقعة اجتماعية تؤثر وتتاثر بالظروف الاجتماعية المحيطة بها كما على الباحث وصف المجرم بعدّه مصدر ذلك الوصف وهذا ما ينطوي تحت عنوان (علم الإجرام الوصفي) .

2-بحث الاسباب المتعلقة بالظاهرة الإجرامية : هنا يتعين على الباحث البحث في الاسباب الدافعة للجريمة، فتقتضي منه اللجوء الى اساليب البحث المقررة في العلوم الاخرى المتصلة بالظاهرة محل البحث كعلم الانثروبولوجيا الجنائية وعلم الاجتماع الجنائي ، وذلك لاجل تفسير اسباب الجريمة بالنسبة للفرد والجماعة. اذاً على الباحث دراسة شخصية المجرم دراسة كاملة من جميع جوانبها التكوينية والنفسية والعقلية، كما عليه دراسة جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تحيط بالجريمة والمجرم.

كما يندرج تحت هذا الواجب عملية التشخيص الفردي للخطورة الإجرامية وهذا الامر يتعلق بدراسة العلوم الطبيعية المتعلقة بدراسة الإنسان وخاصة الطب ...

فمثلا : يبين النقص والخلل النفسي او المرض الذي يجعل المجرم خطرا.

3.استخلاص الأحكام العامة للظاهرة محل البحث : بعدَ وصف الظاهرة وتفسير الأسباب وتشخيص الخطورة الاجرامية لابد من استخلاص الأحكام العامة التي تحكم ظاهرة الأجرام في الفرد والجماعة، وكذا القواعد التي تحكم شخصية المجرم والجريمة وتأثرهما في البيئة المحيطة بهما، ومن ثم يتم فهم الظاهرة الاجرامية فهما سليما، وبذلك يستطيع علم الأجرام تقديم السبل والطرق العلمية الصحيحة لقمع الجريمة والوقاية منها، كما يستطيع أن يقدم للأبحاث في السياسة الجنائية بحثاً كاملاً وشافيا لظاهرة الأجرام لكي يساعده في نقد وتقويم النصوص القائمة ومن ثم تقديم الحلول السليمة للمشرع الجنائي لمراعاتها وتبنيها.

**خامساً: أهداف علم الإجرام :**

يهدف علم الأجرام الى جملة أمور لعل من أهمها :[1]

1 ينظر في ذلك :

محمود التوني _مرجع سابق _ص18_19

1-معالجة شخصية المجرم إما باصلاحه، كما هو الحال بالنسبة للمجرمين الخطرين الذين لديهم الاستعداد لأرتكاب الجريمة مرة آخرى (العود)، حيث يعتني علم الأجرام بهم في محاولة إعادتهم الى حظيرة المجتمع الصالح ، وذلك باجراء التجارب المستمرة على شخصياتهم والبحث في أعماقها لمعرفة السبب الصحيح لأنحرافها ومعالجة هذا السبب حتى ولو أدى ذلك إلى إعادة تربيتهم وتثقيفهم من جديد، وفي بعض الأحيان يمكن تعديل شخصية المجرم بوسائل طبية كالعلاج النفسي مثلاً، أو باضعاف الميل الجنسي للمجرم وذلك بأعطائه الأدوية اللازمة لحالته، أو العمل لحماية المجتمع من شروره وذلك بمعاقبته بالأعدام أو سجنه لمدة طويلة أو وضعه في معتقل تحدد فيه إقامته، وذلك باعتبارها وسائل منع مادي للمجرم لكي لا يرتكب جريمة جديدة .

2_ العمل على جعل البيئة التي سيعيش فيها المجرم مستقبلا صالحة، ويتم ذلك بإبعاد المتهم عن البيئة التي تساعده على إرتكاب جريمة جديدة، ويتمثل ذلك في مساعدة المجرمين المفرج عنهم تحت شرط وملاحظتهم وجعلهم يشعرون بأن أعمالهم تحت رقابة دائمة .

3_ العمل على تقوية الضمير الأخلاقي للغير وجعل الناس يشعرون بأنهم محميون بنظم قانونية مسيطرة وقوية وهو مايسمى ب(المانع العام)، ويتم ذلك من خلال ملاحظة وإستقراء تأثير السجن على المتهم قبيل الحكم عليه وبعد صدور الحكم عليه وتنفيذه، ولهذا أهمية قصوى تظهر في جعل المجرم أثناء سجنه يرجع إلى رشده فتقوى شخصيته الأخلاقية حتى يشعر بالأسف لأرتكابه فعلاً أساء به إلى المجتمع، وترضي الشعور بالعدل في نفس المجموع وتبين لجميع الأفراد أن العقوبة التي نزلت بالمجرم تؤكد جدية النظم القانونية المعمول بها وهذا مما يزيد من قوة روع العقوبة .

4_الإثبات الصحيح لكل الوقائع التي حدثت وبدقة حتى يقوم البحث على أسس ودعائم قوية، وفي سبيل الوصول إلى هذا البحث الدقيق يتعين الاستعانة بكل الوسائل العلمية الحديثة والتي يستخدمها عادة رجال الطب الشرعي والشرطة والادعاء العام والقاضي عند نظرة الدعوى.

## سادساً: فروع علم الإجرام :-

إن من آثار النشأة الخاصة لعلم الأجرام هي ظهور هذا العلم مقسماً على عدة فروع يتميز

كل منها بتوجيه إهتمامه نحو البحث في أسباب الظاهرة الاجرامية في ناحية معينة منها بالنظر لاتساع مجال علم الأجرام، وتعد هذه الفروع جزءاً مكملاً له، وأهمها مايأتي:-

1-علم الانتروبولوجيا الجنائية (علم الطبائع الجنائي) :- ان هذا العلم يهتم بدراسة المجرم من حيث صفاته العضوية والنفسية وأثر العوامل البيئية أو الخارجية على تلك الصفات، وذلك بغية تفسير الدوافع والأسباب للأفعال الاجرامية الفردية، وهذا يعني أن هذا العلم لا يعطي تفسيراً لظاهرة الاجرام بوجه عام، وانما يفسر لنا الأسباب التي تدفع المجرم في حالة بعينها الى ارتكاب جريمة معينة. ان هذا العلم يتناول بالدراسة المظاهر العضوية للمجرم وأجهزة الجسم الداخليه ووظائف الأعضاء وخاصة افرازات الغدد الصماء[1] والغرائز والعواطف وعادات المجرم وطباعه وأخلاقه وتأثير الوراثة وتطوير شخصية المجرم في حياته المختلفة، ويدخل ضمن هذا العلم علم النفس الجنائي وذلك أن هذا العلم يتناول موضوعات تدخل أساساً في علم الانتروبولوجيا الجنائية، حيث يبحث في الظواهر النفسية المختلفة لدى المتهم الشعوري منها وغير الشعوري، وجمع وتنظيم مايتم الحصول عليه من معلومات عنها سواء عن طريق المشاهدة أو التجربه أو التحليل ورد هذه الظواهر الى قوانين نفسية عامة [2] .

2-علم النفس الجنائي :- وهو العلم الذي يهتم بدراسة الأحوال النفسية للمجرمين كمستوى ذكائهم وغرائزهم وانفعالاتهم لغرض تحديد العوامل النفسيه التي يعزى اليها سبب حدوث الجريمة .. والواقع أن هذا العلم هو جزء من علم الانتروبولوجيا الجنائية، وذلك أن التغيرات العضوية يمكن أن توثر على الجوانب النفسية مما يقتضي عدم تجاهل شخصية الفرد في أي مظهر من مظاهرها [3] فالجسم والنفس هما وجهان لعمله واحدة هي الانسان، فأي مرض عضوي يؤثر على نفسية الانسان واي حاله نفسية تعطي أعراضاً عضويه، لذلك ذهب العلماء الى ايجاد فرع جديد للأمراض أطلقوا عليه اسم (فرع الامراض العضوي النفسية) . ويذهب العلماء إلى إن علاج هذه الأمراض الجسمية لوحدها لن تؤدي إلى النتيجة المرجوة، وإنما يجب الأخذ بالعلاج النفسي إضافة إلى العلاج البدني لذا فإن العوامل النفسية البيولوجية

---

1 د. يسر أنور علي و د. آمال عبد الرحيم عثمان – علم الاجرام وعلم العقاب مرجع سابق – ص 51

2 المستشار محمد فتحي – علم النفس الجنائي – 1943 – ص 2

3 د. يسر أنور – ود. آمال عبد الرحيم – المرجع سابق – ص51

التي تكشف عن وجودها الطرق المناسبة لتحديد كل نوع من أنواع العلاج من شانه أن يسهم في تقدم الدراسات الخاصة بعلم الأجرام[1]

3-علم الاجتماع الجنائي:- يتناول هذا العلم بالدراسة الظاهرة الاجتماعية للاجرام، فهو يدرس الظاهرة الاجرامية في مجموعها بوصفها ظاهرة اجتماعية تتولد من مجموع الافعال الاجرامية الفردية. فهو اذاً يدرس الاجرام بصفة عامة بوصفه واقعة اجتماعية مستقلة عن مجموع الافعال الاجرامية الفردية، بمعنى أنه يبحث الجريمة باعتبارها حدثاً في حياة المجتمع فيبحث ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والمهنية وتوزيعها طبقا لاعمار المجرمين[2]، ويهتم هذا العلم ببيان الرابطة أو العلاقة بين الظروف الاجتماعية المختلفة وبين ظاهرة الاجرام في المجتمع، فهو اذاً يتناول أثر الظروف الاجتماعية على ظاهرة الاجرام بوجه عام ، ويدخل ضمن هذا العلم فرع الجغرافيا الجنائية الذي يبحث نواحي الاجرام المقارن للمناطق الجغرافية المختلف وتقصي أسبابها .

وتبرز اهمية علم الاجتماع الجنائي للقانون الجنائي بشكل واضح ومتميز، وذلك ان الاعتداد بالظروف الاجتماعية السائدة عند بناء النظام القانوني لايمكن ان يكون الا بالاعتداد بظاهرة الاجرام لدى مجتمع معين في فترة زمنيه معينة، والقواعد العامة التي تحكم هذه الظاهرة [3] .

سابعا : العلوم المساعدة لعلم الأجرام :-

يهتم علم الإجرام بدراسة ظاهرة الاجرام والتحري عن أسبابها ، ولأجل تحقيق هذا الهدف لابد له من الاستعانة بكل علم يعني بدراسة شخصية الإنسان المجرم كروح وجسد ، لذا فان علم الاجرام وثيق الصلة بالعلوم الطبيعية والاجتماعية التي لها علاقة وثيقة بدراسة

---

1 بيير دينيكر – تطبيقات للمناهج الطبيه النفسيه في علم الاجرام – تقرير مقدم الى المؤتمر الدولي الرابع لعلم الاجرام
وينظر: اعمال المؤتمر الدولي الرابع لعلم الاجرام – لاهاي 5 – 12 – أيلول – 1960/ المجلة الجنائية القومية – ع 2 – تموز – 1961 – المجلد الرابع – ص 157 – 158

2 محمد التوني – مرجع سابق – ص 54 – 55

3 د . يسر أنور و د . آمال عبد الرحيم – مرجع سابق – ص 54 – 55

حقيقة الإنسان[1] بل تعد بمثابة علوم مساعدة لعلم الأجرام ومنها:الطب والطب الشرعي، والإمراض النفسية، وعلم النفس القضائي وعلم البوليس الفني[2] والتاريخ الطبيعي، والعلوم التناسلية ،وعلم النفس العلاجي،وعلم تنشئة الصغار، والبحوث الاجتماعية والاحصائية، والأبحاث التاريخية على عادات ولهجات اللصوص والمشعوذين، والقانون الجنائي العملي، ونظم السجون والبحوث الخاصة بطرق إصلاحها.

**ثامناً: أثر دراسات علم الاجرام في القانون الجنائي:-**

إن القانون الجنائي يشتمل على قسمين :

الأول: قانون العقوبات[3] والثاني:قانون أصول المحاكمات الجزائية(الاجراءات الجنائية[4]

ولعلم الاجرام أثر كبير في القانونين المذكورين وكما يأتي:-

1-بالنسبة لأثر علم الاجرام في قانون العقوبات[5]يتجسد ذلك في عدة أمور منها ما

---

1. في هذا الصدد ذهب عالم الاجتماع الأمريكي (ثورستين سيلين) الى القول ((أن الانسانية لايعوزها الوقوف على أسرار الطبيعة بقدر ماهي محتاجه للتعرف على نفسية افرادها والبواعث المحركة لسلوكهم))
ينظر : د . محمد شلال حبيب – مرجع سابق – ص 21

2. يراد بعلم البوليس الفني العلم الذي يعني ببحث الوسيلة التي تقدمها سائر العلوم الآخرى للتحقيق في الجريمة والكشف عن المجرم.

3. يعرف قانون العقوبات بأنه (مجموعة القواعد القانونية الآمره التي تضعها الدولة لتنظيم المصالح بشكل أحكام ملزمة تصف بموجبها الأفعال المجرمة والجزاء المقرر لكل فعل عند إرتكابه)
ينظر :د.ذنون أحمد-شرح قانون العقوبات العراقي-دراسة مقارنة ط-1مطبعة النهضة العربية-القاهرة-1977-ص5.

4. يعرف قانون أصول المحاكمات الجزائية بأنه (مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الاجراءات اللازمة في الدعوى الجزائية إبتداءً من مرحلة التحري وجمع الأدلة إلى التحقيق والمحاكمة والطعن والتنفيذ بهدف الوصول الى الحقيقة وتحقيق العدالة)
ينظر:الاستاذ المتمرس عبد الامير العكيلي-د.سليم حربه-أصول المحاكمات الجزائية-جـ-1 شركة أياد للطباعة الفنية -بغداد-1987-ص5

5. إن علم الأجرام ذا كيان مستقل عن قانون العقوبات من حيث موضوع البحث والمنهج ، فمن حيث الموضوع :فان دراسة قانون العقوبات للجريمة تنصب بالدرجة الأولى على كونها حقيقة قانونية،لذا فانها تشمل تحديد أنواع الجرائم وأركانها والجزاءات المقررة لها إضافة الى تحديد المبادئ العامة التي تخضع =

يتعلق بالمجرم من حيث الخطورة، حيث ظهر نظام العود والاعتياد على الإجرام، وعلى ذلك فقد أعتد المشرع العقابي بتلك الأمور فنص على تشديد العقاب بشأنها في قانون العقوبات كذلك تأثر قانون العقوبات بالدراسات الإجرامية في مجال المسؤولية حيث تبنى نظام المسؤولية المخففة إستناداً إلى بعض الظروف والأعذار والحالات التي شخصت في دراسات علم الإجرام كحالات الخلل النفسي والعضوي[1] كما تم تبني التدابير الاحترازية في قانون العقوبات وذلك لمعالجة حالة الخطورة الإجرامية التي أثبتتها دراسات علم الاجرام[2] فمن ذلك يفهم أن علم الإجرام يعين المشرع الجنائي على تفهم عوامل الجريمة من اجل وضع أفضل النصوص لمعالجتها .

2-أما بالنسبة لأثر علم الإجرام في قانون الاجراءات الجنائية: فانه يتجسد في ان دراسات علم الاجرام قد أثرت في أنظمة الاجراءات الجنائية سواء فيما يتعلق بدراسة المجرم اثناء نظر الدعوى ، أو قواعد معاملة المجرم بعد الحكم عليه(المحكوم عليه) داخل السجن كتطبيق نظام إيقاف التنفيذ والعفو القضائي والأفراج الشرطي، أي الاخذ بنظام التفريد القضائي

---

= لها.أما علم الإجرام فانه يتناول دراسة الجريمة من خلال البحث عن العوامل المختلفة المحيطة بالمجرم الفردية منها والاجتماعية والتي تدفعه الى إرتكاب الجريمة..أما من حيث المنهج : فان قانون العقوبات يبحث في دراسة وتفسير القاعدة القانونية لغرض استخلاص المبادئ العامة ومن ثم تحديد الاستثناءات التي ترد عليها..أما علم الاجرام فأنه يعتمد في دراساته على الأساليب التجريبية التي تقدمها لنا دراسة مختلف أساليب المنهج التجريبي في نطاق هذا العلم لغرض تحديد طبيعة العلاقة بين العوامل الفردية والاجتماعية وبين السلوك الإجرامي ومحاولة إستخلاص ضوابط عامة تحكم حدوث الظاهرة الأجرامية

ينظر:د.محمد شلال حبيب-مرجع سابق-ص24-23

1 بالمقابل نجد أن قانون العقوبات يمد علم الإجرام بالإطار العام لأبحاثه وذلك عن طريق تعريف الجريمة والمجرم ، كما ان الإحصاءات الجنائية عن حركة الإجرام وأنواع المجرمين تجد مصدرها في التطبيق العملي لقانون العقوبات ، وتشكل هذه الإحصاءات المادة الأولية التي يستعين بها الباحث في علم الإجرام ينظر: د. علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق- ص19

2 يقصد بالتدابير الاحترازية مجموعة الاجراءات التي تتخذ لمواجهة الخطورة الاجرامية الكامنة في شخص يرتكب جريمة لتدرأها عن المجتمع ، وقد تبنى المشرع العراقي نظام التدابير الاحترازية حيث نص عليها في الفصل الرابع من الباب الخامس من الكتاب الأول من قانون العقوبات رقم111 لسنة 1969 في المواد(127-103)منه

والتنفيذي ،والأخذ بنظام الفحص السابق على الحكم والدعوة إلى تخصص القاضي الجنائي ونظام قاضي التنفيذ[1] وبالمقابل فان قانون الاجراءات يؤثر في علم الإجرام من خلال دراسة مدى تأثير الأجهزة الاجرائية المختلفة (شرطه،إدعاء عام،سلطات التحقيق ، محاكم،سلطات تنفيذ العقوبة) على شخصية المجرم وبصفة خاصة المجرمين العائدين.

**تاسعا:- علاقة علم الاجرام بعلم العقاب:-**

يقصد بعلم العقاب الدراسة العلمية للجزاء الجنائي من حيث بيان أغراضه وأساليب تحقيق هذه الأغراض ، وعلى ذلك فان موضوع علم العقاب هو الجزاء الجنائي (أغراضه وأساليب تنفيذه) أما موضوع علم الإجرام فهو دراسة عوامل الجريمة (كسلوك فرد وكظاهرة إجتماعية)

ولكن مع هذا الاستقلال بين العلمين ،فثمة علاقة متبادلة بينهما:-فعلم العقاب يستفيد من نتائج أبحاث علم الإجرام حول شخصية المجرم لكي يتمكن من تحديد الأهداف القريبه والبعيدة للجزاء الجنائي،ثم يختار بعد ذلك الأساليب الكفيلة لتحقيق هذه الاهداف،وبالمقابل فان علم الإجرام يستعين بدراسات علم العقاب حول تأثير تنفيذ الجزاءات الجنائية على تكوين الشخصية الإجرامية[2]

1 يراد بنظام الفحص السابق على الحكم هو أن يقوم القاضي قبل فرض الجزاء الجنائي بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المتهم سواء منها ما يتعلق بحالته النفسية أو بظروفه الاجتماعية التي نشأ فيها وذلك من اجل التوصل إلى معرفة أسباب إرتكاب الجريمة وتحديد الخطورة الكامنة في شخصيته أما بالنسبة لتخصص القاضي الجنائي فانه يكمن في طبيعة السلطة التقديرية المخولة للقاضي بمقتضى القانون ومن أجل أ ن يمارس قاضي الموضوع هذه السلطة على الوجه المطلوب فان هذا يستلزم اعداد قاضي متخصص ذي كفاءة عالية تمكنه من القيام بهذه المهمة.

وأما نظام قاضي التنفيذ فمقتضاه هو وجوب الاعتداد بالشخصية الإجرامية مما يحتمل معه أن يكشف تنفيذ العقوبة او التدبير الاحترازي المحكوم به عن عدم موافقته لظروف الجاني او عدم كفايته لدرء الخطورة الكامنة في شخصيته لذا ينبغي أن تمنح الادارة العقابية قدراً من السلطة تستطيع بموجبها تعديل العقوبة او التدبير الاحترازي المحكوم به متى ما ثبت لها عدم تناسبه او عدم كفايته ولكن لتفادي اساءة استعمال هذه السلطة يقتضي أن يكون استعمال هذه السلطة تحت رقابة وأشراف قاضي التنفيذ

ينظر في ذلك : د.محمد شلال حبيب-المرجع السابق-ص28-26

2 يرى جانب من الشراح أن علم العاب يعد أحد أبواب علم الأجرام ، فهو يمثل-في نظرهم-الجزء الخاص ببيان وسائل مقاومة الظاهرة الأجرامية بعد بيان أسبابها ودوافعها.

ينظر :د.جلال ثروت -مرجع سابق-ص182

د.رمسيس بهنام -المجرم تكوينا وتقويما-منشأة المعارف- الاسكندرية-ص71

# ((الفصل الأول))

## ((أساليب البحث العلمي للسلوك الإجرامي))

لما كانت الظواهر الحقيقية لا يمكن الاعتراف بها إلا إذا كانت مبنية على واقع مادي عملي ، لذلك فان علم الإجرام ينتمي إلى مجموعة العلوم القائمة على الاستنتاج والاستنباط والمشاهدة، وعلى هذا الأساس يمكن التعرف على المجرمين الحقيقيين وكيف يتفاعل المجتمع ضد الجريمة ، ولهذا وجب على الباحث الجنائي أن يعرف أسرار الحياة وأن يتتبع الأحداث الجارية وأن يكون قريبا منها . ومن هنا فان تحديد وظائف علم الإجرام يسهل عملية بيان طرق وأساليب البحث العلمي ، وأن تحديد الأساليب يتوقف على الغرض من الدراسة الاجرامية ذاتها،والغرض من الدراسة هو دراسة الجريمة والمجرم دراسة شاملة كاملة(الشخصية والاجتماعية)

فالأساليب يجب أن تكون في خدمة هذا الغرض وتفسير ذلك هو أن التفسير العلمي للظاهرة الاجرامية يقتضي معرفة ودراسة حركة الاجرام وما تتعرض له من تغيير باختلاف الزمان والمكان ،وذلك من أجل التوصل الى معرفة الأماكن والجماعات التي تتركز فيها هذه الظاهرة ومن ثم معرفة العوامل التي تساهم فيها والظروف التي أدت الى انتشارها في فترة زمنية معينة وإنحسارها في فترة أخرى، وينبغي كذلك دراسة المجرمين بجميع أنماطهم والوقوف على الظروف المحيطة بهم لمعرفة العوامل الخاصة المتصلة باجرامهم[1] هذا وأن إستخدام أسلوب البحث الاجرامي يفترض الاستعانة بأساليب الدراسة في علم الانثروبولوجيا الجنائية وعلم الاجتماع الجنائي وعلم النفس الجنائي[2] ولكون الجريمة ظاهرة فردية في حياة الشخص كما أنها

---

1 د.عمر السعيد رمضان-دروس في علم الاجرام-محاضرات القيت على طلبة دبلوم القانون الجنائي بكلية الحقوق-جامعة القاهرة -1975-1974 -مسحوبا بالرونيو- ص10

2 باعتبار السلوك الاجرامي ظاهرة أجتماعية فان البحث في أسبابه ودوافعه يجب أن يعتمد على المنهج التجريبي القائم على الملاحظة والتجربة ، ولكن حظ التجربة في مجال علم الاجرام ضئيل إن لم يكن نادراً، بسبب صعوبة التحكم في الظروف الانسانية والاجتماعية المرتبطة بالجريمة ينظر:د.على عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص21

ظاهرة إجتماعية في حياة الجماعة فلابد من بيان الأساليب الأساسية للبحث الاجرامي ، حيث يمكن تقسيمها بما يتفق وموضوع البحث الاجرامي ذاته ،فالباحث في دراسته للجريمة كظاهرة في حياة الجماعة لابد ان يستعين بأساليب البحث في علم الاجتماع ، وفي بحثه لها كظاهرة في حياة الفرد لابد أن يستعين بأساليب البحث في علم الانثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الامراض العقلية والنفسية،وعلى هذا الأساس تنقسم أساليب البحث على قسمين هما:أساليب البحث الاجتماعية، وأساليب البحث الفردية.

## -المبحث الأول-
## ((أساليب البحث الأجتماعية))

تتعدد أساليب البحث الاجتماعية في مجال الدراسات الجنائية بالشكل الذي يحقق إستخدام المنهج التجريبي ، وتنصب هذه الأساليب على دراسة الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ومن أهم الأساليب : الإحصاء والمقارنة والبحث الاجتماعي ودراسة البيئة.

### -المطلب الأول-
### ((الاحصاء))

يعد الإحصاء أول الأساليب التي لجأ إليها الباحثون في دراسة الظواهر الاجتماعية بصورة عامة ودراسة ظاهرة الاجرام بصفة خاصة[1] فدراسة ظاهرة الإجرام وحركتها بوصفها ظاهرة إجتماعية لن تأتي الاّ عن طريق الإحصاء[2] والذي يقصد به في مجال علم الأجرام (ترجمة الظاهرة

---

1 تعد فرنسا أول من قام بإعداد إحصاء سنوي عام للجرائم ، حيث نشر أول إحصاء عام 1827 وذلك عن الجرائم التي إرتكبت في جميع الاقاليم الفرنسية عام 1825،وأول من عكف على دراسة هذه الإحصاءات العالم الفرنسي (جيري) والعالم البلجيكي(كيتيليه)
ينظر :د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص23

2 تكون دراسة حركة الظاهرة الاجراميه من حيث توازنها،تقلباتها،علاقاتها سواء بالظروف الشخصية (السن، الجنس،السلاله)أو الجغرافية والاجتماعية(المناخ،فصول السنه،النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية)
ينظر: P.BouZat et J.pinatel ; traite de droit penal et de criminology T,III Par J. Pinatel Dalloz 1975 P.75 P.53 No15

الاجراميه الى أرقام)[1] وللإحصاء أهمية تتمثل في أنه يبين العلاقة بين ظاهرة الإجرام الجماعية وبين الظواهر الاجتماعية الأخرى التي تصاحب ازدياد أو نقصان عدد الجرائم، وعن طريقه يمكن بيان مدى ارتباط الجريمة بجميع العوامل الخارجية والظروف البيئية المختلفة لجماعة من الجماعات[2] فعن طريق الإحصاء يتبين لنا مدى ارتباط ظاهرة الإجرام بوصفها ظاهرة إجتماعية بعوامل الطبيعة (كالمناخ والتضاريس) والتعليم والسن والجنس والموقع الجغرافي والفقر والدين والثقافة وغيرها من الظروف البيئية، وكذلك التأثير المتبادل لكل منهما على الآخر فضلاً عن ذلك فان الإحصاء يفيد في بيان عدد الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم في اقليم الدولة وتحديد عدد من تم القبض عليهم، ومن قدموا الى المحاكمة ومن منهم نفذت فيه الأحكام الصادرة ومن لم يتم تنفيذها بحقه بسبب الهرب أو أي سبب آخر ، ويظهر الاحصاء كذلك مدى كفاءة السلطات المختصة بالكشف عن الجرائم وتتبع المجرمين والمشاكل التي تصادفهم[3]

**أولا: طرق الإحصاء:** يجري الإحصاء بطريقتين وفقاً للغاية المنشودة من البحث وموضوعه (مستقر وثابت أو متحرك)فهناك الطريقة الثابتة وهناك الطريقة الحركية.

1-الطريقة الثابتة(المكاني):- تفترض هذه الطريقة أن الموضوع محل البحث في حالة ثبات وركود ، وتحدد علاقته بالظواهر الاجتماعية والطبيعية الأخرى المحيطة به في الوقت نفسه، وهذه الطريقة تستخدم في حالة مقارنة إجرام طائفة معينة أو إقليم معين بالظواهر الاجتماعية الأخرى والظروف البيئية المحيطة بتلك الطائفة او ذلك الاقليم، فتحدد العلاقة بين ظاهرة الإجرام في إقليم معين وبين الظواهر الاجتماعية الأخرى والبيئية القائمة في فترة زمنية واحدة لنستخلص بعد ذلك درجة إجرام هذا الإقليم[4] كالعلاقة بين ظاهرة الاجرام في مجموعها وبين ظاهرة البطالة أو التصنيع أو الأوضاع الاقتصادية، وكالعلاقة بين نوع معين من الجرائم (كالجرائم الجنسية مثلا أو جرائم الأموال) وبين الجنس أو السن[5] ومن أمثلة طريقة الإحصاء الثابتة البيانات الإحصائية عن الجرائم المقترفة من قبل مجموعة معينة من المجرمين، أو الجرائم

---

1 د.جلال ثروت-مرجع سابق-ص44

2 د.محمد شلال حبيب-مرجع سابق-ص37

3 د.حسن المرصفاوي-مرجع سابق-ص55/ د.يسر أنور-ود.آمال عبد الرحيم -مرجع سابق-ص92

4 د.مأمون محمد سلامه -أصول علم الاجرام والعقاب-دار الفكر العربي-القاهرة-1971ص88-87

5 د.علي عبد القادر القهوجي – مرجع سابق – ص 23

التي تقع في منطقة معينة ولكنها محاطة بظروف اجتماعية خلال مدة محددة من الزمن والجرائم التي تقع داخل منطقة معينة وخلال أحد فصول السنة [1].

2- **الطريقة الحركية (الزماني)**: بمقتضى هذه الطريقة تدرس الظاهرة الإجرامية في حركتها بالزيادة والنقصان على مر السنين ولكن في مكان واحد ، وهذه الطريقة تساعد في تفهم الظاهرة الإجرامية وحركتها و تأثيرها بالظواهر الأخرى، فهي تسمح بدراسة خط سير ظاهرة الإجرام في الفترة الزمنية التي يحددها الباحث ومقارنتها بخط سير ظاهرة أخرى من الظواهر الاجتماعية التي يريد الباحث تحديد العلاقة بينهما لبيان مدى إرتباط كل منهما بالأخرى أو إستقلال كلتا الظاهرتين عن بعضهما البعض،كالعلاقة بين الظاهرة الإجرامية ككل وبين تقلبات المناخ أو التقلبات الاقتصادية أو السياسية أو عدد السكان وهكذا.[2] والإحصاء يكاد أن يكون العمود الفقري لمعظم الدراسات الاجتماعية وخاصة الجريمة بوصفها ظاهرة إجتماعية.

ومن الجدير بالذكر أن أهمية الاحصاء وفائدته للبحث الاجرامي يتوقف على مدى مطابقة الاحصاءات التي يعتمد عليها الباحث على واقع الظاهرة الإجراميه ، وهذا بطبيعة الحال يعتمد على توافر العدد الكافي للعينة محل الدراسة وأن تكون هذه العينة ممثلة تمثيلاً صادقاً[3]

**ثانياً:تقييم الاحصاء**:--اذا أردنا تقييم الاحصاء فلابد من بيان ما ينطوي عليه من مزايا وما يعتريه من عيوب

1-مزايا الإحصاء :-يعد الإحصاء أنسب السبل لدراسة الإجرام بوصفه ظاهرة إجتماعية، فالإحصاء ينطوي على مزايا عديدة جعلت منه الوسيلة الأمثل في تحديد حجم الظاهرة الإجرامية ، وفي تهيئة مادة المقارنة بين الجرائم المختلفة بالأماكن والزمنية المتعددة ، وتحديد عدد الجناة، وبيان الوسائل والآلات التي استخدموها في ارتكاب الجريمة ولهذا هناك من يصف الإحصاء بأنه الأساس الذي قامت عليه دعائم البحث في علم الأجرام بمفهومه الحديث، ويصفه عالم الاجتماع الأمريكي(ثورستين سيلين)بأنه (مرآة الجريمة حساب الميزانية فيها)[4]ويعد الإحصاء من أهم أساليب البحث الاجتماعية في علم الاجرام وفي بحث الجريمة

---

1 د.محمد شلال حبيب – مرجع سابق – ص 38

2 د.عبد الفتاح الصيفي –مرجع سابق-ص113/ د.عوض محمد عوض-مرجع سابق-ص64/ د. فوزية عبد الستار-مرجع سابق-ص37

3 د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص24

4 د.رءوف عبيد-أصول علمي الإجرام والعقاب-مرجع سابق-ص37

كظاهرة إجتماعية[1]وعلى أساسه يتمكن الباحث من إجراء البحث المقترن بالجهد العقلي، ومن ثم الاستنتاج ليكشف عن العلاقة التي قد تربط بين الظاهرة الاجرامية وبين العوامل الفردية الخاصة بالمجرم وكذلك العوامل الاجتماعية والظروف البيئية المختلفة[2]فضلاً عن ذلك يستخدم الإحصاء في استنباط خصائص المجرمين وتحديد نوازعهم الفردية والاجتماعية بفضل تقدم الأجهزة المستخدمة في الإحصاء كالآلات الحاسبة والعقول الالكترونية. وإذا كانت للإحصاء عيوبٌ ما (كالاختلاف بين الإحصاءات وواقع الظاهرة الاجرامية ) فإنه يمكن تفاديها عن طريق أخذ متوسط عدد معين من السنوات. وقد يكون هذا الاختلاف كما يقول (أكسنر ) مرجعه لا الى الحركه الإجرامية ذاتها ، وإنما إلى ظروف وعوامل أخرى تؤثر على نشاط رجال الشرطة والسلطة القضائية من حيث الكشف عن الفاعلين وتؤثر على أفراد الجماعة من حيث الإخبار عن الجرائم المرتكبة فعلا .

2- عيوب الإحصاء :- من الانتقادات الأساسية الموجهة إلى أسلوب الإحصاء هي :-

أ- تعدد الإحصاءات :- يؤخذ على الإحصاء بأنه لا يعكس صورة صادقة لحقيقة الظاهرة الإجراميه وذلك بسبب تعدد الإحصاءات ، فهناك الإحصاءات القضائية التي تصدرها السلطة القضائية وهي تمثل الجرائم المحكوم فيها فعلاً، وهناك الإحصاءات العقابية التي تصدرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وهي تمثل المحكوم عليهم فعلاً والذين تنفذ العقوبة بحقهم ، وهناك الإحصاءات البوليسية ( الأمن) التي تصدرها وزارة الداخلية وهي التي تمثل الجرائم التي أبلغ عنها فقط[3] فهذه الانواع من الإحصاءات لا تشتمل على جميع الجرائم التي ارتكبت فعلا ، لذا فإنها لاتعبر تعبيرا صادقا عن تطور ظاهرة الإجرام

---

1 د.حسنين إبراهيم صالح عبيد-الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب-دار النهضة العربية-القاهرة-1978 -ص30و33

2 د. جلال ثروت ود. محمد زكي أبوعامر - علم الاجرام والعقاب - الدار الجامعية بيروت - 1983 - ص 53

3 فضلا عن تلك المصادر فهناك إحصاء دولي (كالإحصاءات الصادرة عن الانتربول)وإحصاء محلي أو قومي،والمحلي ينقسم بدوره إلى رسمي(كالإحصاءات الصادرة عن وزارة العدل أو وزارة الداخلية أو دائرة السجون أو الإصلاحيات)وغير الرسمي (كالإحصاءات الخاصة التي يجريها الأفراد مثل أطاريح الدكتوراه مثلا)

ينظر:د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص40

4 د . محمد شلال حبيب - مرجع سابق - ص 40

وتحديد حجمها الحقيقي[4]حيث ثبت من خلال الإحصاءات أن هناك فرقاً كبيراً بين عدد الجرائم المرتكبة فعلاً وبين عددها الظاهر في الإحصاءات ،فكثير من الجرائم لم تكتشف وهو ما يعبر عنها بالرقم الأسود أو الرقم (الرقم المخفي)،[1] وكثير منها مكتشفة ولكن لم يخبر عنها ، وكثير من المجرمين المخبر عنهم لم يقدموا للمحاكمة، وكثير من الجرائم المخبر عنها قد حفظت لعدم كفاية الأدلة أو حكم فيها بالبراءة، وجميع هذه الجرائم لم تظهر في الاحصاءات القضائية الصادرة من الجهات المختلفة، ففي مثل هذه الأحوال يمكن اللجوء الى الاحصاءات البوليسية المتعلقة بالاخبارات ، ولكن هذه الاحصاءات لا يمكن الاعتماد عليها كلياً ،إذ أن كثيراً من الجرائم لا يبلغ عنها، كما قد تكون هناك إخبارات كيدية، إذ، إزاء هذا الوضع كيف يمكننا تتبع سير حركة الاجرام؟ خاصة وأن عدد الجرائم التي لاتظهر في الاحصاءات يختلف بحسب أنواعها، فمثلاً نجد أن إحصاءات الجرائم الخطيرة وبخاصة جرائم القتل تقترب الى حد كبير من حركة الاجرام الحقيقية نظراً لأهتمام الناس والإدارة بها، بينما نجد كثيراً من جرائم الإجهاض والجرائم المخلة بالأخلاق والجرائم البسيطة وهتك العرض لاتظهر في أي نوع من الإحصاءات لأنها لا تصل الى علم السلطات[2] كما أن عدد الجرائم غير الظاهرة يختلف من مكان لآخر وفقاً للظروف المختلفة، فمثلاً يزيد هذا العدد في الريف عنه في المدن التي يظهر فيها الاهتمام بقدر أكبر من الريف بالنسبة للبحث عن الجرائم وكشف مرتكبيها، كما أن صعوبة البحث عن الجرائم تختلف أيضا في المدينة عنها في الريف.

ان التساؤل الذي يثار هنا هو أي نوع من تلك الاحصاءات يعتمدها الباحث في علم الإجرام؟ فإذا كانت العينة محل الدراسة مثلاً طائفة معينة من الجرائم أو المجرمين وأسفرت مثل هذه الدراسة عن نتائج معينة ،فإنه يكون من الخطأ إمتداد هذه النتائج الى جرائم أخرى أو الى مجرمين آخرين غير العينة التي كانت محل الدراسة .

اذاً على مقتضى ذلك يتعين على الباحث أن يجري شيئاً من التناسق والتوفيق بين تلك الاحصاءات المختلفة لكي يقف على حقيقة الظاهرة محل البحث.

ب:-من حيث مكان وزمان إرتكاب الجرائم:-ان كثيراً من الجرائم لا يكون مكان

---

1 د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص25

2 د.مأمون محمد سلامه-اصول علم الاجرام-مرجع سابق-ص90

إرتكابها هو مكان إكتشافها، فقد ترتكب الجريمة في مكان معين وتكتشف في مكان آخر، بل وربما في إقليم آخر غير الاقليم الذي إرتكبت فيه الجريمة، مما يترتب عليه صدور الاحصاءات عن عدد الجرائم بشكل غير دقيق سواء في الاقليم الذي وقعت فيه الجريمة أو الاقليم الذي إكتشفت فيه.

أما من حيث الزمان فكثير من الجرائم التي تثبتها تلك الاحصاءات في سنة معينة تكون معبرة في الحقيقة عن جرائم إرتكبت في سنوات سابقة، لأنه ربما لا يتطابق وقت ارتكاب الجريمة ووقت ضبطها لذا تأتي الاحصاءات غير دقيقة تبعا لاعتمادها في تثبيت وقت إرتكاب الجريمة على وقت وقوعها وضبطها[1]

جـ:-من حيث قيمة المعلومات:- يؤخذ على الاحصاء أيضا قصور المعلومات التي يحققها عند تحديد عوامل السلوك الاجرامي[2] فالإحصاء يصلح مثلاً لكي يفسر أن الجرائم الواقعة على الأموال يكثر ارتكابها في الجو البارد حيث يثبت لنا بالأرقام أن معظم جرائم الأموال تقع في فصل الشتاء ، الاّ أن الاحصاء يعجز عن تفسير ما إذا كانت هذه الجرائم ترجع الى زيادة حاجة الأفراد للحصول على المتطلبات الضرورية أثناء هذا الفصل والمتمثلة بالملبس والمأوى ، أم الى طول ليالي الشتاء التي تتيح فرصاً أكثر لارتكاب هذا النوع من الجرائم.

د:-من حيث إختيار العينة والمجموعة الضابطة:-يؤخذ على الاحصاء فشله في إختيار المجموعة الضابطة التي تتخذ أساساً للمقارنة بالعينة محل الدراسة ، حيث هناك صعوبة تتمثل في مدى النجاح في إختيار العدد الملائم من عينة المجرمين، وكذلك الصعوبة في إختيار المجموعة الضابطة من غير المجرمين بسبب أن هناك شرطاً يجب تحققه في أفراد هذه المجموعة، وهو أن لا يكون قد سبق له أن إرتكب الفعل المكون للجريمة محل الإحصاء على الرغم من وجوده في نفس الظروف وتماثله معهم في السن والجنس،[3] ومن الناحية الأخرى فانه يتعذر توافق عدد من المجرمين(العينة) تنطبق عليهم نفس الظروف الاجتماعية والبيئية أو الفردية التي تتوافر في أفراد المجموعة الضابطة حتى يتم

1 د.جلال ثروت ود.محمد زكي أبو عامر-مرجع سابق-ص56
2 د.حسنين إبراهيم صالح-الوجيز-مرجع سابق-ص32 - 33
3 د.جلال ثروت-الظاهرة الاجرامية -مؤسسة شباب الجامعة -الاسكندرية 1972 -ص247-246

مقارنة هذه العينة من المجرمين مع هذه المجموعة الضابطة.

## -المطلب الثاني-
## ((المقارنة))

ان أهمية المقارنة تبرز في أنه يمكن إستخلاص القواعد العامة التي تحكم ظاهرة الأجرام الجريمة وغيرها من الظواهر الاجتماعية، وعلى ذلك يتعين على الباحث مقارنة الظروف المختلفة المتعلقة بالظاهرة الأجرامية لإستخلاص التقابل أو التنافر بين ظاهرة الأجرام والظروف الخارجية المحيطة بها، [1] ولا تقتصر المقارنة على العلاقة بين ظاهرة الإجرام بصفة عامة وبين الظروف الخارجية للمجتمع، ولكنها تمتد أيضا الى مقارنة طوائف المجرمين بغيرهم من غير المجرمين لأستخلاص الصفات والظروف التي تتعلق بكلتا الطائفتين لإمكان إستخلاص الظروف والعوامل التي تساعد على الجريمة [2] وتفسير ذلك أنه إذا نتج عن المقارنة أن هناك عوامل أو ظروفاً تتوافر لدى طائفة من المجرمين ولا توجد بين غير المجرمين، فيمكن إستخلاص ذلك الظرف أو ذلك العامل بعدّة من الأسباب الدافعة الى الجريمة.

إن اجراء المقارنة كأسلوب يستعان به في اختبارات الذكاء والإختبارات النفسية فعلى أساس ماتقدمه من نتائج يمكن بطريقة المقارنة الوصول الى بيان الأسباب الدافعة الى الجريمة، فعلى سبيل المثال فقد إستخدمت الإختبارات الشخصية لتحديد نسبة الاضطرابات العاطفية بين المجرمين وغير المجرمين وعلاقة هذه الاضطرابات بالجريمة ،ودراسة العلاقة بين الجريمة وبين الاشخاص الذين نشأوا في أسر مفككة بسبب وفاة المعيل أو بسبب الطلاق مقارناً بعدد من الأشخاص الذين يحترمون القانون نشأوا في مثل هذه الأسر، ودراسة العلاقة بين الجريمة وبين الأصل والسن والجنس والثقافة[3]

ولكن عند استخدام أسلوب المقارنة يقتضي الحذر لأنه قد تجري المقارنة بين مجرمين داخل السجن وغير مجرمين يوجدون في ظروف بيئية واجتماعية متقاربة أو مماثلة ، لكن قد يوجد بين

---

1 د.مأمون محمد سلامة-مرجع سابق-ص91
2 د.عمر السعيد رمضان-دروس في علم الاجرام-مرجع سابق-ص91
3 د.عبد الفتاح الصيفي -مرجع سابق-ص51-50

غير المجرمين أفراد إرتكبوا أفعالاً إجرامية دون أن تكتشف.

تقييم المقارنة:-تعد المقارنة أسلوبا من الأساليب الناجعة في علم الأجرام ، فهو كفيل بالتوصل الى نتائج علمية، فبفضل هذا الأسلوب يمكن تحديد العلاقة بين حركة الظاهرة الأجرامية وبين حركة العوامل الاجتماعية وما يرافقها من تغيير وتطور. ولكن على الرغم من هذه المزايا فإن المقارنة قد تعرضت للنقد بالنظر لما يشوبها من نقص وصعوبات تثأر عند إستخدامها ومن أهم أوجه النقد ما يأتي:-

أ-عدم توفر نسبة كافية من المعلومات والدراسات تخص المجرمين يمكن التعويل عليها بصورة عامة، أما المعلومات والدراسات الخاصة بالمسجونين فانه لايمكن الاعتماد عليها بهذا الصدد، لأن المسجونين لا يمثلون كل المجرمين، إذ أن هناك كثيراً منهم مازالوا خارج السجن.

ب-أن المعلومات الخاصة بالمسجونين لا يمكن التسليم بها بصورة مطلقة،لأنه يتعذر الإلمام بالظروف المحيطة بهم بالدقة المطلوبة كظروف البيت أو معرفة سلوك وأخلاق والديهم، دون محاولة القيام بدراسة البيئة التي نشأ فيها هؤلاء المسجونون قبل دخولهم الى السجن.

جـ-عند إستخدام إسلوب المقارنة ينبغي عقد مقارنات بمجموع السكان ثم بالجماعات الخاصة التي نشأ فيها المسجونون، ولذا فانه من الأهمية بمكان أن نفترض أن العينة العامة للسكان لا تشمل الاّ غير المجرمين وهو إفتراض غير مضمون العواقب.

د-صعوبة الوصول الى فهم وتحليل كل الخصائص والظروف ، وإنما يمكن من تفهم بعضها، ولذا فإن أسلوب المقارنة يبقى عاجزاً عن تحديد سببٍ واضحٍ للظاهرة الأجرامية، وبالتالي لا نتمكن من تفسير الآلية التي ينتج عنها السلوك الاجرامي.

## -المطلب الثالث-

## (البحث الأجتماعي)[1]

يقصد به الدراسة الوصفية التي تهدف الى جمع الحقائق عن ظاهرة من الظواهر الاجتماعية أو مجموعة من الوقائع أو الأفراد من أجل إبراز خصائص تلك الظاهرة أو الوقائع أو الأفراد،

---

1 يطلق عليها أيضا(الأستبيان)

ثم تعميم النتائج العلمية المستخلصة منها على أفراد معينين في المجتمع أو جميع أفراده بدون إستثناء.[1]ويتبع هذا الأسلوب بإحدى الطريقتين هما:-

**الطريقة الأولى:الأنموذج الإستجوابي:-** وهو عبارة عن أنموذج يتضمن عدداً من الأسئلة المباشرة حول ظروف الحياة التي تحيط بالفرد، ويقوم الباحث بتوزيعها في منطقة معينة يتخذها محلاً لبحثه والتي يكون فيها الإجرام متفشيا وعن طريق الإجابة عن الاسئلة المطروحة يستخلص الباحث مدى ارتباط ظاهرة الإجرام بالظروف المختلفة التي تحيط بتلك المنطقة[2]

وهناك طريقة النموذج العائلي الذي يتضمن بيانات عن جوانب الحياة المختلفة للعائلة والتي عن طريقها يستخلص الباحث العوامل المساعدة على الإجرام[3]

ومن الملاحظ أن تلك النماذج عديدة وتختلف من باحث لآخر، لذلك فإن قيمتها العلمية ليست أكيدة وثابتة فضلاً عن أنها كثيراً ما تعقد البحث في الظاهرة الإجرامية، كما يعيبها امتناع بعض الأفراد عن إجابة كل الاسئلة أو بعضها أو الرد بإجابات غير صادقة ، ويعيبها أيضا استبعاد الأميين الذين لا يقرأون ولا يكتبون من مجالها[4]

**الطريقة الثانية:دراسة البيئة:-**ان دراسة البيئة (المسح الايكولوجي)هو أسلوب من أساليب المسح الإجتماعي، والذي يقصد به تجميع الحقائق عن الظروف الإجتماعية في بيئة ما، أو عن ظاهرة معينة في مجتمع معين، وفي نطاق علم الاجرام يعني هذا الأسلوب بتجميع المعلومات عن طائفة خاصة من المجرمين (كالمتشردين أو المدمنين على المخدرات) أو عن جرائم معينة (كجرائم الدعارة) وذلك خلال فترة معينة أو في وسط إجتماعي معين (كحي شعبي) أو في فصل تشتد فيه درجة الحرارة مثلاً[5]

---

1 د.جلال ثروت ود.محمود زكي أبو عامر-مرجع سابق-ص59
د.يسر أنور ود.آمال عبد الرحيم-مرجع سابق-ص102

2 د.محمد شلال حبيب-مرجع سابق-ص50

3 هناك أيضا أسلوب المقارنة والذي بمقتضاه يتصل الباحث بالأفراد محل الدراسة مباشرة وذلك بتوجيه عدة أسئلة إليهم وتبدو أهمية هذا الأسلوب اذا نجح الباحث في كسب ثقة هؤلاء الأفراد بحيث يدلون تلقائيا بمعلومات قد يصعب الحصول عليها بطريق آخر.

4 د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص26

5 -د.رؤوف عبيد-مرجع سابق-ص40/ د.أحمد عوض بلال -مذكرات من علمي الأجرام والعقاب-الخرطوم-1982-ص13

وعلى وفق هذه الطريقة يقسم الباحث إقليماً معيناً الى مناطق كبيرة مراعيا في تقسيمه أن يتخذ لكل منطقة نقطة إرتكاز معينة تتمثل في بلد معين بحكم ظروفه الاجتماعية والطبيعية يمتد تأثيره إلى باقي أجزاء المنطقة بأن يراعى فيه درجة الثقافة والحضارة والتصنيع وغير ذلك من الظروف التي تؤثر في حياته الاجتماعية ويمتد تأثيرها الى المجتمعات المحيطة به، ومن ثم يقوم الباحث بدراسة الظاهرة في ضوء ارتباطها من عدمه بالظروف الاجتماعية التي راعاها في إختياره لبؤرة المنطقة المراد دراستها.[1]وقد نجحت هذه الطريقة في إبراز العديد من العوامل التي تؤثر وتتأثر بظاهرة الإجرام في الجماعة وتوضيح الصلات بين الظاهرة الإجرامية وبين العوامل والظروف المختلفة التي تسود داخل المناطق التي تطبق فيها هذه الدراسة[2]

## -المطلب الرابع-
## (دراسة الحالة)

تعد من الأساليب التي يستخدمها الكثير من الباحثين في نطاق الدراسات المتصلة بالسلوك الإجرامي،والتي يقصد بها تلك الوسيلة العلمية المستخدمة في جمع البيانات الاجتماعية وتحليلها وتصنيفها.[3]ويتم ذلك في نطاق علم الإجرام بجمع البيانات عن وحدة اجتماعية قد تتمثل في فرد من الأفراد ، فيما يتعلق بحياته بأكملها أو بالنسبة لجزء منها بهدف التوصل الى فحص حالته العضوية وتحليل نفسيته والتعرف على الظروف الاجتماعية المحيطة به، كما قد تتمثل هذه الدراسة في مجموعة من الأفراد يجمعهم ظرف إجتماعي متشابه كالتصدع العائلي مثلا[4]

ان هذه الدراسة لا تتحقق بالاعتماد على وسيلة معينة ، وإنما ينبغي اللجوء الى أكثر من وسيلة في جمع المعلومات ، على أن تكون هذه الوسائل مختلفة تبعا للاتجاهات والجوانب المختلفة التي يتطلب دراستها، فدراسة حالة المجرم دراسة معمقة تستلزم الرجوع الى البيانات الخاصة

---

1 -هناك إسلوب مسح الجريمة ويتضمن دراسة المجتمعات المختلفة لتحديد أنواع الجرائم التي تقع فيها ومدى كثافتها بصفة عامه

2 -د.مأمون محمد سلامه -مرجع سابق-ص93

3 -د.جلال ثروت -الظاهرة الإجرامية-مرجع سابق-ص41

4 د.عبد الفتاح الصيفي-علم الأجرام-مرجع سابق-ص35

بحالته العضوية والعقلية والنفسية دون الاقتصار على البيانات الخاصة بالظروف الاجتماعية التي أحاطت به ، عامة كانت هذه الظروف أم خاصة.

تقييمها:- تعد دراسة الحالة من أهم الأساليب التي تساعد على التشخيص الكامل للحالة موضوع الدراسة، فضلاً عن كونها أهم الوسائل المتبعة في جمع المعلومات والبيانات التي تقتضيها طبيعة البحث في نطاق علم الإجرام لأنها تمثل أسلوباً عاماً لتنسيق وجمع وربط هذه البيانات من أجل التوصل الى أفضل الصيغ المتبعة في تفسير وتحليل السلوك الإجرامي للفرد[1]

وعلى الرغم من المزايا المتقدمة لأسلوب دراسة الحالة، الاّ أنها تعرضت للكثير من الانتقادات ومن أهمها ما يأتي:-

آ-إن تفسير الانحرافات يكون موضع تحيز من الباحث أكثر مما تقتضيه الحالة إستجابة لفكرة خاطئة أثرت عليه ، مما يترتب عليه أن الباحث قد يرى في عناصر الحالة الواحدة الاتجاهات التي تناسب فكرته السابقة لتفسير الانحراف فيعتمد تلك الاتجاهات ويهمل غيرها، مما يخشى معه أن يبتعد بهذا التفسير عن المنهج العلمي الذي من أهم سماته التزام الباحث بالموضوعية المجردة في إعتماد نتائج البحث.

ب-ان محل أغلب الدارسين للحالة مع هيئات لديها تعامل مع الجانحين طلبت قيامهم بهذه الأبحاث ، مما يخشى من ذلك هو إحتمال أن توجه هذه البحوث والدراسات نحو إصلاح مواطن الانحراف أكثر من توجهها نحو تفهم أسباب الانحراف.

## -المطلب الخامس-

## (الملاحظة)

يقصد بها المشاهدة الدقيقة لظاهرة من الظواهر بعد الاستعانة بالأجهزة والآلات والوسائل التي تتلائم مع طبيعة هذه الظاهرة ، ويتطلب هنا إضافة الى التسجيل السلبي للوقائع المتصلة بالظاهرة محل الدراسة أن يكون مقترنا بجهد عقلي يبذل من أجل التوصل الى الكشف

1 -د.يسر أنور ود.آمال عبد الرحيم-مرجع سابق-ص113-112

عما قد يكون خفيا من روابط تتعلق بالظاهرة المذكورة، لهذا فقد انتهى علماء الاجتماع الى القول بأن الملاحظة هي(تحليل وتنسيق وربط واستنتاج)وتبرز أهمية الملاحظة في نطاق الدراسات الجنائية من حيث أن هناك نتائج علمية يصعب الوصول إليها دون إتباع أسلوب الملاحظة ، مثال ذلك:مراقبة سلوك وتصرفات الاحداث أو المجرمين المصابين بمرض عقلي أو نفسي، وتزداد أهمية الملاحظة متى ما لجأ الباحث الى الملاحظة بطرق المشاركة، إذ يصل الى كثير من المعلومات التي يتعذر الحصول عليها فيما لو سلك طريقاً آخر[1] ويقتضي الاستخدام السليم للملاحظة ،توافر صفات خاصة في الملاحظ من أهمها أن يتصف بالتجرد في نظرته إلى الظاهرة محل الدراسة ، ويتمتع بقدر كاف من المعلومات والخبرة ، وأن يكون بالتالي موضوعيا عند تقييمه للنتائج التي يتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

أنواع الملاحظة:- تنقسم الملاحظة من حيث أسلوب أدائها إلى ملاحظة بسيطة وأخرى منظمة

1-الملاحظة البسيطة:-تتحقق بالاطلاع على المادة محل البحث أو بالاستماع إليها دون الاستعانة بوسيلة فنية أخرى ، فهي تعتمد على مجرد الرصد والتعميم والتحليل.[2] وتنقسم الملاحظة البسيطة إلى ملاحظة بالمشاركة وأخرى بدون مشاركة .

فالملاحظة بالمشاركة تتم عن طريق العلاقات الوطيدة التي يقيمها الباحث مع الجماعة التي تكون موضع دراسته بحيث يكسب ثقة الجماعة الكاملة. وبهذه الوسيلة يتمكن الملاحظ من الوقوف على جميع الحقائق[3] والأمور بصورة أكثر صدقا ويقينا من اجل الوصول إلى الحقيقة ، ومع ذلك يؤخذ على هذه الطريقة بأن دور الملاحظ لا يتعدى فهم ودراسة صورة معينة من النشاط الفردي فقط، كما أن التعاون الذي يبذله الملاحظ يبقى قاصرا على بعض أفراد الجماعة وليس جميعهم،وعلى أساس هذين المأخذين لا يمكن للملاحظ من مراقبة بقية الصور الأخرى من النشاط، أو شمول تعاونه لجميع أفراد الجماعة مما ينعكس ذلك على مساسه بالأهداف المرجوة من الملاحظة .

---

1 د.يسر أنور ود.آمال عبد الرحيم-مرجع سابق-ص105-104

2 د. جلال ثروت ود. محمد زكي أبو عامر – مرجع سابق – ص 67

3 د. محمد خلف – مبادئ علم الإجرام – ط2 – مطابع دار الحقيقة – بنغازي 1977 – ص 82

أما الملاحظة بدون مشاركة فإنها تتحقق بمصارحة الملاحظ لأفراد المجموعة محل بحثه ودراسته بطبيعة دوره وحقيقته دون أن يقوم بأي نشاط مع أفراد هذه المجموعة، وإنما يكتفي بتكوين علاقات متينة معهم، ولاشك أن هذا الأسلوب يتيح للملاحظ حرية في العمل أوسع من الحرية التي يتيحها أسلوب الملاحظة بالمشاركة، ولكن تحقيق النتائج يعتمد على مقدار الثقة التي يحصل عليها الملاحظ من الجماعة التي تكون مقترنة بقناعتهم بتأثير وفاعلية المهمة التي يقوم بها الملاحظ، ومن مزايا هذا الأسلوب أنه يجنب الباحث الكثير من الإشكالات التي يوجهها عند اختلاطه واندماجه كليا مع العينة محل البحث،[1] اضافة الى تمتع الملاحظ بحرية الحركة والمرونة في التصرف بحيث يستطيع ملاحظة الأمور التي تهمه فقط وتثبيت البيانات والمعلومات التي يراها جديرة بالتسجيل.[2] ولكن مع ذلك يعيب على هذا الاسلوب أنه لايسمح للباحث بأن يرى مجريات الأمور وتسلسل الحوادث على الطبيعة مما يؤثر في دقة وقيمة النتائج التي يحصل عليها [3]

2- الملاحظة المنظمة :- ان هذه الملاحظة تعتمد على استخدام الآلات والوسائل التي تعاون الملاحظ في الوصول الى الحقيقة العلمية، كالاستمارات والاختبارات وأجهزة التصوير والتسجيل والمقاييس والتحاليل الطبية، وعلى ذلك فإن الملاحظة المنظمة تقوم على جهد فكري يبذله الباحث من اجل تجميع وتنسيق المعلومات وتحليلها ، وعلى استعانة الباحث بالآلات والأجهزة والوسائل التي تتلاءم مع طبيعة الظاهرة . وجدير بالذكر ان العلم الحديث قد توصل الى مجموعة متطورة من الآلات والأجهزة التي من شأنها تسهيل المشاهدة الدقيقة للظاهرة محل الدراسة، كأجهزة الرادار التي تراقب وتسجل كل ما يدور في المكان المراد مراقبته، أو أجهزة المراقبة الدقيقة التي تقوم بتسجيل الحوادث الجنائية بشكل يمكن معه الإستفاده منها في تحليل المعلومات وتنسيقها ومن ثم تفسيرها وصولاً الى الحقيقة التي ينشدها الملاحظ .

ومن هنا يتضح ان استخدام الآلات والأجهزة ينطوي على أهمية كبيرة في نطاق المنهج العلمي التجريبي وبخاصة في دراسات علم الأجرام.

---

1 د. محمد خلف – مرجع سابق – ص 71

2 د. يسر أنور ود. آمال عبد الرحيم – مرجع سابق – ص 107

3 د. جلال ثروت – ود. محمد زكي أبو عامر – مرجع سابق – ص 69

## - المبحث الثاني -
## ((أساليب البحث الفردية (الانثروبولوجية ) ))

إن جوهر هذه الأساليب هو البحث عن الأسباب الدافعة إلى الجريمة بالنسبة لواقعة مادية محددة وبالنسبة لمجرم معين بذاته، وبمقتضاها يقوم الباحث بدراسة المجرم من جميع النواحي البيولوجية والعقلية والنفسية من اجل التوصل الى معرفة ما إذا كان الشخص محل الدراسة ذا تكوين إجرامي أم لا. ان أهمية هذه الأساليب تكمن في أنها تبرز لنا الأسباب الداخلية الدافعة الى الجريمة ، كما توضح ما إذا كان هناك تكوين إجرامي لدى الفرد، وكيف يتبلور هذا التكوين الداخلي ويخرج الى العالم الخارجي في صورة جريمة، وهذا ما يسمى بدراسة ( حركية الجريمة ) .

وتتبلور هذه الأساليب في دراسة أعضاء الجسم ودراسة وظائف أعضاء الجسم ودراسة التكوين النفسي .

### -المطلب الأول -
### ((الدراسة الخارجية لأعضاء الجسم ))

ان هذه الدراسة أبرزتها الأبحاث الحديثة حول علاقة الشكل بالإجرام، وقد تمخضت عن تلك الأبحاث مايسمى بـ (الانثروبولوجيا التفاضلية) والتي على أساسها يمكن تقسيم الأفراد وفقا للأشكال الخارجية للجسم والتي تنعكس على تكوينهم النفسي الداخلي والذي يفسر عن طريقها السلوك الإجرامي. وينطوي هذا الأسلوب على الفحص الطبي الشامل للأعضاء الداخلية والخارجية لمجرم معين بذاته للبحث عن خلل عضوي قد يكون له دلالة على تفسير السلوك الإجرامي[1] والبحث في أسباب تكوين هذا السلوك والربط بين هذا الخلل وبين هذا التكوين.

وجدير بالذكر أن أول من اهتم بالدراسات العضوية (البيولوجية) العالم الايطالي (لومبروزو) حيث لفت الأنظار الى ضرورة فحص الفرد المجرم وربط تفسير السلوك الإجرامي بالعوامل البيولوجية من خلال نظرته الى المجرم بوصفه إنساناً يحمل أوصافاً خاصة

1 د . يسر أنور ود .أمال عبدا لرحيم ــ مرجع سابق – ص 115

تميزه عن غيره من الأسوياء.

## - المطلب الثاني -

## (( دراسة وظائف الأعضاء الداخلية ))

ان هذه الدراسة من شأنها أن تظهر لنا التكوين النفسي للفرد الذي يتأثر تأثيرا كبيرا بإفرازات الغدد الصماء وأثرها في السلوك الإجرامي، وقد ساعد على تقدم تلك الأبحاث هو ما قام به المتخصصون في دراسة وظائف الغدد ، وقد كان من نتائج تلك الدراسات أن قام الباحثون بتقسيم المجرمين وفقا لتكوينهم الداخلي.[1] وقد أظهرت الأبحاث أهمية التكوين النفسي للفرد الذي له صلة وثيقة بإفرازات الغدد الصماء وتأثير اختلالاتها في سلوك الفرد وتصرفاته.[2] وقد استخدم أنصار هذه الدراسة الأجهزة العلمية المتطورة في فحص الغدد وأجهزة الجسم الداخلية، إضافة إلى الفحص الطبي الشامل كأجهزة الأشعة والتحاليل البيوكيميائية وتخطيط الدماغ .

## -المطلب الثالث-

## ((الدراسة النفسية والعقلية))

برزت أهمية هذه الدراسة من خلال ماذهب إليه بعض المتخصصين في علم الاجرام من أن السلوك الاجرامي سببه خلل في النفس أو نقص في العقل، كما ذهب آخرون إلى القول بأن الجريمة ليست الاّ حدثا طارئاً ولا تتوقف على تحقيق ظرف من الظروف وبأنها امر محيط بأعماق النفس لأنه سلوك ناشئ عن الصراع الداخلي والتعارض مع قيم المجتمع ومصالحه بسبب فشل الإنسان في تحقيق رغباته ومتطلباته الأساسية، كما ان هناك من يرى أن الجريمة ليست الاّ عرضا من الأعراض العقلية، ولقد كان من نتائج الربط بين الجوانب النفسية والعقلية وبين السلوك الاجرامي إزدهار علم النفس الجنائي الذي يهتم بدراسة الأحوال النفسية للمجرمين وتحديد درجة ذكائهم ومدى الخلل الذي يصيب عواطفهم وغرائزهم وقد كان الأسلوب

---

1 Stefani ,Levasseur , Jambu – merlin- opcit , p.34 .No 27

2 د . مأمون محمد سلامه – مرجع سابق – ص 94

المتبع في الكشف عن نفسية المجرم في المراحل الأولى للدراسات النفسية يتم في جمع البيانات والمعلومات عن المجرم بالاستناد على طريقة الاستبيان أو المقابلة ثم العمل على تجميعها وتنسيقها لغرض إستخلاص العامل الدافع الى السلوك الاجرامي.

وقد استخدمت أحدث الأجهزة والآلات والوسائل الدقيقة في دراسة الظواهر النفسية ورصد الكثير من إنفعالات المجرم والعديد من الظواهر النفسية المختلفة، وبهذا الصدد فقد تم إنشاء أول معهد للتجارب النفسية في مدينة (لايبزك) في ألمانيا عام1879 ، وقد ساعدت هذه التجارب على تفسير الكثير من الظواهر التي يتعذر دراستها باستخدام الوسائل العلمية الطبيعية هذا وتستهدف الدراسات النفسية والعقلية فحص مستوى الذكاء والميول والأهواء الغريزية، أي الناحيتين الشعورية والعاطفية. وقد كان لمدرسة التحليل النفسي بزعامة (فرويد) أهمية كبرى، حيث حاولت إعطاء فكرة دقيقة لكيفية التركيب النفسي الداخلي في الشعور واللاشعور والذي على أساسه يخرج التصرف الإنساني إلى العالم الخارجي. لذا كان لها الفضل في تقدم الدراسات الإجرامية وتفسير الكثير من ظواهر السلوك غير المشروع.[1] ومن جهة أخرى تستخدم هذه الوسائل لمعالجة المريض نفسيا بأساليب حديثة أشهرها العلاج بالإيحاء والعلاج بالتنويم المغناطيسي والعلاج بتفريغ الإنفعالات المكظومة والعلاج بالتحليل النفسي[2] .

**أهداف البحث الفردي لظاهرة الاجرام:** - في الواقع أن أساليب دراسة المجرم من جميع

---

1 يتضمن هذا الأسلوب أيضا إجراء الاختبارات المختلفة للكشف عن الأضطرابات النفسية والعقلية لدى المجرم محل الدراسة ، وأهم الاختبارات التي استخدمها الباحثون في هذا المجال إختبار بقع الحبر لـ (رور شاخ) وإختبار فهم الموضوع أو الصور لـ(موري)وتكشف هذه الاختبارات عن إتجاهات شخصية المجرم الخاضع للفحص ومدى ماتنطوي عليه من إضطرابات
ينظر :د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص284

2 المستشار محمد فتحي-علم النفس الجنائي علما وعملا-ط-2مكتبة النهضة المصرية-القاهرة-1969- ص288-283 وللعلم كان للعلماء المسلمين وسائلهم الخاصة في علاج الأمراض النفسية التي تتلاءم مع النفس وأهوائها وآفاتها وعللها، وأبرز من إستخدم هذه الوسائل في العلاج (ابن سينا والغزالي) فقد عالج (ابن سينا) الكثير من الامراض النفسية بطرق مختلفة ذكرها في كتابه (القانون في الطب)أما (الغزالي)فقد عالج الكثير من الدوافع الفطرية والمكتسبة مع دقتها وعمقها وأثرها في السلوك وذلك في كتابه (إحياء علوم الدين) ينظر :أبي حامد الغزالي-إحياء علوم الدين-القاهرة1352-هـ1933م

النواحي الداخلية لها قيمتها وأهميتها في سد أوجه النقص التي توجد في الأساليب الاجتماعية البحتة، وذلك أن الأساليب الفردية تعنى بدراسة الحالة الفردية من جميع نواحيها وجوانبها ،إذ تتطلب-إضافة الى الفحص العضوي والنفسي والعقلي للمجرم- دراسة تاريخ حياته خلال مراحل نموه المختلفة، أي دراسة نمو شخصيته وتطورها منذ طفولته وأثر علاقته بغيره-سواء والديه أو أسرته أو بيئته أو المجتمع ككل-على تكوين شخصيته الإجرامية[1] ومن هنا فإن البحث الفردي يستهدف غايتين هما:-

آ-دراسة شاملة لشخصية المجرم والظروف والعوامل التي تدخل في تكوينها وتساعد على تنميتها.

ب-المعاملة الطبية والنفسية والتهذيبية للمجرم، وعلى أساس ذلك فانه يعنى بدراسة جميع الظروف والعوامل الداخلية والخارجيةالتي تؤثر في التكوين النفسي للمجرم والذي من خلاله يخرج الفعل الاجرامي الى المحيط الخارجي.

ولابد من الاشارة الى ان ازدهار هذه الدراسة أدى الى إزدهار علم الاجرام وقيامه على أسس علمية صحيحة، ولها الفضل في إبراز قواعد معاملة المجرمين قبل وبعد الحكم عليهم، ولكن إتباع أسلوب واحد والاعتماد عليه كليا يعيب النتائج المترتبة عليه، لذلك وإنطلاقا من فكرة تعقد ظاهرة الإجرام ينبغي إتباع جميع الأساليب العلمية الممكنة حتى يمكن الوصول الى نتائج سليمة بخصوص تفسير السلوك الأجرامي.

---

1 د.جلال ثروت-مرجع سابق-ص46/ د.فوزية عبد الستار-مرجع سابق-ص26

# -الفصل الثاني-

## (الاتجاهات العلمية في تفسير السلوك الاجرامي)

شغل البحث عن أسباب الجريمة رجال الفكر والعلم منذ أمد بعيد، ولكن هذا البحث لم يأخذ طابعاً علمياً الاّ منذ عهد قريب ، فالجريمة ظلت تعزى ردحاً من الزمن الى أفكار دينية وخلقية وفلسفية[1] ولكن مع الثورة العلمية التي بدأت أولاً في نطاق العلوم الطبيعية ثم الاجتماعية بعد ذلك بدأ البحث في أسباب الجريمة يأخذ طابعا علميا، وتعددت الأبحاث بتعدد العلوم التي تهتم بالسلوك الاجرامي، كما تعددت بالتالي الاتجاهات التي تحدد عوامل هذا

---

1 كان الانسان القديم يعتقد بوجود أرواح شريرة تتقمص روحه وتدفعه الى إرتكاب الجريمة وفي تطور لاحق كانت الجريمة في نظر القدماء قدراً محتوما لا مفر منه ، يعبر عن غضب الآلهة الذي قد يمتد الى ذرية الانسان من بعده،ومع تقدم الفكر الفلسفي فمن الفلاسفة من وجد في الجريمة تعبيراً مرضياً عن الطبيعة الانسانية معتقدين أن بمقدور الأنسان مقاومته في داخل ذاته مستعينا بالقيم الخلقية والفلسفية والدينية وبالتالي يكون إهمال التربية والتهذيب الروحي سبباً للجريمة.

أما فلاسفة اليونان القدامى أمثال(أبيقراط، سقراط، إفلاطون ،أرسطو)فقد أرجعوا الجريمة الى مرض في النفس مصدره عيوب خلقية جسمية وتكشف عنه الخطوط التي توجد على اليدين والرجلين وتقاطيب الوجه، بل منهم من ربط بين الجريمة بالكواكب وقالوا أن مصير الانسان ومستقبله معلق على الكوكب الذي كان متسلطاً عليه عند ولادته ، وما إذا كان كوكبا طيبا أو كوكبا نحساً وأن كواكب المجرمين نحسات..وفي العصور الوسطى كتب (توماس أكوين)أن شهوات الانسان هي الأصل في غالبية الجرائم، وإعتبر الفقر عاملا أساسيا للاجرام ومع بداية العصر الحديث وجدت دراسات متفرقة للبحث في أسباب الجريمة ولكن هذه الدراسات إفتقدت الطابع العلمي.

ينظر في ذلك:د.جلال ثروت-مرجع سابق-ص57/ د.رمسيس بهنام -علم الاجرام-حـ1منشأة المعارف بمصر-1970-ص24/ د.عوض محمد عوض-مرجع سابق-ص74 د.حسن صادق المرصفاوي -مرجع سابق-ص30

Stefani,Levasseur,Jambu-Merlin:opcit.p.25 no.18

السلوك وأسبابه، وبذلك فان الدراسات المنهجية لأسباب وعوامل ظهور السلوك الاجرامي تعد حديثة نسبيا. ويمكن رد هذه الاتجاهات الى ثلاثة تفسيرات هي:التفسير البايولوجي والتفسير الاجتماعي والتفسير التكاملي.

## -المبحث الأول-
## (التفسير البايولوجي)

يضم هذا التفسير عدداً من المدارس البايولوجية التي إهتمت بدراسة المجرم من الناحية التكوينية ، أي دراسة المظاهر العضوية له[1] والجوانب النفسية وتتمثل تلك المدارس بالمدارس التكوينية والمدارس النفسية.

### -المطلب الأول-
### (المدارس التكوينية)

ويقصد بها تلك التي تربط بين الجريمة والتكوين العضوي للمجرم سواء من حيث الشكل الخارجي لأعضاء جسمه أو من حيث أداء أعضائه الداخلية لوظائفها.[2] وتضم هذه المدارس المدرسة التكوينية التقليدية والمدرسة التكوينية الحديثة.

---

1 ان أصحاب هذا التفسير إنطلقوا من فكرة الحتمية البيولوجية في تفسير السلوك الاجرامي إعتماداً على ذلك الفرع من المعرفة المعروف باسم (الفراسة)والذي يرجع تاريخيا الى الفيلسوف (أرسطو)الذي أشار الى إمكانية التعرف على شخصية الانسان وأخلاقه من خلال التعرف على سماته وخصائصه الجسمية(كلون الشعر ولون البشرة وطول القامة) ويرجع أنصار الحتمية البيولوجية الظاهرة الإجراميه الى خصائص وراثية تشريحية وعقلية وخصائص تتعلق بوظائف الأعضاء وكيميائية الجسم الى جانب خصائص نفسية ومزاجية.ينظر:د.نبيل محمدتوفيق السمالوطي-الدراسةالعلمية للسلوك الاجرامي-ط1 دار الشروق-جده السعودية-1983-ص83-82

2 بخصوص دراسات التكوين العضوي-ينظر: د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص33

## -الفرع الأول-
## (المدرسة التكوينية التقليدية)

تضمنت هذه المدرسة عدة تفسيرات ومن أهمها تفسير (لومبروزو، وجورنج وهوتون)

أولا:تفسير لومبروزو:- [1] يعمل لومبروزو طبيبا للأمراض العقلية، وكانت خدمته في الجيش الإيطالي قد أتاحت له فرصة البحث الجنائي، ودراسة أسباب الظاهرة الأجرامية بصورة خاصة، وقد بحث عن هذه الأسباب في شخص المجرم، حيث بدأت جهوده العلمية بالتأمل في سلوك بعض الجنود المنحرفين عن طريق فحصهم ودراسة المظاهر العضوية والتكوين الجسماني لهم من أجل التوصل إلى تحديد الخصائص المشتركة بينهم ، ومن ثم مقارنتها مع الخصائص المشتركة للجنود الأسوياء، وقد لفت نظر لومبروزو إنتشار الرسوم القبيحة والوشم على أجسام الجنود الأشرار، ووجود الشذوذ البدني لبعض المجرمين الذين اقترفوا جرائم متسمة بالعنف والقسوة، لذلك تكونت لديه القناعة بوجود إنموذج للإنسان المجرم بطبيعته أو بالفطرة[2] وهو الشخص الذي ترشحه منذ ولادته خصائص بيولوجية معينة لأن يكون مجرما.فالمجرم عند لومبروزو يختلف عن الانسان السوي في تكوينه البنائي الخارجي، كما ويختلف عنه أيضا في تكوينه الجسمي الداخلي وفي بنائه السيكولوجي والعقلي.

وقد ذهب لومبروزو الى أن المجرم يتصف ببعض مظاهر الشذوذ في تكوينه الجسماني وقد أطلق عليها علامات الرجعة، لأنها تدل على عدم إنسجامه وإرتداده الى الإنسان البدائي الأول،وأن هذه العلامات الإرتدادية التي يتميز بها هذا المجرم هي نفس الخصائص البيولوجية التي يتصف بها الإنسان البدائي، وهذه النتائج تضمنها كتابه (الإنسان المجرم)عام 1876[3] إن

---

1 في عرض تفسير لومبروزو ينظر:د.رؤوف عبيد-مرجع سابق-ص79/ دد.رمسيس بهنام-مرجع سابق-ص25 د.أيسر أنور ود.آمال عبد الرحيم-مرجع سابق-ص120/ د.عبد الفتاح الصيفي-مرجع سابق-ص184/ د.عبدالأحد جمال الدين-الاتجاهات الانثروبولوجية في تفسير الظاهرة الاجرامية-مجلة العلوم القانونية والاقتصادية -س-11عدد يوليو-1969-ص749-705

2 د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص36

3 - طبع هذا الكتاب بعد ذلك في الأعوام 1878 و1889و1896و1897وقد ترجمت هذه الطبعات إلى لغات مختلفة وترجمة الطبعة الأولى والخامسة إلى اللغة الفرنسية.

هذه الاستنتاجات كانت تهدف إلى إثبات الطبيعة الوراثية للإجرام لأن من شأن هذه الطبيعة هو إملاء صيغة الجريمة ،والملاحظ أن لومبروز قد اعتقد أن السبب الأساسي للجريمة يكمن في بناء الشخصية الفردية.

حيث قال بأن نصفها جسمي(شكل الوجه وتركيب الجسم) والنصف الآخر أخلاقي، وأنها ترتكز على التكوين الوراثي للمجرم لأن شخصيته منذ ولادته هي التي تقوده حتما إلى الجريمة[1]

هذا وقد أجرى لومبروزو تعديلات على تفسيره في الطبعات الجديدة من كتابه المذكور في عام1896و 1897، حيث جاء فيه(أن العلامات الارتدادية لا تسبب بمفردها السلوك الاجرامي، وإنما يجب أن تتفاعل مع شخصية من يحملها فيما إذا هُيّئت لها الظروف لأنتاج السلوك الاجرامي)وبهذا انتهى الى نتيجتين هما:-

آ-ان العلاقات الارتدادية تكون موجودة لدى اغلب المجرمين وليس جميعهم ، كما انها يمكن ان تكون موجودة لدى غير المجرمين.

ب-لايمكن لعامل الوراثة بمفرده من تحقيق الجريمة، وانما ينبغي ان تتضافر معه عوامل اخرى يكتسبها الفرد بعد الميلاد.[2] وهذا يعني ان الخصائص البيولوجية والتشريحية للإجرام ليست في الواقع سبب الجريمة ولكنها عوامل مساعدة تسهم في مضاعفة قابلية الفرد لإرتكابها[3] وتطبيقاً للمنهج التجريبي المستخدم لاثبات الصفات العضوية قام لومبروزو بتشريح1383 جمجمة لمجرمين متوفين. كما قام بفحص عدد كبير من المجرمين الاحياء(5907)شخص ، وكان نتيجة ذلك رسوخ القناعة لديه بتحقق علامات الرجعة او العلامات الارتدادية لدى بعض المجرمين.اضافة الى تبنيه لمبدأ الجبرية في اسناد المسؤولية الجزائية دون مبدأ الارادة الحرة. هذا وقد تجاهل لومبروزو أي دور للعوامل الاجتماعية في احداث السلوك الاجرامي ومن ابرز الحالات التي بحثها لومبروزو هي[4]:-

---

1 - محمود التوني-مرجع سابق-ص142

2 د.رؤوف عبيد-اصول علمي الاجرام والعقاب-مرجع سابق-ص79

3 د.نبيل محمد السمالوطي-مرجع سابق-ص184

4 في تفصيل ذلك ينظر: د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص36-35

1.المجرم(فيليلا)(Villella) الذي كان لصاً وقاطع طريق حيث قام بفحصه وهو حي، وتشريح جثته بعد مماته.حيث لاحظ لديه تجويفاً في قاع الجمجمة مشابهاً لما هو موجود لدى بعض الحيوانات الدنيا كالقردة والطيور .كما توصل إلى انه شخص متميز بخفة غير عادية في حركته ومغرور.بنفسه وحبه للسخرية والاستهزاء من الاخرين.[1] وخلص من ذلك إلى أن المجرم وحش بدائي تتوافر فيه بطريق الوراثة خصائص الإنسان البدائي وبذلك ربط بين الإجرام والتخلف العضوي.

2.المجرم(فرسيني)الذي قتل (20)امرأة بطريقة وحشية مع شرب دمائهن قبل دفنهن، وقد ظهر له بأن هذا المجرم يتصف ببعض الخصائص الجثمانية والتشريحية للإنسان البدائي.

3.المجرم(مسديا)الذي كان جنديا ومصاباً بالصرع وقد قتل(8)من رؤسائه وزملائه وسقط مغميا عليه لإصابته بنوبة الصرع ، وسبب ذلك كان لسخرية احد رؤسائه من بلدته التي يعيش فيها وقد لاحظ (لومبروزو) بأن نوبة الصرع التي اصابت (مسديا) بأنها وراثية أضافة إلى أن سلوكه كان متسما بالوحشية والحيوانية. وعليه اعلن ان العلاقة بين الإجرام والصرع علاقة وثيقة واعتبر المجرم الصرعي من ضمن فئة المجرمين بالميلاد(بالفطرة).

وقد قسم لومبروزو المجرمين الى ثلاث فئات هي (المجرم بالفطرة(الميلاد)والمجرم المجنون والمجرم بالعاطفة)ثم اضاف فئتين أخريين هما(المجرم بالصدفة والمجرم المعتاد)[2]

***فئة المجرم بالفطرة:**[3] هي الفئة المميزة والتي تعتبر محور نظريته، وهو الشخص الذي يولد وفي نفسه بذرة الاجرام. حيث يرث عن آبائه مجموعة من الخصائص الجسمية والعقلية التي تفضي به الى الانحراف الإجرامي[4] والعلاج الذي اقترحه لهذه الفئة يتمثل في الابعاد النهائي الى محل ناء ليكون المجتمع في مأمن على كيانه او احتجازه احتجازا مؤبدا او عزله في مكان ما مع فرض اشد الرقابة عليه، والافضل لدى لومبروزو قتله لانه لا سبيل للوقاية من شروره الا بهذا الاسلوب ويتميز هذا المجرم بمظاهر شذوذ بدني تظهر في ملامحه من اهمها

---

1 د . دعبد الفتاح الصيفي-د.محمد زكي أبو عامر-علم الأجرام والعقاب-جار المطبوعات الجامعية -الاسكندرية-ص54 - 55

2 بخصوص ذلك ينظر: د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص37 - 39

3 يطلق عليه أيضا(المجرم المطبوع)و(المجرم بالميلاد)

4 د.نبيل محمد السمالوطي-مرجع سابق-ص183

عدم انتظام الجمجمة وصغر حجمها-بروز عظام الوجنتين -شذوذ في حجم الاذنين ضخامة الشفتين-غزارة شعر الرأس...الخ[1]

كما يتميز هذا المجرم بصفات نفسية كالقوة البالغة وحب الشر وانعدام الإحساس بالألم واللامبالاة وعدم الشعور بتأنيب الضمير وعدم الحياء[2]

*المجرم المجنون:- هو الشخص الذي اصبحت حالته خطرة بسبب الجنون.فالجنون حالة سابقة على حالة الخطورة، لانه بسبب الجنون يفقد ملكة التمييز بين الخير والشر.ان حالة هذا المجرم حالة مرضية تستدعي معالجته عن طريق وضعه في مصح او مأوى علاجي معد لهذا الغرض ليؤمن شره ويشفى من مرضه ان امكن. اما اذا تعذر معالجته من هذا المرض فالافضل استئصاله من المجتمع وتخليص المجتمع من شره.وقد قسم(لومبروزو) هذه الفئة الى ثلاث طوائف:

أ-المجرم المجنون: وهو الشخص المصاب بنقص في عقله ويدخل ضمن هذه الطائفة حالات انفصام الشخصية(الشيزوفرينيا)وجنون العقائد الوهمية(البارانويا)ومدمن الخمور والمخدرات.

ب-المجرم الصرعي:هو الشخص المصاب بمرض الصرع الوراثي الذي يؤثر غالباً على العضلات والأعصاب والتوازن النفسي والذي يتحول الى مرض عقلي متى ما تفاقم لديه المرض أو ازدادت مضاعفاته وفي هذه الحالة يصنف كمجرم مجنون.

ج-المجرم السيكوباتي:وهو الشخص المصاب بخلل أو شذوذ بسبب قواه النفسية فيؤدي الى انحراف نشاطها عن السير الطبيعي. وتعتبر حالة المجرم السيكوباتي من أهم حالات

1 ان هذه الصفات الموروثة منها ما هو عضوي أو خلقي ومنها ما هو خاص بالحواس ومن الصفات العضوية ماهو عام مشترك بين جميع المجرمين، ومنها ماهو خاص بجرائم معينة ، حيث يرى لومبروزو ان المجرم الذي يميل الى السرقة يتميز بحركة غير عادية لوجهه ويديه وصغر عينيه وعدم استقرارهما وكثافة شعر حاجبيه وضخامة الأنف والمجرم القاتل يتميز بالنظرة العابسة الباردة وضيق أبعاد رأسه وطول فكيه وبروز وجنتيه والمجرم الذي يميل الى ارتكاب جرائم الجنس يتميز بطول أذنيه وانخساف جمجمته وتقارب عينيه وفرطحة أنفه وضخامتها وطول ذقنه الملحوظ ينظر:د.علي عبد القادر لقهوجي- مرجع سابق- ص37

2 خلص لومبروزو الى هذه الصفات من خلال الصفات الخاصة بالحواس حيث لاحظ كثرة وجود الوشم على أجسام المجرمين،وخلاعة الرسوم الوشمية وبذاءتها

التخلف النفسي التي له علاقة وثيقة بالسلوك الإجرامي، ومن أهم ما يتميز به هذا المريض هو عجزه عن التحكم في غرائزه.

*المجرم بالعاطفة:- هو الشخص الذي يتميز بحساسية خاصة تجعله يتأثر بسرعة فيخضع للانفعالات والعواطف المتخلفة (كالحب والغضب والغيرة والحسد والحماس لرأي أو موقف)فيندفع نحو ارتكاب الجريمة دون سبق اصرار او عزم وتصميم وبعد ذلك يرجع الى مزاجه الاعتيادي وحالته الطبيعية فيشعر بتأنيب الضمير. والصفة الغالبة لجرائمه هي جرائم الاشخاص والجرائم السياسية. ولكون هذا المجرم يندم بسرعة ولافائدة لعقابه لذا يفضل لومبروزو عدم اخضاعه لعقوبة قد تفقده وتجعل منه مجرما بالعادة .ومن المفضل ابعاده عن الوسط الذي ارتكبت فيه الجريمة والزامه بتعويض الضرر الذي تسبب فيه ان كان كبيرا او عدم تنفيذ الحكم ضده لان وقف التنفيذ قد يحثه على التوبة ويسرع في تحقيقها.

*المجرم بالعادة:- وهو الشخص الذي يكتسب الإجرام من محيطه ويعتاد على ارتكاب الجرائم بتأثير الظروف الاجتماعية. والصفة الغالبة لجرائمه هي جرائم الاعتداء على الأموال وخاصة (جرائم السرقة)[1] وذهب(لومبروزو) الى ضرورة العناية بهذا المجرم من خلال فرض الرقابة المقرونة بالتوجيه والارشاد وتنسيب اعمال مناسبة له بحسب ملكاته الذهنية وقدراته البدنية لمدة زمنية غير محددة تنتهي بزوال الحالة الخطرة وتحقق صلاحه ، واذا اقتضى الأمر يمكن عزله عن المجتمع ليؤمن شره.

*المجرم بالصدفة:- وهو الشخص الذي لا يتوفر فيه الميل الأصيل للإجرام الا انه يتميز بضعف الوازع الخلقي بحيث يتأثر بسرعة للمتغيرات الخارجية فيعجز عن تقدير نتائج اعماله وتصرفاته ، لذا يرتكب الجريمة بدافع حب الظهور او التقليد. واما الجزاء المناسب له فلا يتحقق بتطبيق العقوبة لانها يمكن ان تؤثر في سلوكه من خلال اختلاطه بغيره من المجرمين ، لذا يفضل ابعاده عن محيطه وايداعه في مجتمعات زراعية او صناعية لمدة زمنية غير محددة تكون مرتبطة بتحسن حالته مع الزامه بتعويض الضرر الذي احدثه.[2]

*مزايا النظرية:- لنظرية لومبروزو جملة مزايا اهمها:

1 د.عمر السعيد رمضان-دروس في علم الاجرام-مرجع سابق-ص20

2 د.رؤوف عبيد-مرجع سابق-ص80 – 83

1. استخدام لومبروزو الاسلوب التجريبي الذي مهد الطريق امام البحوث والدراسات الخاصة بتحليل الظاهرة الاجرامية ، هذا مما ترتب عليه ظهور علم الانثروبولوجيا الجنائية الذي يهتم بدراسة المظاهر العضوية والنفسية للانسان المجرم.

2. له الفضل في استخدام اسلوب المقارنة الاحصائية بين المجرمين وغيرهم وبهذا فتح المجال لغيره من المختصين والباحثين للقيام بدراسات علمية جادة تعتمد الاحصاء اساسا من اجل التوصل الى معرفة الاختلافات البيولوجية بين المجرمين.

3. ان اسلوب لومبروزو كان متسما بالابتكار من حيث المنهج حيث قام بنقل المنهج العلمي التجريبي من العلوم الطبيعية الى ميدان العلوم الجنائية.

4. اتسم اسلوبه بالابتكار من حيث الصياغة حيث نجح في صهر آراء العلماء والباحثين الذين سبقوه ثم اعادة صياغة آرائهم بأسلوب جديد ضمنه ثمرة تجاربه واستنتاجاته التي توصل اليها.

5. اثرت نظريته بالسياسة الجنائية وقتذاك فاعتمدت الكثير من آرائه وخاصة المتعلقة بفئة المجرمين بالولادة والتي يخضع المجرم فيها للميل الاجرامي[1]

***نقد النظرية:-**[2] هناك عدة انتقادات وجهت الى نظرية لومبروزو من اهمها:

1. ان اعتماد تفسير السلوك الاجرامي على دراسة الناحية التكوينية للمجرمين فقط تفسير قاصر بطبيعته عن الاحاطة بالسلوك الانساني في مفهومه الواسع.

حيث أن لومبروزو لم يتمكن من الاطلاع على كل الخصائص البيولوجية لجميع الإفراد سواء أكانوا مجرمين أم غير مجرمين عند فحصه لاجساد المجرمين وتشريحهم، كما ان العينة التي اجرى عليها أبحاثه كانت قليلة نسبياً من حيث العدد، فضلا عن أن العينة محل الأبحاث لم تكن تمثل تمثيلاً صادقا الظاهرة الاجرامية، فأغلب المجرمين الذين اخضعوا لأبحاثه من مرتكبي جرائم العنف وبصفة خاصة القتل، وليست هذه هي الفئة الوحيدة التي تشتمل عليها الظاهرة الاجرامية، إضافة الى ذلك ان لومبروزو لم يستخدم المجموعة الضابطة في أبحاثه

---

1 Ernst seeling .Traite de crimino logie-1965,p.30

2 بخصوص النقد ينظر: د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص43-40
د.فوزية عبد الستار-مرجع سابق-ص38/ د.عوض محمد عوض-مرجع سابق-ص81/ د.عبد الفتاح الصيفي-مرجع سابق-ص193 د.عبد الاحد جمال الدين-مرجع سابق

حيث لم يقارن المجرمين بعدد مماثل من غير المجرمين.ولكن يلاحظ ان لومبروزو استخدم المجموعة الضابطة في خصوص اجرام النساء فقط ، ومع كل ذلك فإنه لجأ إلى التعميم الخاطئ في استخلاص نتائجه ، حيث أن ماتوصل إليه من نتائج كان بصدد حالات فردية محدده . ولكنه ذهب الى القول بانها تنطبق على المجرمين كافة وهذا غير صحيح لان التعميم الصحيح يكون وليد الاستقراء الذي يعتمد على تعدد الحالات الجزئية وقيامها على ذات العلة[1]

2.لايمكن التسليم بأن كل من يتميز بالخصائص العضوية والنفسية التي حددها لومبروزو هو إنسان مجرم حتى لو لم يرتكب الجريمة، وذلك لصعوبة الإحاطة بالنفس الإنسانية كما تصورها لومبروزو، حيث أن البحث العلمي مازالت وسائله عاجزة عن سبر أعماق النفس وكوامنها الخفية. فالخطورة الإجرامية تكمن في أعماق النفس وليس في المظهر الخارجي للإنسان إذ أن الجريمة تقترف بالنفس قبل الجوارح.

حيث أن لومبروزو كان متفائلاً عندما حكم على مكنونات النفس من خلال المظهر الخارجي لجسم الإنسان. علما بان النفس الإنسانية عالم يضم مجموعة من المشاعر والأحاسيس والدوافع تختلف من شخص لآخر وفي نفس الشخص قد تتباين من وقت لآخر.

3.لم يثبت علميا توافر علامات الرجعة او الارتداد لدى الإنسان البدائي وما يصاحبها من ميل طبيعي الى اقتراف الجريمة بل بالعكس ان المجتمعات البدائية لم يلاحظ فيها تأصل الروح الاجرامية ، وانما يشهد سلوكها على براءتها وخير دليل هي قصة قتل قابيل لأخيه هابيل ورغبة هابيل لان يكون مقتولا لا قاتلا[2]والتي تدل على كونها أنموذجاً لطبيعة الخير والسماحة والطيبة والشر والعدوان.

4.لايمكن التسليم بوراثية الاجرام وما يترتب على هذا الرأي من نتائج والدليل قوله تعالى(ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها)[3]التي تدل على ان الانسان يمكن ان ينهج

---

1 د.جلال ثروت -مرجع سابق-ص80

2 قال تعالى(واتل عليهم نبأ ابني ادم بالحق اذ قربا قربانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لأقتلنك قال إنما يتقبل الله من المتقين ، لئن بسطت الي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك.أني اخاف الله رب العالمين اني اريد أن تبوء بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين) سورة المائدة الآيات(30-27)

3 سورة الشمس الآيتان 7و8

نهج الخير او الشر سواء أكان فطرياً ام مكتسبا ، لذا ليس من المقبول علميا ومنطقيا القول بوجود مجرم بالولادة. فمن جهة العلم له يثبت قابلية الصبغات على نقل خصائص اجرامية او سلوك منحرف من السلف الى الخلف ، لان السلوك لايورث اما من حيث المنطق فان دراسة التاريخ القديم والحديث يدل على خلاف ذلك والواقع المعاصر ايضا ، ولو سلمنا بفطرية الإجرام لكان من الظلم معاقبة انسان على فعل مجبر على ارتكابه.

ثانيا-تفسير جورنج* كان جورنج طبيباً بريطانياً أتاحت له خدمته في السجون البريطانية الفرصة لإجراء الدراسات والبحوث التي عدت أساسا لنظريته ، حيث بدأ عام 1901 بإجراء دراسات إحصائية مقارنة لمدة ثماني سنوات لفحص عينة شملت(3000) مجرم محكوم عليهم، وشملت المجموعة الضابطة المدنيين وخاصة المهندسين والمرضى الراقدين في المستشفيات.[1]

وكان الهدف من الدراسة هو التحقق من صحة علامات الرجعة لدى بعض المجرمين والتي قال بها لومبروزو. هذا وقد اتبع خطة بتصنيف المجرمين الى عدة طوائف حسب نوع الجريمة المقترفة ثم قام بفحص ملامحهم جميعاً وقياس اعضائهم وتكوينها لاجل مقارنتها بالصفات والخصائص لدى غير المجرمين وقد توصل الى النتائج الآتية:

أ.عدم وجود علامات أو أوصاف تميز مجرمي كل طائفة عن الأخرى أو تميز المجرمين عموما عن غيرهم.

ب.عدم وجود أي شذوذ في الملامح الخارجية التي تميز المجرم عن غيره.

ج.أن المجرمين يتميزون عموما عن غيرهم بنقص في الوزن (7-3)رطل.

د.أن المجرمين يتميزون عموما عن غيرهم بقصر القامة (2-1)بوصة.

هـ.أن النقص البدني يمثل في نظر جورنج انحطاطاً عاماً موروثاً لدى المجرمين يكمن فيه الميل الى الجريمة وهو يظهر في صفاتهم وفي قياس مستواهم العقلي وان للوراثة دوراً كبيراً في ذلك.[2]

*المزايا:- من أهم المزايا هي:

1.تميزت النتائج بالأهمية وخاصة بالنسبة لفكرة النمط الاجرامي التي نادى بها لومبروزو.

---

1 د.عبد الفتاح الصيفي-ود.محمد زكي ابو عامر-مرجع سابق-ص63

2 د.يسر أنور ودآمال عثمان-مرجع سابق-ص7

2 .بذل الجهود في الدراسات الإحصائية واتسامها في الدقة والحرص والتصميم البالغ على النتائج المتوخاة.[1]

*الانتقادات:- انصبت الانتقادات على الطريقة التي انتهجها جورنج وعلى الادلة التي استند اليها في اثبات الاجرام وتتمثل بما يأتي:

1 .اقتصرت الدراسة على الذكور دون الاناث وهذا يعني انطباق النتائج المتمخضة على الذكور فقط.الا ان جورنج ذكر ان نسبة المجرمين الاناث من الاخوات الى نسبة الذكور من الاخوة هي(152-6 )وهذا الرأي غير سليم ، لان المفروض ان الميل الى الجريمة يورث بنفس النسبة التي تورث فيها الخصائص البيولوجية الاخرى وليس هناك ما يدعو لأن يختلف هذا الميل من الذكور الى الاناث[2]

2 .بالغ جورنج في إظهار دور عامل الوراثة من خلال دراسته لتأثير بعض العوامل البيئية على السلوك الاجرامي، فقد اظهر مثلا ضآلة تأثير البيئة على الكفاءة العقلية، هذا بالاضافة الى ان دراسته قد تناولت بعض العوامل البيئية وليس جميعها.

3 .ان ماذهب إليه جورنج من ان النقص البدني يؤدي الى سلوك المجرمين طريق غير اجتماعي لفشلهم في تحقيق واشباع الحاجات الضرورية بالطرق المشروعة، هذا الرأي غير مقبول لان القوة التي يستخدمها الفرد في تحقيق متطلباته الضرورية ليست هي القوة البدنية وحدها.كما انه لايمكن القول بان كل من يكون ضخم الجسم يتمتع بقوة بدنية عالية ، وان كل نحيف الجسم لا يتمتع بقدر كاف من القوة لعدم وجود علاقة وثيقة بين القوة البدنية وطبيعة جسم الإنسان بدينا كان أم نحيفا.[3]

**ثالثا-تفسير هوتون:** كان هوتون أستاذ الانثروبولوجيا بجامعة هارفارد الأمريكية قام بدراسة إحصائية منذ عام( 1930 - 1939 )وكان هدفه تقييم نتائج(جورنج) حيث كان موضوع الدراسة عدد كبير من المجرمين وغير المجرمين تقيم في ثماني ولايات أمريكية ، وقد راعى في انتقائهم تماثلهم قدر المستطاع من حيث النوع والظروف الخاصة المحيطة بهم ، حيث

---

1 د.محمد شلال حبيب-مرجع سابق-ص84

2 د.عمر السعيد رمضان-دروس في علم الاجرام-مرجع سابق-ص2

3 د.محمد شلال حبيب-مرجع سابق-ص85

كانت العينة تقدر بـ(13873)من المسجونين ونزلاء الإصلاحيات بعضهم من البيض والآخر من السود.كما شملت المجموعة الضابطة (3230)من طلبة الجامعات والمعاهد ورجال الشرطة والاطفاء والمرضى الراقدين في المستشفيات وقد توصل الى النتائج الاتية:-

1.ان المجرمين يختلفون عن غيرهم اختلافا واضحا في مقاسات اجزائهم الجسمانية.

2.لدى المجرمين مظاهر الشذوذ البدني التي تكون مشابهة لدرجة كبيرة لعلامات الرجعة ويرى أن الملامح والصفات لا تدفع الى السلوك الاجرامي الاّ اذا توافرت ظروف أخرى.

3.أن المجرمين يختلفون في الملامح الخارجية المتمثلة بلون العين وشكل الانف والأذن والشفاه والجبهة .

4.اتصاف المجرمين بانحطاط جسماني حدده ب(107)صفة ترجع أساسا إلى العوامل الوراثية.[1]

هذا وقد ذكر هوتون بأن للأنحطاط والشذوذ البدني أهمية بالغة في تبرير السلوك الإجرامي لأنه يدل على الانحطاط العقلي.

هذا كما أعطى هوتون أهمية خاصة للمقارنة بين طوائف المجرمين التي قام بتحديدها بالنظر لأنواع الجرائم التي حكموا من اجلها. حيث انتهى إلى القول بأن كل طائفة تتميز بنوع من الشذوذ البدني تمثل الميل إلى ارتكاب نوع معين من الجرائم تختلف عن الجرائم التي يرتكبها مجرم آخر لايتحقق لديه نفس الشذوذ، فالقاتل تختلف أوصافه وسماته عن السارق وهو بدوره يختلف عن مرتكب الجرائم المخلة بالشرف، وضرب مثالا على ذلك بالقول بأن:

طوال القامة ضعاف الجسم يميلون إلى اقتراف جرائم النهب والقتل.

طوال القامة ضخام الجسم يميلون إلى اقتراف جرائم الغش والخداع.

قصار القامة ضخام الجسم يميلون إلى اقتراف جرائم مخله بالشرف.[2]

*المزايا:- من اهم المزايا هي:

1.بذل الجهود الكبيرة لتقييم دراسة جورنج تقييما علميا ودقيقا استند فيه الى الدراسة الاحصائية.

---

1 د.يسر أنور ود.آمال عبد الرحيم عثمان -مرجع سابق-ص77-76 د.فوزية عبد الستار-مبادئ علم الاحرام وعلم العقاب-مرجع سابق ص42

2 د.عمر السعيد رمضان-دروس في علم الأجرام -مرجع سابق-ص22

2. شملت دراسته عدداً كبيراً من المجرمين.[1]

*الانتقادات:- من ابرز الانتقادات الموجهة الى نظرية هوتون هي:

1. اخفق في استخدام الأسلوب الاحصائي إستخداما علميا صحيحا لأنه قصر دراسته على السجناء ونزلاء الاصلاحيات فقط على اساس أنهم يكونون عينة المجرمين ، واختار للمجموعة الضابطة التي تمثل غير المجرمين عدداً من طلبة الجامعات والمعاهد ورجال الشرطة والاطفاء والمرضى. هذا في حين ان نسبة التمثيل في كلا المجموعتين لم تصل الى الحد الذي يعتبره المنطق العلمي كأساس مقبول للمقارنة.

2. لم يقدم دليلا علميا على ان الانحطاط الجسماني او الشذوذ البدني انحطاط موروث حيث ان الوراثة قد تكون مصدراً لبعض الصفات، الا انه من المسلم به علميا ان التأثير الاساسي في نمو جسم الانسان تكون لعوامل التغذية ولظروف بيئية اخرى.

3. ان الطريقة المستخدمة في وصف الطوائف المختلفة للمجرمين وفقا لانواع الجرائم كانت طريقة بدائية وغير علمية ، لانه استند في هذا الوصف على نوع الجريمة الاخيرة ، وقد تكون مختلفة في نوعها تماما عن الجرائم التي وضعوا من اجلها في السجن ، ولو أخذت بنظر الاعتبار لاختلفت النتائج التي توصل اليها هوتون وهذا مما يزعزع الثقة في قوة الحجج العلمية التي استند اليها هوتون في نظريته.[2]

## -الفرع الثاني-

## المدرسة التكوينية الحديثة

يرى رواد المدرسة التكوينية الحديثة ان مصدر السلوك الانساني يتمثل في الشخصية الانسانية وذلك بتفاعلها مع العوامل الخارجية.[3] ولما كانت الجريمة سلوكاً إنسانياً فأنها تصدر

1 د.محمد شلال حبيب-مرجع سابق-ص87

2 د.يسر أنور ودآمال عبد الرحيم عثمان-مرجع سابق-ص78-77

3 ذهب (انريكوفيري)زعيم المدرسة الايطالية الحديثة(1929-1881)الى أهمية البيئة الاجتماعية في توليد الجريمة،حيث أرجع الجريمة الى عوامل ثلاثة هي(العامل الطبيعي أو الجغرافي،والاجتماعي، والشخص النفساني) ويعتقد ان هذه العوامل هي أساس قانون الكثافة الجنائي ، ويخلص هذا القانون في ان: ظروفاً اجتماعية معينة+عوامل محيطة معينة+ أحوالاً شخصية معينه=عدداً من الجرائم معينة ولايمكن إرتكاب أكثر أو أقل منها ينظر:محمود التوني-مرجع سابق-ص35

عن شخصية إنسانية إجرامية وإنها ثمرة تفاعل هذه الشخصية مع ظروف العامل الخارجي، عليه فإن عوامل السلوك تتمثل في تلك الشخصية عند اصطدامها بالوسط الاجتماعي المحيط به ، كما ان القرار الإجرامي يكون صادرا عن نفسية منحرفة مصدرها خلل عضوي (الأعضاء الداخلية)وبتفاعل هذا الخلل مع الوسط الاجتماعي تتولد الجريمة.[1] أي(الجريمة=عامل عضوي +عامل نفسي+عامل اجتماعي).ومن هنا يتضح بأن انصار المدرسة لا يأخذون بفكرة المجرم المطبوع(بالميلاد)وانما يرون بأن المجرم تتوافر لديه خصائص عضوية ونفسية معينة تجعله اكثر إستعداداً من غيره لارتكاب الجرائم، ولهذا فإن (الاستعداد الإجرامي)يمثل الفكرة الأساسية التي تقوم عليها المدرسة، وقد عبر علماء المدرسة عن هذه الفكرة بعدة تعابير لا تخرجها عن مضمونها ، فالعالم الايطالي (دي توليو)اخذ بفكرة(التكوين الإجرامي)اما عالم الغدد الايطالي (بندي) يرى في الاستعداد الاجرامي بكونه مجموعة العوامل الفطرية المتصلة على نحو وثيق بمزاج الجاني وجهازه العصبي ومن هذه العوامل الخلل العضوي كإلتهابات أغشية المخ واضطرابات الغدد(الغدد الصماء)أما العالم السويدي(كينبرج)فقد أخذ بفكرة(عدم التكيف)(عدم التأقلم )بسبب وجود خلل عضوي ونفسي[2]

*نظرية دي توليو// يعمل دي توليو أستاذاً لعلم طبائع المجرم بجامعة روما ويعد من ابرز الجنائيين الايطاليين وتعد دراساته من اهم دراسات المدرسة البيولوجية الحديثة ، وقد اجرى ملاحظات طويلة ومستمرة على عدة آلاف من المجرمين بمعهد الوقاية والعقوبة بروما، وقد ساعده بدراساته وأبحاثه علم الطب التكويني وعلم النماذج الإنسانية إضافة إلى النظريات التكوينية السابقة وخاصة تلك التي تميّز المجرمين عن غير المجرمين على اساس التغاير في التكوين العضوي. وتوصل بملاحظاته الى فكرة مؤداها ان سبب الاجرام يكمن في التكوين لشخصية المجرم وقد ثبت فكرة (الخصائص التكوينية الخاصة)باعتبارها عاملاً خاصاً وأساساً للإجرام في كتابة (العامل الاساس الخاص للاجرام) وضمن نتائج ابحاثه في كتابه (التكوين الاجرامي) حيث ركز فيه على فكرة وجود استعداد سابق في التكوين الخاص

1 د.رمسيس بهنم -علم الاجرام-مرجع سابق-ص33
د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص44
2 د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص45

لبعض الجناة يمكن اعتباره عاملا جوهريا لسلوكهم الاجرامي ، فالتكوين الاجرامي هو نفسه الشخصية الاجرامية فهو مقابل ومرادف لها ، وعليه يجب دراسة هذه الشخصية من جوانبها العضوية والنفسية اضافة الى دراسة تاريخ حياة الشخص المجرم وذكرياته اضافة الى العوامل الاجتماعية. صراع بين مقومات الحياة الاجتماعية وبين الدوافع الغريزية الفردية، تغلبت فيها النزعات الانانية الشريرة على قوة الردع المستمدة من البيئة والقيم الاجتماعية، ويشبه دي توليو السلوك الاجرامي بالمرض فكما ان اصابة الجسم بالمرض ترجع الى ضعف مقاومته للجراثيم، فكذلك الجريمة يتوقف ارتكابها على ضعف قوة الفرد على التكيف مع مقتضيات الحياة الاجتماعية نتيجة خلل عضوي ونفسي يتمثل فيه الاستعداد الاجرامي، أي أن الجريمة تكشف عن عدم قابلية مرتكبها على التكيف مع البيئة الاجتماعية. ويذهب (دي توليو) الى ان اسباب عدم القابلية للتكيف مع البيئة الاجتماعية ترجع الى نوعين من العوامل هما:-

النوع الاول:- عوامل مصدرها النمو العاطفي المعيب للشخص بسبب ظروف داخلية تتصل بطاقته الغريزية وما يصحب ذلك من عدم تقبل مثل هذا الشخص للقيم الاجتماعية المكتسبة والتوافق مع الانماط الاجتماعية السائدة.

النوع الثاني:- عوامل ترجع الى عيوب جثمانية ناجمة عن الوراثة او عن خلل وظيفي له صلة بإفرازات الغدد وبصفة خاصة الغدد الصماء او الهرمونات او التهاب المخ. ومن شأن هذه العوامل ان تخلق شخصية سيكوباتية لا يوجد لديها قابلية للتوافق مع المجتمع بأي حال. وبهذا يعني توافر النوع الاول او النوع الثاني من العوامل السابقة لدى شخص معين بأن هذا الشخص لديه استعداد اجرامي (تكوين اجرامي) وهذا الاستعداد لازم لارتكاب السلوك الاجرامي ، ولكن لايكفي بمفرده لتحقق هذا السلوك بل لابد من تفاعله مع بقية العوامل الاخرى وخاصة العوامل البيئية(فالتكوين الاجرامي هو النواة التي يتفاعل معها باقي العوامل للاتجاه نحو تنفيذ الجريمة)[1]

ويقسم (دي توليو) التكوين الاجرامي الى:-

1. استعداد أصيل(تكويني).
2. استعداد عرضي.

---

1 د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص46

***الاستعداد الأصيل**:-ان مصدر هذا الاستعداد هو الخلل في التكوين العضوي والعصبي والنفسي بحيث يجعل لدى من يتوافر فيه ميلٌ فطري الى الاجرام . وهذا النوع من الاستعداد يقف وراء كثير من الجرائم الخطيرة وجرائم الاعتياد واحتراف الاجرام عموما ويطلق على من يتوافر لديهم هذا الاستعداد (بالمجرمون بالتكوين)

الذين يشملون .

1- المجرمين بالتكوين الشائعين

2- المجرمين بالتكوين ذوي الاتجاه التطورى الناقض .

3-المجرمين السيكوباتيين .

ويكون دور العوامل البيئية والاجتماعية لهؤلاء المجرمين هو انها تكشف عن تكوينهم الاجرامي .

**الاستعداد العرضي** :- يرجع هذا الاستعداد الى عوامل شخصية وعوامل اجتماعية تضعف بسببها مقاومة الشخص لرغباته ومشاعره فيندفع وقتياً الى ارتكاب الجريمة مثال ضعف السيطرة على مشاعر الحقد والغيرة ، وهذا الاستعداد العارض يمثل المصدر للجرائم غير الخطرة ويسمى المجرمون الذين يوجد لديهم هذا الإستعداد بالمجرمين العرضيين الذين يشملون

1- المجرم العرضي الصرف

2- المجرم العرضي الشائع

3-المجرم العرضي العاطفي [1]

ويكون دور العوامل البيئية والاجتماعية لهؤلاء المجرمين هو أيجاد ظرف مهيأ للاجرام. وفي جميع الأحوال فالجريمة يكون مصدرها عوامل عضوية واجتماعية[2](الاستعداد الإجرامي+البيئة=الجريمة)وهذه المعادلة صحيحة سواء أكان الاستعداد الاجرامي أصيلا أو

---

1 في تصنيف المجرمون لدى دي توليو ينظر:د.رؤوف عبيد-مرجع سابق-ص322/ د.عبد الفتاح الصيفي-مرجع سابق-ص122

د.جلال ثروت-مرجع سابق-ص84 د.فوزية عبد الستار-مرجع سابق-ص65 - 66

2 د.محمد شلال حبيب-مرجع سابق-ص153

عرضيا، فالجريمة في الفرض الأول صادره عن مجرم ذي تكوين اجرامي، وفي الفرض الثاني صادره عن مجرم بالعاطفة أو بالصدفة.[1]كما يميز (دي توليو) بين المجرم المجنون والمجنون المجرم.

*فالمجرم المجنون:- هو الذي يرجع سبب اجرامه إلى تكوين كامن فيه وسابق على إصابته بالجنون، ولذلك فأن شفاءه من جنونه لايحول بينه وبين الرجوع إلى الإجرام مرة أخرى لان استعداده للإجرام موجود بحسب التكوين.

*أما المجنون المجرم:- فهو الشخص الذي يرجع إجرامه إلى جنونه دون أن يكون لديه تكوين إجرامي سابق على الجنون فإذا شفي من مرضه العقلي عاد شخصا عاديا.

***مزايا المدرسة**:- من أهم ما تمتاز به المدرسة التكوينية الحديثة هي:-

1. ركزت المدرسة على المجرم ذاته دون الفعل الإجرامي.

2. يرجع إليها الفضل في سبر اغوار الجسم الإنساني للبحث عن الأسباب الدافعة إلى السلوك الإجرامي.

3. أبرزت المدرسة مدى ارتباط السلوك الإجرامي بالتكوين العضوي لأجهزة الجسم الداخلية.

4. لفتت الأنظار إلى وجود تأثيرما بين كل من الجانب العضوي والنفسي في الإنسان ، وبالتالي فإن السلوك الإجرامي يرتد في جزء منه إلى هذين الجانبين.

5. لم تهمل المدرسة أهمية العوامل الاجتماعية والظروف الخارجية في التأثير على شخصية المجرم وعلى تصرفاته.[2]

***الانتقادات**:- هناك جملة انتقادات موجهة ضد هذة المدرسة من اهمها ما يأتي[3]

1. اعتمدت على فحص عدد قليل من المجرمين كما انها لم تلجأ الى استخدام المجموعه الضابطة ، أي لم تقم بفحص مجموعة مقابلة من غير المجرمين.

2. لجأت الى سرعة الاستنتاج والتعميم في تفسير الظاهرة الإجرامية فقد اكتفى كل من

---

1 د.عبد الفتاح الصيفي-مرجع سابق-ص219/ د.جلال ثروت -مرجع سابق-ص84

2 د.مأمون سلامه-مرجع سابق-ص161

3 في تفصيل ذلك ينظر:

د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص50

(دي توليو-وبندي)بوجود التهابات في المخ والاضطرابات العاطفية لدى المجرم محل البحث ونظرا لخبرتهم الطبية واثر ذلك على السلوك الإنساني انتهوا الى نتيجة مؤداها ان الشخص يجرم بسبب وجود مثل تلك الاضطرابات؛ ثم عممت هذه النتيجة بالنسبة لكافة المجرمين، وهذا غير صحيح فليست إلتهابات المخ والاضطرابات هي السبب الوحيد للاجرام، بل قد لايكون لها أي اثر يذكر بالنسبة لمجرمين معينين او بالنسبة لنوع معين من الجرائم .

3.ان المدرسة جعلت المجرم شخصاً مريضاً وتحّول الظاهرة الإجرامية الى ظاهرة مرضية بسبب اعتبارهم ان الجريمة ترتد الى تكوين اجرامي لدى المجرم مصدره خلل في تكوينه العضوي والنفسي.وهذا يتعارض مع نتائج الدراسات الاحصائية التي تثبت ان نسبة المرض ضئيلة بين المجرمين.هذا بالاضافة الى ان فكرة التكوين الاجرامي تعيد الى الاذهان فكرة المجرم المطبوع، وعليه فلا يمكن التسليم عقلاً بوجود استعداد اجرامي داخلي لدى الفرد نتيجة خلل في أعضائه الداخلية. فالجريمة مخلوق قانوني يتغير بحسب الزمان والمكان وفقا لمقتضيات الحياة الاجتماعية.

4.ربط انصار المدرسة بين السلوك الاجرامي والتكوين العضوي للمجرم اما التكوين النفسي فهو في نظرهم تابع للتكوين العضوي، أي أن الخلل الذي يصيب التكوين النفسي انما يرجع الى ما يصيب التكوين العضوي من خلل، أي ان التكوين النفسي لايحظى بدراسة مستقلة تكشف عن اغوار النفس الإنسانية وعلاقة السلوك الاجرامي بها. فالجريمة اولا وقبل كل شي كما قال(جرسبيني) ارادة إجرامية والإرادة خلاصة التفاعل بين العوامل النفسية، لذا يجب البحث في هذه العوامل عن السبب المباشر للإرادة الإجرامية فالجريمة مظهر من مظاهر النشاط النفسي لذلك يجب الاهتمام بدراسة التكوين النفسي مع اعطاء العناية الواجبة للتكوين العضوي[1]

5.يصف جرسبيني (دي توليو) بالتجاوز والإسراف ويتجلى هذا الإسراف بالنسبة للمجرمين العاطفيين، اذ ربط دي توليو بين السلوك الاجرامي لهذه الفئة من المجرمين وبين فكرة التكوين الإجرامي، اذ لم يفرق البتة بين المجرم المتمرس وبين المجرم بالصدفة بل لم يفرق بين من إقترف الجرائم الخطيرة وبين من إقترف الجرائم التافهة.

---

1 د.رمسيس بهنام-مرجع سابق-ص38

ثم ان الغدد العضوية لو كان لها تأثير مباشر على الاضطرابات العقلية ومن ثم السلوك الاجرامي لما وجد المجرمون مصادفة، اذ لا يؤيد المنطق السليم ان الغدد تمرض فجأة وتشفى فجأة، ثم كيف يستفحل في الغدد الداء وتقترف الجريمة صدفة، ثم يمن على الغدد بالشفاء بلا دواء.[1]

6.ان نظرية دي توليو ما هي الاّ إمتداد لنظرية لومبروزو، لذلك ما وجه الى نظرية لومبروزو من نقد يوجه نفسه الى نظرية دي توليو، ولعل اعتراف دي توليو دليل على تأرجح نظريته وعدم ثباتها لصعوبة بقائها راسخة تجاه النقد الهائل الذي وجه اليها، ويبدو من خلال اعترافه بأن العوامل الاجتماعية لها قيمة كبرى وسبب بالغ على السلوك الإجرامي وقد نقل عن دي توليو قوله (لابد ان إقرار عجزي عن فهم كل شيء وتفسير كل شيء ففي ميدان كهذا الميدان يكتشف المتأمل في كل مرة سببا جديداً ويدرك أن الظاهرة المتطورة (يعني العوامل الاجتماعية)لا تلغي الظاهرة المنشأة (يعني العوامل الانثروبولوجية)وأنه في داخل كل إنسان يعيش المعلوم الى جوار المجهول والطبيعي (أي الأعضاء والأعصاب والغدد) الى جانب غير الطبيعي(يعني القوى النفسية والاجتماعية)والمحدود (أي الجسم)جنبا الى جنب مع غير المحدود(أي النفس والروح)[2]

## • -المطلب الثاني-

## (المدارس النفسية)

ان فشل المدرسة التكوينية التقليدية كان دافعا الى البحث في التكوين الداخلي للمجرم (عضويا كان هذا التكوين أم نفسيا) فظهرت على أثر ذلك المدرسة النفسية التقليدية والواقعية، حيث حاول أنصار المدرسة السيكولوجية تفسير السلوك الإجرامي في ضوء متغيرات سايكولوجية كالذكاء والقدرات الموروثة والاستعدادات وطبيعة سمات الشخصية والضعف العقلي، وبعبارة أخرى ربط السلوك الإجرامي بالاضطرابات السلوكية وعدم استواء الشخصية ومتغيرات نفسية كالأحباط والكبت والتربية القامعة أو التسلطية والعقد النفسية في اللاشعور والأمراض النفسية[3]

---

1 د.محمد شلال حبيب-مرجع سابق-ص157

2 د.جلال ثروت-الظاهرة الاجرامية -مرجع سابق-ص82

3 د.نبيل محمد السمالوطي-مرجع سابق-ص83و197

## -الفرع الأول-

## (المدرسة النفسية التقليدية)

نشأت هذه المدرسة في أحضان المدرسة التكوينية الحديثة باستخدام المنهج الموضوعي، أي النظر إلى التكوين النفسي نظرة موضوعية وإعتباره كما لو كان وقائع خارجية ، والاستعانة بالتكوين العضوي لتحليل التكوين النفسي، وقد ربطت هذه المدرسة السلوك الإجرامي بالمتغيرات التي تصيب الجهاز العصبي بسبب الخلل في المخ (كإلتهاب الأغشية)مما يؤدي إلى فقدان المخ السيطرة على مركز الجسم وبالتالي يدفع الشخص الى سلوك الجريمة.[1] وقد تم نقد هذا المنهج بسبب أن التكوين النفسي ظاهرة معنوية لامادية حيث لا يتبع فيه المنهج الموضوعي ، لذا فقد ظهر المنهج الشخصي الذي يعتمد على التحليل النفسي للكشف عن البواعث والمشاعر والأحاسيس الدفينة في أعماق النفس والتي تساعد على تفسير السلوك الاجرامي، هذا مما دعى الى ظهور مدرسة التحليل النفسي بزعامة (فرويد)التي أرجعت السلوك الاجرامي الى التكوين النفسي وحده.[2]

## -الفرع الثاني-

## (مدرسة التحليل النفسي)

أن فحوى هذه المدرسة هو البحث عن عوامل الجريمة في شخصية المجرم عن طريق تحليلها ، لاسيما من حيث تأثير العوامل الاجتماعية والاضطرابات العاطفية والعلل والأمراض النفسية والتي يعد تحققها نتيجة للفاعل الاجتماعي أكثر مما هو نتيجة لعوامل الوراثة الطبيعية[3]، وذلك أنه لما كانت الجريمة من حيث الواقع ظاهرة إجتماعية وسلوكاً فردياً في نفس الوقت ، فقد ظهر إتجاه جديد يتلاءم مع هذا الواقع فيضيف الى التكوين النفسي عوامل أخرى تدفع الى السلوك الاجرامي . فالجريمة تتحقق بالتفاعل الاجتماعي أكثر مما يلعبه العامل الوراثي.

---

1 د.محمد شلال حبيب -مرجع سابق-ص89

2 د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص51

3 سيجموند فرويد-مدخل الى التحليل النفسي -ترجمة جورج طرابلس ط-1دار الطليعة-بيروت 1980-ص625

وقد حاول أنصار مدرسة التحليل النفسي تفسير الانحرافات السلوكية في ضوء عوامل نفسية وتربوية تتعلق بالتنشئة الاجتماعية أو في ضوء نظريتهم عن الشخصية، أو في ضوء تصورهم لمكونات وميكانزمات الحياة النفسية عند الانسان مع التركيز المفرط على الدافع الجنسي، أو ما يطلقون عليه أحيانا غريزة الحياة في مقابل العدوان أو غريزة الموت[1] فالطابع الغالب في هذه المدرسة يلزم بالرجوع الى نفسية المجرم وتحليل شخصيته تحليلاً كاملا يبتدئ من مراحل عمره الأولى ويشمل مختلف مراحل حياته ثم البحث في علاقاته مع الاخرين، ويرى (فرويد)أن من شأن هذا التحليل الكشف عن صراعات النفس الداخلية ومن ثم الكشف عن العوامل الدفينة للإجرام[2]، لذلك قسم فرويد النفس الانسانية على ثلاثة أقسام[3]وهي:-

**القسم الاول:**

الذات الدنيا (الأنا الدنيا-النفس ذات الشهوة-هو-ID)ويشمل هذا القسم الميول الفطرية والاستعدادات الموروثة والأحاسيس والغرائز البدائية (كالاعتداء والانتقام والتعذيب والأفعال الجنسية المحرمة)التي لا تتفق مع النظام الإجتماعي المتطور.

ان اهتمام الذات الدنيا ينصب في الانسياق وراء اللذة وإشباع الشهوات بأي ثمن دون إعتداد بمنطق أو مثل أوقيم، حيث بقيت مكبوتة في النفس بسبب التربية والتعليم ،ولكنها في حالة تهيّؤ الظروف المناسبة تظهر للبحث عن الفرص المؤاتية لإشباعها. وقد إعتبر (فرويد) الأحلام بأنها الشكل المقنع للميول البدائية فهي تعبر عن الرغبة المكبوتة في أعماق النفس سواء تعبر عن الخير أو الشر، وكذلك قال عن النوم الطبيعي بكونه يمثل مرونة الحياة العقلية وشبهه بحالة انتزاع الملابس عند الحلم ثم ارتدائها عند اليقظة، وجعل الحلم موضوعاً للتحليل النفسي فهو يمثل ظاهرة للحياة النفسية اثناء النوم..وقد شبه النوم الطبيعي بالتنويم المغناطيسي (الاصطناعي) من حيث الانصراف عن العالم بأسره فالموقف النفسي في كلاهما متماثل.[4]

---

1 د.نبيل محمد السمالوطي-مرجع سابق-ص200

2 أدوين هـ-سذرلاند ورونا لد كريسي-مبادئ علم الاجرام-ترجمة اللواء محمود السباعي ود.حسن صادق المرصفاوي -مكتبة الانجلو -مصرية القاهرة-1968-ص73 د.جلال ثروت-الظاهرة الاجرامية -مرجع سابق-ص62و95

3 د.عبد الفتاح الصيفي-مرجع سابق-ص241/ د.يسر أنور ود.آمال عبد الرحيم -مرجع سابق-ص135/ المستشار محمد فتحي-علم النفس الجنائي-مرجع سابق-ص90/ د.نبيل محمد السمالوطي-المرجع السابق-ص201-200

4 د.محمد شلال حبيب-مرجع سابق-ص95-94

وقد بين (فرويد)بأن الذات الدنيا هي العالم الذاتي الحقيقي الباحث عن اللذة دون الألم فهو غامض ومبهم في الشخصية ، حيث يتم التوصل الى جزء منه عن طريق الاحلام والامارات العصبية. ويمكن القول بأن الذات الدنيا هي نتاج التطور (المثل النفسية للهبة البايولوجية للفرد)[1]

**القسم الثاني:**

**الذات (الانا-النفس-العقل-ECO):-**

هي مجموع الملكات العقلية المستمدة من رغبات النفس بعد تهذيبها وفقا لمقتضيات الحياة الاجتماعية ، فهي اذن الجانب الواعي(العاقل)المنسجم مع الواقع..وتتحدد وظيفته في القيام بالتكييف بين النزعات الفطرية(الذات الدنيا) والقيم الاجتماعية ، أي يقوم بكبح جماح الذات الدنيا على اشباع رغباتها الغريزية وحملها على التعبير عن نزعاتها بشكل يتفق مع مقتضيات البيئة ولا يتعارض مع ما تأمر به الأنا العليا..هذا وان فشل الذات في هذه المهمة سيؤدي الى انفلات الشهوات بشكل يتعارض مع القيم الاجتماعية ، او يؤدي الى تسامي النشاط الغريزي عن طريق كبته فيما وراء الشعور.[2]وهذا يعني ان عجز الذات يسهم في ظهور انواع السلوك الانحرافي كافة بما فيه السلوك الاجرامي

وقد شبه فرويد الذات (بالفارس)والذات الدنيا (بالفرس الجموح)والذي يدفع براكبه في أغلب الأحيان الوجهة التي يريدها ، فوظيفة الفارس كبح جماح الفرس لغرض السيطرة عليها والاّ إنساق معها حيث تريد وهذا يعني الأخطار والأهوال ،[3] وعليه فإن التفكير والفطنة والذكاء قابليات موروثة فمن يستخدمها بأسلوب التربية والتعليم والتجارب سيولد التفكير بفاعلية اكبر تساعد على الوصول للحقيقة..ويمكن القول بأن الذات هي حصيلة تفاعل بين الفرد والواقع الموضوعي والعمليات العقلية.

هذا وقد قسم فرويد الذات الى:

---

1 كالفن-س.هول-مبادئ علم النفس الفرويدي-تعريب الاستاذ دحام الكيال-مكتبة النهضة -بغداد-1393هـ-1973-ط-2ص28

2 د.محمد شلال حبيب-المرجع السابق-ص96

3 المستشار محمد فتحي-مرجع سابق-ص94 استاذنا المرحوم عبد الجبار عريم-نظريات علم الاجرام ط-6مطبعة المعارف بغداد-1973-ص18وص181

أ-الشعور (العقل الظاهر):فهو وسيلة الوعي والاحساس والادراك المباشر.

ب-ماقبل الشعور(العقل الكامن):ويمثل الافكار والخواطر والذكريات القابلة للاستظهار بحيث يمكن للفرد ان يسترجعها ويتذكرها كلما اراد ذلك.

جـ-اللاشعور (العقل الباطن):ويمثل الافكار والخواطر التي ليس بإمكان الفرد ان يسترجعها الا في حالات شاذة كالاحلام او التحليل النفسي او التنويم المغناطيسي.

وقد دمج فرويد الشعور وما قبل الشعور من الناحية العملية فأصبحت الذات تتكون من الشعور واللاشعور ، والسبب في ذلك هو وجود قوة خفية تمنع الذكريات والخواطر من الظهور في الشعور ، اما لكونها تكون ضد التقاليد والعادات او لكون الذكريات والافكار تحمل من الآلام لا يمكن للشعور ان يتحملها وتسمى هذه القوة (الكبت)..وعليه فإن اللاشعور يملك قوة وتأثير النفس الانسانية يفوق الملكات الشعورية فالعقل الباطن يشتمل على اقوى مظاهر الحركة الفكرية والنشاط النفساني وله تأثير في الافكار والمشاعر والسلوك الشعوري والسبب في ذلك الى ان اللاشعور يحوي ذكريات الطفولة والحوادث النفسية المكبوتة اضافة الى النزعات والاستعدادت والميول الفطرية الموروثة وهذا كله يؤثر على الشخصية بحيث يتكيف وفقا لها السلوك الصادر عن هذه الشخصية.

القسم الثالث:الذات العليا(الأنا العليا-الضمير-الجانب المثالي من النفس[1]-(super - Ego):

وتشمل المبادئ السامية التي اكتسبها الطفل من والديه ومعلميه وكذلك القيم الدينية والاخلاقية والاجتماعية الموروثة عن الاجيال السابقة والمكتسبة من البيئة الاجتماعية الحالية. وتمثل بكونها مصدر الردع الحقيقي للشهوات (الذات الدنيا)ومنها تستمد (الذات) قوة الردع لكبح جماح وضبط النزعات والغرائز (الذات الدنيا).وعليه فالذات العليا تراقب الذات في أداء وظائفها تجاه الذات الدنيا ومحاسبتها عن التقصير في أداء مهمتها فتوجه لها النقد والتأنيب اذا ما سمحت (للذات الدنيا)بتغليب شهواتها على القيم الاجتماعية.

ويذهب (فرويد)الى ان (الذات العليا)تمثل(صوت الضمير)

---

1 يعبر عن ذلك بالنفس اللوامة كما ورد في القرأن الكريم((ولا أقسم بالنفس اللوامة)) سورة القيامة الاية(2)

وقد قسم الذات العليا الى:

أ-الذات المثالية: وتمثل تطابق الافكار والانطباعات لما هو جيد اخلاقيا حسب وجهة نظر الوالدين فيتم تعليم الطفل للقيم والمثل من خلال تشجيعه بحب تلك القيم والمثل كتشجيعه على النظافة.

ب-النفس: وتمثل تصورات واحاسيس لما يعتبره الوالدان رديئاً وآثماً ويتبلور هذا التصور من خلال عقاب الطفل كعقابه على قدراته وعدم اهتمامه.

إذاً الذات المثالية والنفس جانبان مضادان لزاوية اخلاقية واحدة.فالذات العليا للطفل هي انعكاس للذات العليا للوالدين اضافة الى المربين والمعلمين ورجال الدين والاداريين.[1] ويمكن القول بأن الذات العليا هي نتاج التقاليد الحضارية.

**أثر الخلل النفسي في السلوك:**

يرى فرويد أن السلوك الفردي يتوقف على العلاقة ما بين الذات الدنيا والذات والذات العليا.

ان الذات تكونت خارج الذات الدنيا ، والذات العليا تكونت خارج الذات، فبتفاعل الأقسام الثلاثة للتآلف والاندماج من اجل تحقيق التوازن الداخلي التي يتسم بها الشخص العادي.

وقد يحدث عن هذا التفاعل عدم توافق مما يؤدي الى ارتكاب الفرد للجريمة ، وعليه فإن تغلبت الذات الدنيا كان السلوك منحرفاً وان الشخصية غير ناضجة، ولكن إذا تغلبت الذات العليا كان السلوك قويا وان الشخصية ناضجة. وقد اعتمد (فرويد)في تفسيره للسلوك الإجرامي على التحليل النفسي باعتباره(نظرية للشخصية)فحدده على أساس (فكرة ديناميكية تأخذ بالحياة العقلية الى التفاعل المتبادل بين الدفع والردع للقوى).[2]

---

1 كالفن-س-هول-مرجع سابق-ص33و36 المستشار محمد فتحي-مرجع سابق-ص95-94 د.أكرم نشأت ابراهيم-علم النفس الجنائي-ط-4مطبعة المعارف بغداد-ص87-48 استاذنا المرحوم عبد الجبار عريم -مرجع سابق-ص182-178 د.رؤوف عبيد-اصول علمي الأجرام والعقاب -ط4 -دار الفكر العربي القاهرة-1977-ص213-212 د.فوزية عبد الستار-مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب -مرجع سابق-ص44 د.عبد الفتاح الصيفي-مرجع سابق-ص98-87 د.عبد الفتاح الصيفي-د.محمد زكي أبو عامر-مرجع سابق-ص103-102

2 كالفن-س-هول-مرجع سابق-ص54

فالذات الدنيا تملك قوة الدفع.أما الذات والذات العليا فتملكان قوة الردع لمنع الافعال الشريرة الصادرة من الذات الدنيا.إضافة إلى امتلاكهما للقوى الدافعة. وقد حدد (فرويد) الصراعات النفسية على ما يأتي:

1-الذات الدنيا مع الذات ضد الذات العليا.

2-الذات مع الذات العليا ضد الذات الدنيا.

على وفق ما تقدم فإن كلاً من الذات الدنيا والذات العليا يحاول ان يسحب الذات لجانبه لاجل تحقيق أغراضه.لهذا تعد الذات هي بداية وأساس كل صراع والذي تكون نتيجته مؤثرة تأثيراً بالغا في نمو الشخصية.[1] فالسلوك الإجرامي يتحقق في حالتين:

أ-عدم تمكن الذات من تحقيق الانسجام بين الذات الدنيا ومقومات الحياة الاجتماعية.

ب-عدم تمكن او عجز الذات العليا من القيام بواجب الرقابة والردع لاجل قيام الذات الدنيا بإشباع رغباتها دون الاخلال بالواقع الاجتماعي.

ووفقا لذلك تتحقق الجريمة اما :

أ-بانفلات الرغبات الشهوانية.

ب-عن طريق العقد النفسية المكبوتة في الجانب اللاشعوري من العقل.[2]

وبهذا تجرف الذات الدنيا الذات في طريقها لتحقيق رغباتها دون مراعاة للقيم الاجتماعية ومنها سلوك الجريمة.[3]

وبين (فرويد)تفسيره للسلوك بأن الطفل يحمل نزعات غريزية تكون في البداية نزعات شعورية ثم ترتد الى اللاشعور اثر اصطدامها بالبيئة لما تشمل من عادات وتقاليد واصول التربية.فاللاشعور يتمثل بالميول والنزعات الفطرية وتقاليد وقيم المجتمع، وبممارسة الذات لدورها في كبح جماح الذات الدنيا تخمد الميول والنزعات الفطرية لدى الطفل وتستقر في اللاشعور وينشأ عن الردع المتواصل لرغبات الطفل قوة الكبت(ملكة الكبت).

---

1 كالفن-س-هول-المرجع السابق-ص37و54و58و59

2 -د.حسنين ابراهيم صالح عبيد-الوجيز في علم الاجرام وعلم العقاب القاهرة-1978-ص41/ الاستاذ عبد الجبار عريم-مرجع سابق-ص186 د.فوزية عبد الستار-مرجع سابق-ص44و45 د.يسر أنور ود.آمال عبد الرحيم عثمان-مرجع سابق-ص148

3 د.أكرم نشأت ابراهيم-مرجع سابق-ص88

وعليه فان كانت تربية الطفل قائمة على اسس متوازنة توفق بين الرغبات والميول وبين اصول التربية النفسية سيؤدي هذا الى تصعيد الرغبات بصورة صحيحة.

أما اذا كانت تربية الطفل قائمة على اسس غير سليمة لا توفق بين الرغبات واصول التربية فسيؤدي الى خلق حالة الكبت والمرض وتعرض الفرد مستقبلا للامراض العصبية والاضطرابات النفسية مما يتسبب في نشأة العقد النفسية (كعقدة اوديب-اليكترا-النقص-التقمص-الذنب).[1] وقريب من هذا التفسير للسلوك الاجرامي ما يذهب اليه كل من العالمين(ريكمان وريك) الى أن السلوك يرجع الى ضعف الذات وتفكك روابطها المعنوية نتيجة الردع المستمر الصادر من الذات العليا.

**اثر العقد النفسية في السلوك الاجرامي:** من أهم العقد التي توصل اليها فرويد هي (عقدة أوديب وعقدة الذنب)

1-عقدة اوديب: يفسر فرويد العلاقات العاطفية بالازدواج ، أي وجود مشاعر الحب والكراهية في آن واحد تجاه الشيء الواحد.ان عقدة اوديب هي عقده نفسية تظهر لدى الطفل بعد اجتيازه مرحلة الجنسية الذاتية أي تجاوزه السادسة من عمره ، ففي هذه المرحلة يمر الطفل بموقف سمي(بموقف اوديب)وهو انتقال ميوله الجنسية الى اول شخص خارجي يؤثر فيه وهو عادة (الام)فحبه لامه ووجود ابيه كمنافس له يسبب له ان يكره أباه وبنفس الوقت يحبه، هذا مما يؤدي الى خلق نوعين من الرغبات المتناقضة تحمل مشاعر تجاه الاب.

فاذا لم تقم الذات بعملية التوفيق والانسجام لهذه المشاعر مع الواقع الاجتماعي سيؤدي الحال بالطفل الى اصابته بعقدة نفسية تستقر في اللاشعور وتسمى بعقدة اوديب،[2]هذا مما يرتب نتائج سلبية يتعرض لها الطفل وتتمثل بما يأتي:

أ-القلق وعدم الاستقرار وفقدان التوازن ومن ثم عدم القيام بالسلوك المعتاد.

ب-البغض اللاشعوري للاب مما يدفع الطفل الى ان يكره كل ممثل لسلطة الأب كالمربين والمعلمين ، فيقوم بخرق التعاليم والقوانين والانظمة من خلال القيام بتصرفات مخالفة لها

1 د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص54 - 55

2 د.أكرم نشات -مرجع سابق-ص93-92 د.حسنين صالح عبيد-مرجع سابق-ص342د.عمر السعيد رمضان دروس في علم الاجرام-مرجع سابق-ص70 د.احمد عكاشه-الطب النفسي المعاصر-مكتبة الانجلو-مصرية -القاهرة -1976ص337

وللقيم الاجتماعية والاخلاقية.

جـ-ان حب الطفل لامه يعوض له عن الرغبة في الزواج لان هذا الحب يحقق له الرغبة الجنسية بصورة رمزية.وحتى اذا فكر بالزواج فيما بعد فإنه سيقوم باختيار امرأة قريبة الشبه بأمه وبسنها.[1]

2-عقدة الذنب:

تتحقق هذه العقدة من خلال سيطرة الشعور بالذنب والتقصير لدى الانسان بسبب المغالاة في سيطرة الذات العليا على الذات.وهذه العقدة تنشأ في المراحل الاولى من حياة الانسان، وذلك من خلال قيامه بتصرفات غير معقولة وقيام الاب بالتوبيخ والعقاب من اجل افعال بسيطة مما يتسبب الى ان ينظر الطفل الى الأفعال التي قام بها بكونها خطايا كبيرة.

وقد اعتبر(فرويد) بأن (شدة الشعور بالخطيئة من اكثر البواعث للاجرام لا لارتكاب الجرم ذاته).[2]

هذا وقد تؤدي العقدة الى الاضطراب النفسي نتيجة غياب الذات العليا او ضعفها فيؤدي بالطفل الى ارتكاب السلوك الشاذ لم يصل لحد الجريمة ، ثم بعد ذلك تعود الذات العليا بقدرتها على توجيه ورقابة الذات مما يؤدي الى تكوين(عقدة الذنب والخطيئة).[3]

وهذا كله نتيجة شعور الفرد بعجز وقصور الذات العليا ، وهذا الشعور يلح على صاحبه بالتأنيب المستمر الذي لا يمكن التخلص منه الا بالمتاعب والمشكلات او قد يرتكب جرائم ولا تهدأ نفسه الا بنيل الجزاء.[4]

**تقدير النظرية**:يتم تقدير النظريةمن خلال بيان المزايا والانتقادات .

**المزايا**:من ابرز ما امتازت به النظرية هي:-

1-اتباع البحث والتحليل والاستنتاج.

2-دراسة الجانب النفسي.

---

1 د.أكرم نشأت -مرجع سابق-ص93 - 94

2 المستشار محمد فتحي-مرجع سابق-ص96و98

3 د.مأمون محمد سلامه-أصول علم الاجرام-مرجع سابق -ص176 د.فوزية عبد الستار -مرجع سابق -ص46

4 دزآكرم نشأت-مرجع سابق-ص97

3-تحليل الجانب اللاشعوري وابراز أهمية الغرائز الفطرية.

4-اعتماد التحليل النفسي منهجاً للبحث في العمليات النفسية

5-اعتبار التحليل النفسي فناً لعلاج الأضطرابات النفسية(العصبية)

6-التحليل النفسي يتضمن مجموعة من المعارف النفسية يتألف منها نظام علمي جديد[1]

7-بحث وظائف الشخصية العادية المتزنة وبحث الكبت والقلق

8-بحث التوازن بين العقل والإنفعال

9-توضيح مفهوم الغرائز والشعور واللاشعور والدوافع الفطرية[2]

10-وضع الحجر الأساس لدراسة الأحلام وتفسيرها وتأثيرها على السلوك[3]

11-ربط فرويد بين تحليل الكيان النفسي والخلل الذي يصيبه والإضطرابات والعقد للوصول الى العوامل الحقيقية من دراسة نفسية وكيان المجرم وبين ما تسببه العقد والاختلالات من أثر في السلوك.

**العيوب:**-تجسدت عيوب نظرية فرويد فيما يأتي:-

**1 -من حيث المنهج:**ان المنهج الذي إعتمده فرويد إنطوى على عيوب عدة منها:

أ-اعتمد فرويد على نتائج أبحاثه لتفسير السلوك الاجرامي،حيث إستند الى مجموعة من التصورات الفلسفية المستوردة من علوم متنوعة تميزت بالإبداع في عصره أثرت تاثيراً كبيراً على تطوره العقلي وفي تحديد نمطه الفكري ،[4]وهو الذي يفسر بوضوح عجزه عن التمييز بين خواص المادة والذات البشرية بصورة دقيقة ، لأن معرفة خصائص المادة وتركيبها وان أدت الى تمكين الإنسان من التحكم في كل شيء فوق سطح الأرض[5]، الاّ أنها لا تملك مثل هذه

---

1 د.مصطفى فهمي-علم النفس التكنيكي-مكتبة مصر-فجالة القاهرة-1967-ص293 - 294

2 كالفن -س-هول-مرجع سابق-ص602

3 المستشار محمد تحي-مرجع سابق-ص204

4 لويس التاسير وجورج كانغيليم-دراسات لا إنسانية-ترجمة د.سهيل القش - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع -ط-1981-1ص47

5 وحيد الدين خان-الدين في مواجهة العلم-ترجمة ظفر الاسلام خان-ومراجعة عبد الحليم عويس-ط-3القاهرة -1974-ص47

الصلاحية لأكتشاف أسرار الإنسان والتحكم في ذاته.

ب-كيان الإنسان أكثر تعقيداً وأعمق تركيبا مما تصوره فرويد ، وكان يسوده الافتراض المتسرع،[1] مما دفع جانباً من الباحثين الى وصف تحليله بالسذاجة،[2] اذ ليس هناك وسيلة لإدراك الذات الكاملة للإنسان أو فهم علاقة أجزاء جسمه بالعالم الخارجي، فتحليل النفس الإنسانية تحليلاً كاملا يقتضي الاستعانة بمجموعة من العلوم والفنون المختلفة .

2-من حيث المضمون:-ان مضمون نظرية فرويد إعترته جملة عيوب منها :-

أ-أن فرويد قد تأثر بآراء (دارون)بافتراضه الانسان حيواناً بشرياً تسيره غرائزه الجنسية وهذا -بلاشك-إفتراض خاطيء ، وذلك أنّ الانسان مخلوق كرمه الله تعالى بعدة آيات ميزه فيها عن الحيوان، حيث قال تعالى (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا)[3]

ب-التعميم من بعض الحالات التي فحصها (فرويد) والنتائج التي توصل اليها لاجراء تجاربه على المرضى. وما يؤكد خطأ نظرية فرويد هو أن الواقع يدل على أن المصابين بفقدان الغريزة الجنسية فطرة او مرضاً هم أشخاص طبيعيون شأنهم في ذلك شأن المئات من الأشخاص الذين لم يتزوجوا ولم يمارسوا الغريزة البته، وواقعنا الأجتماعي خير دليل على ذلك ، حيث أن الخوف من الوقوع في المعصية والحياء والالتزام الأخلاقي من شأنها جميعا أن تهذب من تأثير الغريزة الجنسية ومن ثم لا يكون لها أثر على الأشخاص الطبيعيين ، لأن قيمهم ومثلهم العليا جعلتهم أرفع من أن ينساقوا وراء شهواتهم وغرائزهم.

جـ-إعتبر فرويد الجريمة حتمية الوقوع بسبب الصراع في الجانب اللاشعوري في النفس وما يصاحبه من خلل وإضطراب ، وهذا الاستنتاج يتعارض مع اعتبار الجريمة مخلوقاً قانونياً يتجاوب مع متطلبات الحياة الاجتماعية.

د-حصر فرويد دراسته في المرض النفسي وهذا مما يجعل المجرم مريضا يحتاج الى علاج بدل العقاب، علما أن الدراسات اثبتت بان الكثير من المجرمين غير مرضى وان الجريمة ليست

---

1 د.رؤوف عبيد-مرجع سابق-ص311

2 الكيس كاريل-الأنسان ذلك المجهول-ترجمة عادل شفيق-الهيئة العامة للكتاب-القاهرة-بيروت-1973 -ص43

3 سورة الإسراء الآية(70)

في كافة حالاتها ظاهرة مرضية، واذا كان العامل النفسي له دور في السلوك فهو ليس العامل الوحيد.[1]

## الفرع الثالث
## المدرسة النفسية الواقعية

نتيجة للنقد السابق لنظرية التحليل النفسي ذهب العالم البلجيكي (دي جريف) الى ضرورة البحث اولا في التكوين العضوي لدوره في التأثير على السلوك الاجرامي ثم البحث في مدى توافق الفرد مع مكونات الجانب الشعوري واللاشعوري من جهة والبيئة المحيطة به من جهة اخرى.

أي ان السلوك الاجرامي=التكوين العضوي+التوازن النفسي للمجرم:

واتفق دي جريف مع فرويد بكون ان المجرم اداة للجانب اللاشعوري الذي تكون لديه منذ الطفولة نتيجة احساسه بعدم العدالة ، واعتبار هذا الجانب عاملاً مهماً في انتاج السلوك الاجرامي.فالمجرم شخص مريض عضويا ونفسيا . وقد انتقدت آراء(دي جريف) بما انتقدت به المدرسة التكوينية ومدرسة التحليل النفسي،[2]مما ادى هذا الى ظهور(المدرسة النفسية الواقعية)بزعامة(لاجاش-ميكلي-مايو-كورمبير)التي ذهبت الى ان النشاط الإجرامي مرتبطٌ بالعالم الخارجي ومرجع ذلك الى ان الجريمة سلوك فردي وظاهرة اجتماعية.

ولهذا فإن التكوين العضوي والنفسي يفسر جانباً من هذا السلوك فضلا عن ان المجرم انسان كغيره من الاسوياء.

ولم يثبت علمياً بان جميع المجرمين مصابون بإمراض عضوية او نفسية ، وإنما هناك فئة منهم مصابة بهذه الإمراض وأن أجرامهم مصدره حالتهم المرضية.

وتوصلت هذه المدرسة إلى عدة نتائج منها:

1-البحث في تفسير الظاهرة الإجرامية بالاقتصار على المجرمين الحقيقيين(غير المرضى)

---

1 -د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص56

2 Stefani,levasseur,jambu-merlin;opcit,p.214,n197
د.يسر أنور ود.آمال عثمان-مرجع سابق-ص137

الذين يمتلكون تكويناً عضوياً ونفسياً كما هو الحال لدى الاسوياء.

2-ان مصدر سلوك هؤلاء المجرمين الحقيقيين هو العقلية الاجتماعية او غير المتكيفة اجتماعياً، أي العقلية التي ينشأ عنها حالة عدم التكيف مع المجتمع مما ينتج عنها اضطرابات نفسية وعصبية.[1] ويفسر ذلك بأن عدم التكيف=عوامل نفسية +تكوين عضوي+تجارب شخصية وخبرات الفرد منذ مولده+البيئة الاجتماعية.

فالمدرسة تؤكد على العامل النفسي بالدرجة الاولى تفوق على العامل العضوي والاجتماعي وتركز على الجانب اللاشعوري من النفس.

ولكن دور العامل النفسي في تفسير السلوك لايبحث عنه من خلال تحليل النفس، وانما من العقلية اللاإجتماعية التي تجعل وقوع صاحبها في الاجرام قاب قوسين او ادنى. ويتضح من العرض السابق أن المدرسة النفسية الواقعية قد تجاوزت التحليل النفسي لتفسير السلوك الإجرامي ولم تهمل دور العوامل العضوية والاجتماعية في تفسير هذا السلوك .

ومن أهم مزايا هذه المدرسة :تتجسد في:

لا تنظر للظاهرة الاجرامية باعتبارها ظاهرة مرضية ولا تعتبر المجرم انساناً مريضاً أما عيوبها فتتمثل بما يأتي:-

1-ردت السلوك الإجرامي الى فكرة العقلية اللاإجتماعية دون بيان كيفية نشوء هذه العقلية على الرغم اعتبارها السبب المباشر للجريمة.[2]

2-إفراطها بالاهتمام بالعوامل النفسية وإعطاؤها دورا أهم من العوامل الأخرى.في إنتاج السلوك الإجرامي.

## المبحث الثاني
## التفسير الاجتماعي للسلوك الإجرامي

ظهرت خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين نظريات فسرت السلوك الإجرامي في ضوء العوامل الاجتماعية . وينصب هذا التفسير في الاهتمام بدراسة الجريمة دراسة علمية

---

1 د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص58

2 -د.جلال ثروت -مرجع سابق-ص109

كالتي قام بها العالم الفرنسي(جيري) والعالم البلجيكي (كيتليه)حيث سميت مدرستهم بـ(المدرسة الجغرافية او الخرائط).ثم تلت ذلك المدرسة الاشتراكية.

وقد ازدهرت المدارس الاجتماعية بعد آراء (لومبروزو)وآراء(فيري)الذي ذهب الى ان الجريمة حصيلة التكوين العضوي والنفسي والعوامل الطبيعية والاجتماعية، وقد مهد السبيل الى هذه المدارس هو مهاجمة آراء لومبروزو من قبل العلماء الفرنسيين امثال(دوركهايم-تارد-لاكاساني-مانوفرييه-وتن)حيث مهد ذلك لنشأة المدرسة الاجتماعية الفرنسية ، ثم ظهرت المدرسة الاجتماعية الأمريكية.

ولكن الملاحظ أنه بالرغم من تركيز هذه المدارس على العوامل الاجتماعية فانها لم تهمل دور العوامل العضوية والنفسية فاعطتها الأهمية بعد العوامل الاجتماعية .والملاحظ ان أنصار هذه المدارس والذين يطلق عليهم أنصار الحتمية السوسيولوجية حاولوا في تفسير السلوك الإجرامي الإقتصار على المتغيرات الاجتماعية كالعوامل الاقتصادية والتربوية والمخالطة والثقافات الفرعية[1]

## المطلب الأول

## المدرسة الجغرافية (الخرائط)[2]

مهد لظهور هذه المدرسة عاملان هما:

الأول-انتشار تعاليم (اوكست كونت)في علم الاجتماع

والثاني-الدراسات الاحصائية الجنائية المقامة في فرنسا 1826 التي مكنت(جيري-وكيتليه) من دراسة الظاهرة الاجرامية.[3]

---

1 د.نبيل محمد توفيق-مرجع سابق-ص83

2 ترجع أصول التفسير في اطار هذه المدرسة الى أرسطو في الفكر القديم ، وابن خلدون في الفكر الاسلامي ومونتسكيو في الفكر الحديث ولكن هؤلاء المفكرين لم يصلوا الى حد التطرف في تأكيد اثر العوامل الجغرافية في الحياة الاجتماعية لدرجة الوقوع في مأزق الحتمية الجغرافية كما حدث بالنسبة لبعض العلماء الالمان مثل(راتزل)وأنصار التيار الجيوبوليطيقي (السياسة ذات الاساس الجغرافي او التي تشكلها متغيرات بيئية)مثل المفكر السويدي(كجيلين) ينظر:د.محمد نبيل السمالوطي-مرجع سابق-ص176

3 د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص61

وقد حاول أنصار الحتمية الجغرافية تفسير السلوك الاجرامي في ضوء بعض عوامل البيئة الفيزيقية كالمناخ والتربة والتضاريس والرطوبة، حيث عكفت بعض الدراسات على دراسة العلاقة بين العوامل المناخية ودرجات الحرارة من جهة وبين نسبة ونوع الجرائم من جهة اخرى ، ودراسة العلاقة بين التضاريس من جهة ومعدل حدوث السلوك الاجرامي ونوعيته من جهة اخرى[1]

تفسير جيرى:ربط جيري بين المناخ وفصول السنة وظاهرة الاجرام، كما عنى ببيان الارتباط بين التوزيع الجغرافي للجريمة والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والكثافة السكانية في اقاليم فرنسا، وقد ذهب الى ان جرائم الاشخاص تكثر في المناطق الحارة(الجنوبية).

أما جرائم الاموال فتكثر في المناطق الباردة (الشمالية)[2]

تفسير كيتليه:فقد اكمل كيتليه ما بدأ به (جيري)فتوصل الى قانونين هما:-[3]

أ-قانون ميزانية الجريمة الذي يتعلق بثبات الاجرام من عام لآخر.اي وجود ضريبة اجرامية يتحملها المجتمع كما هو الحال في وجود ضرائب مالية في كل سنة ويمكن تحديدها كأي ضريبة. وقد فسر كل نوع من الجرائم المدرجة في الميزانية على اساس انها ترتكب كل عام بنفس العدد وتكون العقوبات بنفس النسب تحت تأثير نفس الوسط الاجتماعي وظروف المجتمع.

ب-قانون الحرارة الاجرامي:يعني ان جرائم الاشخاص تكثر في المناطق الجنوبية الحارة لأوربا بينما تكثر جرائم الاموال في المناطق الشمالية الباردة لأوربا.

تقدير المدرسة:يعود لها الفضل في تكوين العلاقة بين الجريمة والظواهر الطبيعية وبصفة خاصة(الطقس)واكدت الابحاث في اوربا وأمريكا صحة قانون الحرارة التي اكدته المدرسة.[4]

لكن انتقدت المدرسة على اساس ان الظواهر الطبيعية ليست سبباً للجريمة برغم العلاقة

---

1 د.نبيل حميدالسمالوطي -مرجع سابق-ص177

2 د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص61

3 R.merle et A.vitu;Traite de droit criminal 3e ed.cajus 1978 T.I P.67 NO28

4 ذاع صيت المدرسة الجغرافية في فرنسا فترة من الزمن إمتدت من عام 1830 الى عام 1880 كما انتشرت في انكلترا وألمانيا ثم أصبحت في عالم النسيان الآن ظهرت من جديد في الولايات المتحدة الامريكية على يد(لند سمث)و(ليفان)

بينهما وقد يكون لها دور في تكوين الظاهرة الاجرامية جزئيا والمتعلق بجرائم الاشخاص والأموال وليس الظاهرة كلها.[1] لذلك لايمكن القول بأن العامل الجغرافي هو العامل الأساس او الأول أو الوحيد في تفسير السلوك الاجرامي ، اذ لو قلنا ان الحرارة هي التي تفسر السلوك الاجرامي لكان معنى ذلك ان كل السكان في المجتمعات المنخفضة الواقعة على خط الاستواء منحرفون ولاشك ان هذا القول لايقبله العقل والمنطق.

كذلك لو قلنا ان التضاريس هي التي تفسر السلوك الاجرامي لكان معنى ذلك ان غالبية سكان المناطق الجبلية يتسمون بالانحراف وهذا قول لاشك في عدم صحته.

## المطلب الثاني
## المدرسة الاشتراكية(العوامل الاقتصادية)

تعود نشأتها الى أفكار (ماركس-وانجلز) في منتصف القرن الثامن عشر فوفقاً للفكر الماركسي الذي يعتد بالتفسير المادي للظواهر تعد الجريمة احد ملامح النظام الرأسمالي حيث تعد من الآثار السيئة المترتبة على الوضع الاقتصادي الرأسمالي.[2]

أي أن المدرسة تربط بين الجريمة والوضع الاقتصادي حيث تعتبر النظام الرأسمالي العامل الأساس في الإجرام. وهذا يعني بان الجريمة ثمرة من ثمرات هذا النظام حيث تعتبر الجريمة رد فعل على انعدام العدالة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي.وتعد الجريمة احد الاسس العليا التي تبنى على الأسس التحتية (الوضع الاقتصادي).

وعليه فان الجريمة تؤثر في قوى الإنتاج وعوامل الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، ولهذا فان المجرم في نظر (ماركس)لاينتج الظاهرة الإجرامية فحسب ، بل ينتج القانون الجنائي وكذلك الأساتذة الذين يتولون تدريسه من خلال بيع المؤلفات وما يصحب ذلك من زيادة في الموارد. كما ان المجرم ينتج جهاز البوليس والقضاء وما يتطلبه من وظائف شتى مما يخلق فئة جديدة تعمل في المجتمع،كما يلعب المجرم دورا في تطوير المهن كصناعة الاقفال بسبب جرائم السرقة،

1 د.عوض محمد عوض-مرجع سابق-ص98

2 د.يسر أنور ود.آمال عبد الرحيم عثمان-مرجع سابق-ص157

او طرق تحرير الصك بسبب جرائم التزوير.

وتمشيا مع منطق الفكر الماركسي فان الجريمة يجب أن تختفي في ظل النظام الاشتراكي بسبب ان الاساس الاقتصادي الرأسمالي سيزول ويحل محله الاساس الاقتصادي الاشتراكي الذي لا يدفع الفرد الى الاجرام لوجود العدالة الاجتماعية ،هذا وان وجدت افعال اجرامية فهي تعبر عن حالات مرضية لا علاقة لهذا المجتمع بها.[1]

وقد أيد افكار هذه المدرسة العديد من العلماء الفرنسيين والبلجيكيين والالمانيين والايطاليين.واستمرت الاشتراكية العلمية في نهاية القرن التاسع عشر ترى في الإجرام ظاهرة اجتماعية غير عادية ترجع الى الحالة الاقتصادية.

تفسير بونجيه[2]:لقد بلغ التفسير الاقتصادي للظاهرة الاجرامية مداه لدى هذا العالم وذلك من خلال مؤلفه (الإجرام والظروف الاقتصادية)الذي صدر عام 1905

لقد ذهب بونجيه الى ان الجريمة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية مرتبطة بعوامل اقتصادية معينة.وان النظام الرأسمالي هو العامل المسبب للسلوك الاجرامي[3]، حيث اكد على الضغط الاقتصادي للنظام الرأسمالي بعدِّه اهم عامل ساهم في تحقيق الجريمة حيث الآثار السيئة التي يسببها على سلوك الانسان ومشاعره وخاصة الشعور بالانانية والحقد مما يدفع الفرد الى ارتكاب الجريمة.

وقد فسر بونجيه العلاقة بين الجريمة والنظام الرأسمالي من حيث ان الفرد يكتسب منذ نشأته غرائز اجتماعية فإذا لاقت ظروفاً اجتماعية صالحة حينئذ تترسخ لديه الغرائز الاجتماعية الجيدة وتستبعد عنه الغرائز الذاتية والانانية، اما اذا لاقت ظروفاً اجتماعية سيئه حينئذ تترسخ لديه مشاعر الحقد والانانية، فالجريمة لدى (بونجيه)هي سلوك اناني ينتهجه الفرد لاشباع رغباته وشهواته الفردية.

كما اوضح بأن الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي هي الدافع والموجه الى نمط من انماط السلوك الإجرامي كتحقيق الربح الفردي وما تسببه من ترسيخ النزعات الفردية (كالغش والاحتيال والتزوير).[4] كما أن التنافس بين أصحاب رؤوس الأموال من شأنه أن يدفع هؤلاء

---

1 د.علي عبد القادر القهوجي–مرجع سابق–ص63

2 هو العالم لهولندي وليم ادريان بونجيه(1940–1876)استاذ علم الاجتماع في جامعة امستردام

3 د.فوزية عبد الستار –مرجع سابق–ص57

4 د.فوزية عبد الستار–المرجع السابق–ص58–57

المتنافسين الى إتباع وسائل غير مشروعه(كالقذف والبلاغ الكاذب)[1]وكذلك الفروق الطبقية بين العمال وأصحاب العمل من حيث المسكن والملبس والتعليم ....الخ علما أن ساعات العمل وظروف العمل وقلة الأجور وغيرها تعد ظاهرة اجتماعية ذات طابع اقتصادي تدفع الفرد الى اقتراف الجريمة. وتفسير ذلك ان الظروف غير الملائمة والفروق الاجتماعية تثير الحقد والأنانيه لدى الطبقة العاملة ومن ثم تدفعهم الى السلوك الاجرامي للتعبير عن الغرائز الفردية.

وقد ذهب (بونجيه) الى ان الانتقال من المجتمع الزراعي الى المجتمع الصناعي ادى الى التحول من جرائم العنف الى جرائم الدهاء والخديعة ،كما ان عدم الاستقرار الاقتصادي كعدم إستقرار النقود والأثمان له أثره على جرائم الأموال[2]، وذهب ايضا الى ان تحسن الظروف الأقتصادية يؤدي الى نقص في جرائم الأموال.أما سوء هذه الظروف يؤدي الى زيادة جرائم الأموال.

ويتضح مما تقدم بأن النظامين الاشتراكي والرأسمالي يرتبطان بالسلوك الاجرامي، فكلما يصيب أحد هذين النظامين خلل سوف يظهر أثره في السلوك الانساني[3]، ولهذا يرى العلماء بأن النشاط الاقتصادي يؤثر في توجيه العلاقات الاجتماعية وتحديد انماطها لان العوامل الأقتصادية تهيمن على جميع النشاطات ومن ضمنها النشاط الاجرامي وهذا يعني ان السلوك الانساني يخضع لتأثير تلك العوامل وأن جانباً من هذا السلوك يتحقق في ظل النشاطات الاقتصادية كالتوزيع والتبادل والاستهلاك [4]

**تقييم المدرسة:**-لغرض تقييم ما جاءت به المدرسة الاشتراكية لابد من بيان مزاياها وعيوبها

1-المزايا:-من أهم مزايا المدرسة هي:-

أ-أكدت المدرسة على أن التطور يؤثر حتماً على تطور الظاهرة الجرمية وقد ثبت صحة ذلك ، إذ أثبت علماء الإجرام بأن التطور الإقتصادي الذي طرأ على أوربا خلال القرن التاسع عشر وحوَّلها من مجتمعات زراعية الى مجتمعات صناعية قد أثر في السلوك الاجتماعي للأفراد.

---

1 د.يسر أنور ود.آمال عبد الرحيم -مرجع سابق-ص161

2 د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص64

3 د.عبد الفتاح الصيفي ود.محمد زكي أبو عامر-مرجع سابق-ص107

4 د.يسر أنور ود.آمال عبد الرحيم -مرجع سابق-ص157

ب-أثبتت الدراسات صحة أهمية العوامل الأقتصادية بالنسبة للظاهرة الجرمية حيث أثبتت الدراسات الإحصائية ان تحسن الحالة الأقتصادية أفضى الى جرائم الأموال ، في حين ان التقلبات السيئة تترك أثراً واضحاً على الأسعار والاجور ومن شأن ذلك ان يزيد في حجم الظاهرة الجرمية[1] بسبب إنخفاض مستوى المعيشة وما يترتب عليها من ارهاق كاهل الأفراد بأعباء مالية جديدة تسبب لهم الكثير من المشاكل.

2-العيوب:مثلما للمدرسة مزايا فانها إنطوت على جملة عيوب منها:

أ-عجز المدرسة عن الإحاطة بالسلوك الاجرامي من كافة جوانبه لأنها إقتصرت على جرائم الأموال وهي لا تمثل كل انواع الجرائم لاتساع حاجات الأفراد ووسائل إشباعها ، حيث أن هناك جرائم لا يكون هدف الجاني من إقترافها تحقيق الكسب الحرام(كجرائم الاعتداء على الأشخاص والجرائم المخلة بالأخلاق) فقد أثبتت الدراسات الإحصائية ان هذه الجرائم لاتكاد تتأثر بالتقلبات الاقتصادية[2]

ب-ان منطق المدرسة يؤدي الى القول بأن جميع أفراد المجتمع الرأسمالي مجرمون نظراً للظروف الاجتماعية التي يعيشها أفراده ، ولكن هذا الأمر يكذبه الواقع تماما حيث تنحصر الجريمة في هذا المجتمع في مجموعة محدودة من الاشخاص.[3]

جـ-أثبت عالم الاجتماع (سذرلاند)بأن الجريمة يمكن أن تقترف من غير الفقراء، كما أن الاحصاءات الجنائية أثبتت وقوع الجريمة من أشخاص ذوي وضع إقتصادي جيد[4]، نضيف الى ذلك ان الفقر حالة نسبية تختلف باختلاف الاشخاص تبعا لاتساع حاجاتهم وتنوعها ووسائل اشباعها، لذا يصعب تحديد الحالة التي يكون عليها الفرد، وعلى أساس ذلك فان القول بأن الفقر يكون سبباً مباشراً في دفع الفرد نحو إقتراف الجريمة أمر لايمكن قبوله.

د-قام (بونجييه) بالتعميم من الحالات الفردية ، وهذا يتنافى مع الاسلوب العلمي الصحيح ، لأن الأخذ بمنطق هذه النظرية يعني أن كل من يعيش في ظل النظام الرأسمالي يجب

---

1 د.عوض محمد عوض-مرجع سابق-ص100

2 د.فوزية عبد الستار-مرجع سابق-ص58

3 د.عوض محمد عوض-المرجع السابق-ص100

4 د.عبد الفتاح الصيفي-مرجع سابق-ص130-129 د.يسر أنور ود.آمال عبد الرحيم -مرجع سابق- ص160وذ162

أن يقترف الجريمة على اساس العلاقة الوطيدة بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الاجرامي ، في حين ثبت علميا أن الكثير من الافراد الذين يعيشون في ظل هذه الأوضاع مازالوا بعيدين في سلوكهم عن الجريمة ، وثمة دليل آخر مستمد من الواقع المعاصر يدحض المفهوم المعاكس لهذه النظرية والذي يقضي بأن المجتمعات ذات النهج الاشتراكي تختفي فيها الجريمة ، فالمجتمع السوفيتي الذي يمثل طليعة المجتمعات الاشتراكية لم ينجح في إستئصال جذور الجريمة من أفراده [1]

هـ-ان المدرسة الاشتراكية أغفلت العوامل الأخرى التي تساهم في إنتاج السلوك الإجرامي هذا مما يجعل النتائج التي توصلت اليها غير سليمة وغير دقيقة، لأن الجريمة هي نتاج عدة عوامل وليس عامل واحد فقط.

## -المطلب الثالث-

## المدرسة الاجتماعية الفرنسية(الوسط الاجتماعي)مدرسة ليون

تعد آراء هذه المدرسة رد فعل على تطرف آراء لومبروزو وكان زعيمها(لاكاساني) وهو طبيب فرنسي ومن انصارها (مانوفرييه-تن-تارد-دوركهايم-فان هامل)

تفسير لاكاساني:-يرجع لاكاساني الجريمة الى الوسط الاجتماعي ، حيث شبه المجرم (بجرثومة المرض)الذي لا ضرر ولا خطر منه إلا إذا تهيأ له الوسط الاجتماعي المناسب الذي ينمو فيه ، ومع ذلك فلا ينكر دور العوامل التكوينية حيث اكد على أن الخصائص الجسمانية ليس لها قيمة تذكر في تفسير السلوك لأنها تتوافر لدى غير المجرمين ، بل ان التكوين العضوي (البايولوجي) له دور في ذلك فيعتبره محصلة الوسط الاجتماعي ويؤثر على اعضاء الجسم.[2]

فالوسط الاجتماعي يمثل العوامل التكوينية والطبيعية والاجتماعية والثقافية والمناخية وسوء التغذية والمسكرات والمخدرات واضطرابات الوظائف العصبية والإصابات المرضية (كالسل والزهري ) وبهذا فقد غالى لاكاساني في دور الوسط الاجتماعي كعامل أساس في

---

1 د.عوض محمد عوض-مرجع سابق-ص101-100 د.فوزية عبد الستار-المرجع السابق-ص-58-59

2 د.حسن المرصفاوي-مرجع سابق-ص44

السلوك الإجرامي فضلا عن انه لم يحدد مكونات الوسط بصورة ثابتة.

**تفسير جابريل تارد:** يتفق تارد مع لاكاساني بإرجاع السلوك الى الوسط الاجتماعي لكنه يبحث في تأثير الوسط على الفرد. فهو أول من كشف عن انموذج (المجرم المحترف) حيث بيّن بأن غالبية مرتكبي جرائم القتل والسرقة لم يخضعوا للرقابة منذ طفولتهم ، بل كان الشارع هو مدرستهم حيث اعتادوا الإجرام كسلوك لحياتهم اليومية وأصبحوا مجرمين محترفين ومن هذه الطائفة لاحظ تارد بأن هناك فئة ارتبط سلوكها بالوظائف التي يؤدونها وسماهم(المجرمين المهنيين)

وقد اعتبر (التقليد) العامل الأساس للإجرام فأعمال وتصرفات الإنسان مصدرها القدوة فالإنسان قد يقلد نفسه بحكم العادة او عن طريق التذكر او تقليد غيره.

فالتقليد ظاهرة عامة في المجتمعات كافة تختلف باختلاف العلاقات بين الأفراد ، ففي المجتمع الواسع حيث كثرة العلاقات وتشابك المصالح فالتقليد يكون واسعا. أما في المجتمعات الصغيرة حيث العلاقات ضيقة فالتقليد يكون ضيقا.

ولهذا فان الجريمة في المجتمعات الكبيرة أكثر عددا ونوعا ، أما في المجتمعات الصغيرة فالجريمة اقل ظهورا وثابتة كماً ونوعاً[1]

وقد صاغ (تارد)ثلاثة قوانين للتقليد وهي:-

1-ان الافراد يقلدون بعضهم بعضا بصورة اكثر كلما كانوا متقاربين

2-ان المرؤوس يقلد رئيسه الأعلى.

3-في حالة تعارض الأذواق (الموديلات)فان الإنسان يقلد الحديث دون القديم .ويتضح مما سبق أن (تارد)يرجع الجريمة الى العوامل النفسية والاجتماعية كالتوجيه والإرشاد والتحريض التي تقوم عليها ظاهرة التقليد.

وقد كان لآراء (تارد)صدى في امريكا وخاصة لدى عالم الاجتماع والإجرام (سذرلاند).

وقد انتقدت آراء (تارد)من ناحية الاحتراف من حيث انه قد يصلح تفسيراً لفئة من المجرمين كمعتادى الأجرام وليس جميع المجرمين.

---

1 د.يسر أنور ود.آمال عثمان -مرجع سابق—ص25 د.عوض محمد عوض-مرجع سابق-ص102

كما ان ظاهرة التقليد لا تقدم لنا تفسيراً لنشأة التصرف الاول الذي تم تقليده.

**تفسير اميل دوركهايم**:يرى دوركهايم بان الجريمة وليدة الوسط الإجتماعي وان الفرد من صنع المجتمع وان السلوك الإجرامي يتحدد على اساس درجة الترابط والتضامن بين افراد المجتمع الواحد ، فالجرائم تزداد بضعف التضامن وتقل بقوة التضامن.

كما يرى ان الجريمة ظاهرة عادية في كل مجتمع وفي جميع العصور وهي عامل من عوامل صحته ودليل على تقدمه وتطوره فهي ليست ضرورية لكل مجتمع فحسب، بل إنها نافعة أيضاً باعتبارها دليل على وجود قدر من الحرية للافراد ، وبالتالي تعد امارة من امارات تقدمه. وعليه فإن المجرم شخص عادي وليس شاذاً، ولهذا فان الجريمة لا تنشأ عن اسباب استثنائية في الفرد او المجتمع ، وإنما هي جزء من النظام الاجتماعي ترتبط به ولا تنفك عنه وانها دائمة ومستمرة بدوامه واستمراره.[1]وعليه لاينظر الى الجريمة في ذاتها عند تحليلها ، وانما من حيث علاقتها بثقافة مجتمع معين في زمان ومكان معينين. هذا وقد تاثرت المدرسة الاجتماعية الامريكية وبصفة خاصة العالمين(سذرلاند وسيلين)بآراء دوركهايم في الثقافة .

وقد انتقدت آراء (دور كهايم)من حيث أنه ليس من الضروري ان يترتب على كون الجريمة مستمرة ان تصبح عادية .لأن دوام الجريمة واستمرارها في المجتمعات شيء مسلم به.

## المطلب الرابع
## المدرسة الاجتماعية الامريكية

نشأت هذه المدرسه في بداية القرن التاسع عشرعلى يد علماء الاجتماع الذين تأثروا في البداية بآراء لومبروزو ثم عكفوا على الدراسات الاجتماعية في تفسير السلوك ويرجع الفضل في ذلك الى دراسات(جورنج)

ان الدراسات الامريكية لجأت الى دراسة كل حالة على حدة فاتسمت بطابع الواقعية دون الاهتمام بوضع نظرية عامة.فتعددت الدراسات بتعدد الظواهر الاجرامية ، ومثال ذلك: الابحاث المتعلقة باجرام الاحداث وجرائم القتل والانتحار وجرائم الجنس..الخ. ولكن فيما

---

1 Emile Durkheim Les regles de la methode sociolotique P.U.F.1977.p.67

بعد ظهرت دراسات بوضع نظريات عامة لتفسير السلوك الاجرامي وتحديد عوامله كنظرية (تصارع الثقافات) ونظرية (الاختلاط المتباين او المتفاوت).وكان مصدر هذه النظريات هو ما أنتهت اليه الابحاث الخاصة للصور المختلفة للظاهرة الاجرامية.

## -الفرع الأول-
## نظرية تصارع الثقافات:

أنشأ هذه النظرية عالم الاجتماع والإجرام (ثورستين سيلين)فقد استوحى نظريته من واقع المجتمع الأمريكي والمجتمعات التي عاصرها ولم يعايشها وقارنها بالمجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضا في حجم الظاهرة الاجرامية قياسا الى حجمها في المجتمعات المتحضرة.[1]

---

1 من العوامل التي تؤدي الى ارتفاع نسبة الجرائم في المدن الكبيرة هي:-

أ-التقدم الحضاري الذي ضاعف من الحاجات والرغبات وما يتبعه من مجهودات تبذل في سبيل إشباع هذه الحاجات والرغبات وهذا يؤدي في كثير من الأحيان الى السلوك الإجرامي لأن التطور الحضاري يرافقه زيادة في القوانين التي تحكم السلوك الانساني وهذه الزيادة تقابلها الفرص لمخالفتها وتبعا لذلك تزداد نسبة الجرائم المرتكبة .

ب-كثافة السكان وتركزهم في المدينة يزيد من فرص التقليد والمحاكاة في اقتراف الجرائم بشكل تفوق بدرجة كبيرة نسبته في الأحياء الريفية ومن أبرزها القمار وتعاطي الخمور والدعارة والرذيلة وغير ذلك من الانحرافات الأخلاقية.

جـ-تميل الحياة الاجتماعية في المدينة الى التعقيد أكثر منها في الريف مما يؤدي الى زيادة الجرائم، وهذه الحقيقة ملموسة بصفة خاصة في المدن الكبيرة حيث تكون بيئتها الاجتماعية سببا في اقتراف الكثير من الجرائم بسبب المغريات ووسائل اللهو والترفيه مما يجد معها الافراد صعوبة في التكيف مع بيئتها المعقدة فيصبح الفرد أكثر عرضة للانزلاق والانحراف.

د-ان التقدم العلمي والحضاري في المدن يسهل للمجرم استخدام الأساليب الفنية والعلمية لاسيما المجرم الذي يتصف بالذكاء والقابلية اذا استخدم هذه الوسائل في مباشرة نشاطه الإجرامي دون أن يكتشف أمره.

هـ-ان ازدياد التجمعات الإنسانية في المدن وما ينجم عنه من ازدحام سكاني من شأنه أن يهيء الإقامة المناسبه للمجرم ، فالفرد يجد في المدينه المحيط الأجتماعي الذي يلبي رغباته غير المشروعة. لذا يفضل المجرمون الإقامة في المدن على الإقامة في الريف.ينظر:د.عمر السعيد رمضان-دروس في علم الأجرام-مرجع سابق-ص62-58.وقد اشارت الدراسات الاحصائية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 1966 الى الفرق بين نسبة الجرائم المقترفه في الريف والمدينة وكالأتي :- =

وقد ذهب الى ان قواعد القانون الجنائي تعكس الافكار الخلقية والمعنوية والآداب العامة بحضارة معينة في فترة معينة . فمهمة القانون هو حماية تلك القيم والآداب من خلال فرض جزاءات على كل من تسول له نفسه بالاعتداء عليها بافعال يعتبرها القانون جرائم.

فالصراع ينشأ عندما تصطدم القيم الخلقية والاجتماعية التي يعبر عنها ويحميها القانون الجنائي مع القيم السائدة لدى جماعات معينة ، فالفرد في هذه الجماعات يجد نفسه في موقف شائك ومحير.[1] فاذا انصاع للقانون سوف يخالف قيم وتقاليد المجتمع. واذا انصاع لقيم مجتمعه سوف يخالف القانون وبالتالي يتعرض لفرض الجزاءات الجنائية عليه. ويعبر عن ذلك بالمعادلة الآتية:- قيم المجتمع+قيم ومبادئ الجماعة التي ينتمي اليها الفرد=صراع نفسي داخل الفرد يؤدي الى الوقوع في هاوية الجريمة.

وعلى هذا الأساس فسلوك الجريمة يطابق قيم ومبادئ الجماعة التي ينتمي اليها الفرد المجرم وينسجم معها. ويفسر (سيلين)نظريته على أساس ان المجتمع يتكون من مجموعات انسانية (الأسرة، المدرسة، اللعب، العمل، النادي،النقابة،منظمة اجتماعية) وانها متباينة بعدد افرادها وعلاقاتها وروابطها ومصالحها واهدافها. فالأسرة نواة المجتمع ويعيش الطفل في احضانها منذ اللحظة الاولى لاشباع رغباته بدون الشعور بالمسؤولية ثم يتعلم تدريجيا بفعل العلاقات مع غيره القيم والتقاليد ويكون ذلك إما بالتقليد او الملاحظة او بالمشاهدة او بالتعليم وهناك قواعد تمثل الاطار العام لسلوك افراد الاسرة، فهذه القواعد تزداد رسوخا في ذهن الطفل بسبب الاحترام والحب الذي يوجد بين افراد الاسرة، وتعتبر قواعد السلوك هذه بمثابة قانون خاص لجماعة الاسرة حيث يتكون لدى الطفل احساس خاص بالالتزام بهذه القواعد التي تشكل دستور اسرته ، ثم يختلط الطفل مع اطفال اللعب في الشارع فتضاف اليه معلومات

---

= نسبة القتل (4،7) في الريف و(6) في المدينة ونسبة السلب مع استخدام العنف (8،9) في الريف. و(14،2) في المدينة . ونسبة السرقة (10) في الريف و(115) في المدينة ونسبة الاغتصاب الخطير (60،9) في الريف و(42،8)في المدينة ونسبة السطو(188،2)في الريف و(573،7) في المدينة ونسبة سرقة السيارات(60،7)في الريف و(394،3)في المدينة

ينظر:كريم محمد حمزة – الهجرة والجريمة–ملاحظات نقدية –المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة –المكتب العربي لمكافحة الجريمة –بغداد–1981–ص16و17

1 د.علي عبد القادر القهوجي–مرجع سابق–ص71

وثقافة جديدة.وهكذا الى ان يتم الاختلاط بجماعات اخرى كالعمل والمدرسة وغيرها، فبتعدد الجماعات قد يحصل التنافر والتصارع بين قواعد السلوك الخاصة بكل منها ، وذلك اذا لم يحدث توافق بين الثقافات المختلفة لأعضاء الجماعة (جماعة اللعب أو المدرسة او النقابة..الخ)ضعفت قواعد السلوك الخاصة لدى كل عضو فيها وتغلبت عليها قواعد جماعة اللعب او المدرسة الخ. اما اذا حدث توافق بين الثقافات المختلفة لأعضاء الجماعة فذلك يؤدي إلى تقوية قواعد السلوك الخاصة لدى كل عضو فيها.وتوضيحا لذلك فقد تقضي قواعد السلوك في جماعة معينة إتباع تصرف معين فيستجيب لها الفرد، بينما تقضي قواعد السلوك في جماعة أخرى ينتمي اليها نفس الفرد بوجوب اتباع سلوك مخالف فعن مثل هذا الموقف ينشأ الصراع بين الثقافات. هذا وقد يكون الصراع بين الثقافات خارجياً ، أي ثقافات دولٍ او مجتمعات مختلفة، مثال الاستعمار الفرنسي في الجزائر يحرم تعدد الزوجات بينما المجتمع الجزائري يبيح التعدد.

وقد يكون الصراع داخليا كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين في أمريكا ودول أوربا الغربية حيث يحملون عادات وقيم دولهم وهناك قيم دولة المهجر مما يترتب عليه نشأة الصراع بين ثقافة دولة المهجر وثقافة الدول التي أتى منها المهاجرون. وقد يكون الصراع داخليا بين الثقافات عندما ينتمي الفرد الى عدة جماعات تتضارب فيها قواعد السلوك. والخلاصة ان السلوك ينشأ عن الصراع بين قواعد القانون الجنائي(الثقافة العامة في المجتمع) وقواعد السلوك الخاصة بكل جماعة انسانية.[1]

ومن جانب آخر أرجع (سبلين)الظاهرة الاجرامية الى التفكك الاجتماعي الذي هو من السمات المميزة للمجتمع المعاصر، حيث نادى بالترابط الاجتماعي للحد من الظاهرة الاجرامية.وقد اعتمد على الادلة الآتية:[2]

أ-الإنسان في المجتمع الريفي يعيش حياة بسيطة خالية من العقد المسببة للظاهرة الاجرامية حيث الحنان والعطف الذي يلقاه من اسرته وعشيرته.اما المجتمعات المتحضرة فتتّسم بتعدد الجماعات وكبر حجمها مما يؤدي الى التفريق بين الاسر وعدم وجود المعاني المذكورة حيث

---

1 من الملاحظ ان(تورسيني سيلين)كان متأثراً بآراء (دور كهايم)من حيث دور الثقافة العامة في انتاج السلوك الاجرامي

2 د.محمد شلال حبيب-مرجع سابق-ص124-123

ضعف الروابط مما يصيب الفرد العزلة والوحدة.

ب-لاتوجد لدى الإنسان الريفي الظروف المادية الصعبة التي تكون ربما سببا لارتكاب الجريمة لانه يحصل على المساعدة من افراد عشيرته عند الحاجة ، وهو عكس ما عليه الحال لدى الإنسان في المجتمع المتحضر مما ينتابه القلق والخوف من مجتمع لم يقف معه خيراً أو شراً ولهذا يسهل عليه إقتراف الجريمة .

جـ-غالباً ما يتسم الإنسان الريفي بالقناعة والطموح المشروع نظرا للبساطة والانسجام بين أفرادها فلا يحتاج الى وسائل نقل لقرب عمله من مسكنه ولا لمحلات اللهو وشرب الخمر التي تكون عاملا للإجرام.

اما المجتمع المتحضر نظراً لتزايد الحاجات والرغبة في اشباعها فإنها تدفع الإنسان الى ارتكاب الجريمة[1]

تقييم النظرية:لغرض تقييم نظرية تصارع الثقافات لابد من بيان مزاياها وعيوبها وكما يأتي:-

1-المزايا:من اهم مزايا النظرية هي:

آ-دعى سيلين الى تشبه المجتمع المتحضر بالمجتمع الريفي من حيث الترابط والتضامن الاجتماعي لما لهذا الترابط من آثار ايجابية على مشاعر الانسان بالحب لمجتمعه وبذلك يصعب عليه إقتراف الجريمة بحق أحد أفراده.

ب-دعى سيلين الى تربية الطفل تربية ريفية وتعليمه العادات والتقاليد الريفيه، وهذا من شأنه أن يحل الكثير من المشكلات التي يعاني منها الفرد في المجتمع المعاصر فتنخفض نسبة إرتكاب الجرائم لأن فيها خروجا على قيم المجتمع وضوابطه.

جـ-أكدت النظرية بأن لكل مظهر حضاري جريمة تقابله من خلال الربط بين التقدم الحضاري والتكنولوجي وارتفاع نسبة الجرائم .

د-أوضحت النظرية بأن سبب الظاهرة الاجراميه هو الضمير الذي يفسد بالتفكك

---

1 د.عبد الفتاح الصيفي ود.محمد زكي أبو عامر -مرجع سابق-ص7
د.فوزية عبد الستار-مرجع سابق-ص48 - 49
د.مأمون محمد سلامه-مرجع سابق-ص127و130
د.رؤوف عبيد-مرجع سابق-ص193 - 194

الاجتماعي ويصلح بالترابط الاجتماعي، فكلما فسد الضمير زادت نسبة الجرائم وكلما صلح الضمير قلت نسبة الجرائم ، وهذا يفسر لنا ازدياد نسبة الإجرام في المجتمعات المتطورة لأن الإنسان في ظل هذه المجتمعات يعيش في جو من التفكك وعدم الترابط الاجتماعي.

2-العيوب:-انطوت نظرية تصارع الثقافات على جملة عيوب منها:-

أ-الواقع يؤكد أن بعض أفراد المجتمع المتحضر يرتكب الجريمة وليس جميعهم برغم التفكك الاجتماعي الذي يسود المجتمع ، وعليه فان التفكك يكون سببا مع أسباب أخرى في زيادة الجريمة وليس هو السبب الوحيد.

ب-ان هذه النظرية إستوحاها (سيلين)من المجتمع الأمريكي لظروفه الخاصة،لذا يصعب تطبيقها على مجتمعات أخرى مختلفة تماماً عن المجتمع الأمريكي لأنه مجتمع رأسمالي مادي محض،والمجتمعات الرأسمالية غالبا ما يتسم أفرادها بسمات الأنانية والتفكك وضعف روابطها الأجتماعية.

وصفوة القول أن الجريمة تسود في المجتمعات الحضرية وكذلك الريفية مع إختلاف في النسبة والنوع ،لذا فليس العبرة بالريف او التحضر، وانما بالقيم السائدة والأرواح الزاهدة لأن التحضر وصل الريف أيضا حيث مظاهر الحضارة تنتشر في الريف كما تنتشر في المدينة لكن القيم السائدة في الريف هي السبب المؤثر في حجم الظاهرة الاجرامية إرتفاعا وإنخفاضا ومادامت المثل والقيم الفاضلة هي السبب المباشر في التقليل من حجم الظاهرة الإجراميه فيمكن أن ننادي بتحضر الريف كما تحضر المدينة بشرط الحفاظ على القيم الأخلاقية والتقاليد الصالحة في كل منهما، وبذلك نحقق التحضر المادي والتحضر الروحي في آن واحد لكل من الريف والمدينة، ولا ننسى أن الخوف من الله تعالى والعقاب الدنيوي والأخروي له تأثير إيجابي في الحد من الظاهرة الإجرامية، فيهذب الضمير ويتطهر ما تم ربطه بالرقيب الذي لاينام. فالجريمة تتناسب عكسياً مع شدة الخوف من الله تعالى وطهارة الضمير، اذ كلما إمتلأ الضمير بحب الله تعالى والخوف منه إنخفضت نسبة الجرائم، وكلما زال الخوف من الله تعالى وتلوث الضمير ولم يشعر الانسان بوجود من يراقبه ،فعندئذ يتصرف على أساس غياب الرقابة الذاتية، ومن شأن ذلك أن يسهم في زيادة حجم الظاهرة الاجرامية.

## -الفرع الثاني-
## (نظرية المخالطة المتفاوتة)

تعد هذه النظرية تطبيقا لنظرية الصراع بين الثقافات، وقد أنشأها العالم الأمريكي (سذرلاند) الذي يرجع السلوك الاجرامي إلى تغليب العوامل الدافعة الى عدم احترام القانون على العوامل الدافعة الى إحترام القانون.[1]

وقد طالب(سذرلاند)باستبعاد الأسباب العامة التي يتقاسمها السلوك الإجرامي وغير الإجرامي (كحاجة السارق للمال يضطره للسرقة وحاجة الفرد للمال يدفعه للعمل)لهذا لايمكن تفسير سلوك السارق بالكد من أجل الحياة ، أو من أجل السعادة أو بسبب الحاجة إلى المال أو الحرمان منه، فكل هذه التفسيرات تمثل قيماً وحاجات ذات معنى عام يتوافر بالنسبة للسلوك الإجرامي وغير الإجرامي.

كما استبعد (سذرلاند)فكرة أن السلوك يورث ،وبيّن بأن السلوك يكتسب وذلك بمروره بالمراحل الآتية:-

1-التعلم:أن الشخص الذي لم يحصل على التعلم الإجرامي لايقع في هاوية الجريمة، فالجريمة لاتخترع.

2-التعلم يتم بالاتصال مع الأشخاص الآخرين سواء بالقول أو الإشارة أو التقليد، فبدون الاحتكاك مع الآخرين لا تتم عملية تعلم السلوك الإجرامي.

3-يجب أن يتم التعلم داخل جماعة صغيرة يربط بين أفرادها روابط شخصية، فكلما كان عدد الجماعة ضئيلاً وكانت صلاتهم ببعضهم البعض قوية كلما كانت عملية تعلم السلوك الاجرامي ميسرة وبسيطة، ولهذا يرى (سذرلاند)أن أجهزة الاتصال غير الشخصية(السينما والصحف)يكون دورها ضئيلاً في هذا المجال.

4-ان عملية تعلم السلوك الإجرامي تتكون من:-

أ-فن ارتكاب الجريمة قد يكون صعباً أو بسيطاً.

ب-توجيه الميول والدوافع وتبرير التصرفات الخاصة.

---

1 Suther land et cressy ;principes de criminology ,cajus,paris,1966,p.86

5-ان توجيه الميول والدوافع سواء بالموافقة او بالمخالفة للنصوص القانونية يكون مكتسباً، فهناك جماعات أشخاصها تحترم القانون وأخرى أشخاصها لا تحترم القانون.

6-يصبح الشخص مجرما عندما تتغلب عوامل مخالفة النصوص القانونية على عوامل احترام هذه النصوص.

ومن الملاحظ ان المراحل السابقة يمر بها المجرم وغير المجرم وتنطبق على السلوك المجرم وغير المجرم.فالفرد يصبح مجرما عند الاتصال بالنماذج الإجرامية أي ان كل فرد يتشبع بثقافة الوسط المحيط به.

7-الاختلاط المتفاوت يتنوع حسب مدته وتكراره واسبقيته وعمقه.

فإن الاسبقية تعني اكتساب سلوك احترام القانون منذ الطفولة يستمر مدى الحياة وكذلك اكتساب السلوك الاجرامي.

أما عمق الاختلاط فيرجع مثلاً إلى مركز الانموذج الذي يحبذ او يعارض السلوك الإجرامي ورد الفعل العاطفي المرتبط بالجماعات .أما بالنسبة لتأثير التكرار والمدة فيعني أنه كلما تكررت حالات الاختلاط السلبي (مع جماعات إجرامية)وزادت مدته كلما كان ذلك سبيلا في تعلم السلوك الاجرامي .

تقييم النظرية: أن أهم ماوجه الى نظرية المخالطه المتفاوته من إنتقادات يتمثل بما يأتي:-

1-ركزت على العوامل الاجتماعية دون الفردية حيث بينت اهميتها في أنتاج السلوك الاجرامي.

2-اهتمت بالظاهرة الإجرامية من جانب معين وليس من كل جوانبها لهذا جاء التفسير قاصرا عن الإحاطة بعوامل تلك الظاهرة.

## المبحث الثالث

## التفسير التكاملي للسلوك الاجرامي

لغرض الاحاطة بهذا التفسير لابد من بيان مفهوم النظرية التكاملية ثم بيان التفسير الاسلامي كنموذج مثالي لهذه النظرية.

## المطلب الاول

## مفهوم النظرية التكاملية

كان العلماء سابقا يتحدثون عن السبب بصدد الظواهر ، لأنهم كانوا يعزون الظاهرة الاجرامية الى سبب معين، أما حديثا فقد أصبح العلماء يتحدثون عن العوامل لان الظاهرة الاجرامية تعزي إلى عدة عوامل وليس إلى سبب واحد.لذلك:-[1]

1-لايمكن تفسير الظاهرة الاجرامية في ضوء عوامل مناخية معينة لان هذه الظاهرة توجد في جميع الظروف المناخية.

2-لايمكن تفسيرها في ضوء العوامل البيولوجية وحدها لان هناك مجرمين اسوياء من الناحية البيولوجية.

3-لايمكن تفسيرها في ضوء عوامل سيكولوجية لأن هناك مجرمين أصحاء نفسيا.كما ان هناك نسبة كبيرة من مرضى النفس لم تقدم على ارتكاب السلوك الاجرامي.

4-لايمكن أن نرجع ظاهرة الاجرام الى طبيعة الحي السكني وحده او الى الاسرة وحدها او الفقر او التخلف.طالما ان نسبة الأسوياء من أبناء الأحياء المتخلفة والأسر الفقيرة والمفككة ولدى المتخلفين تعليميا أعلى بكثير من نسب المنحرفين. إضافة الى ان الانحراف كظاهرة تشيع في الاحياء الراقية كما تشيع في الأحياء المتخلفة.

ويشيع بين ابناء الطبقات العليا والأغنياء والمتعلمين كما يشيع بين ابناء الطبقات الدنيا والفقراء والجهلاء.

5-لايمكن التنبؤ بسلوك طفل نشأ في اسرة مفككة الا بدرجة كبيرة من الاحتمال طالما ان تأثير الاسرة ليس سوى احد العوامل الكثيرة والمتعددة التي تشكل سلوك الانسان.يضاف الى هذا ان تأثير الاسرة المفككة على ابنائها لايكون بدرجة واحدة.فقد يستجيب احد الابناء استجابة انحرافية بينما يستجيب آخر استجابة سوية،وقد يرجع هذا إلى عدة عوامل من بينها عوامل نفسية وبيولوجية واجتماعية لكل منها اثرها في تشكيل السلوك.

---

1 ينظر في ذلك:

د.نبيل محمد السمالوطي-مرجع سابق-ص272-271

6-هناك علاقة مابين عوامل سايكولوجية وبايولوجية واجتماعية ومناخية وبين السلوك الاجرامي.لذا فكيف نستطيع تفسير انحراف احد الاخوين في اسرة واحدة وعدم انحراف الآخر.على الرغم من خضوعهما لظروف اجتماعية وبيئية متشابهة.وكيف نفسر انحراف شخص من عائلة غنية. وكيف نفسر الاثر المتناقض لعامل واحد كالفقر أو التنشئة الاجتماعية على الأشخاص .فقد يؤدي الفقر الى الانحراف وقد يؤدي بافراد آخرين الى الاجتهاد والعصامية لتحقيق النجاح في الحياة.

هذا كله يؤكد بان الظاهرة الاجرامية معقدة ولابد من إدخال عدة عوامل في تفسيرها (كالوراثة والبيئة) خاصة بالنسبة للمجرمين المحترفين العائدين. بالرغم من أنه لايمكن أن نحدد مقدار إسهام كل عامل من العوامل المفضية الى السلوك الاجرامي بدقة كاملة.

هذا وقد وجهت لهذه النظرية النقد بانها تلفيقية توفيقية، ولكن التقيد بها ضروريٌّ لأن كافة محاولات اصلاح المجرمين التي بنتها النظريات الحتمية باءت بالفشل (الاصلاح بالعلاج الطبي او النفسي)فضلا عن ان الكثير من الباحثين يؤكدون على ضرورة تبني الاتجاه التكاملي بناءً على نتائج الدراسات الواقعية التي اجريت في هذا الصدد. وقد اصبح من المتفق عليه اليوم ان الجريمة تقع نتيجة تظافر عدة عوامل (وراثية ومكتسبة.مباشرة وغير مباشرة-رئيسة وثانوية -شعورية ولاشعورية-شخصية واجتماعية).وعلى هذا حاول انصار الاتجاه التكاملي اخذ جميع الابعاد الجسمية والبيولوجية والنفسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية والبيئية ..الخ في الاعتبار عند تفسير وفهم السلوك الاجرامي[1].وقد أثبت (برت) بدراسة لـ(200)جانح بوجود اكثر من(60)عاملاً للجنوح وتاكيد مبدأ تكامل العوامل المفضيه لظاهرة الانحراف كالعوامل البيولوجية والعقلية والدينية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية...الخ

هذا ويؤكد علماء الاجتماع ان للجريمة عوامل ممهدة هي الوراثة وخبرات الطفولة والتنشئة الاجتماعية ، وعوامل مباشرة تظهر بوضوح في السلوك الاجرامي. ويؤكد العلماء ان الاجرام لا يورث وما يورث هو الاستعدادات التي قد تهيء الفرد له كالضعف العقلي والاضطراب الغددي او العصبي او المزاجي ، وهذا يعني ان اثر الوراثة غير مباشر .فالوراثة

---

1 ينظر في ذلك:

د.نبيل محمد السمالوطي-مرجع سابق-ص271 - 272

تقدم الاستعدادات العامه ولاتقدم سمات فعلية للشخصية ، والتعلم والتربية هما اللذان يحيلان هذه الاستعدادات العامة الى سمات شخصية محددة.مثال يجب أن يكون الفرد ذكيا لكي يكون محتالا وخفيف اليد لكي يكون سارقاً.

وقد كشفت دراسة التوائم المتوحدة التي يصبح احدها مجرما والاخر سويا عن ان الأجرام لن يتوقف كذلك على أسلوب توظيف هذه العوامل وتوجيهها داخل الإطار الكلي الذي تطلق عليه(نسق الشخصية)للفرد.[1]

وبهذا تصبح العوامل الوراثية عوامل عامة يمكن توجيهها في اتجاه اجرامي أو سوي وهذا التوظيف والتوجيه من عمل البيئة الاجتماعية والثقافية للفرد.

ومن هنا يجب الالتفاف أيضا إلى الانعكاس السايكولوجي لأثر العوامل الاجتماعية والبيولوجية عند دراسة ظاهرة الاجرام.

فالعوامل الجسمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لاتفعل فعلها الضار الا عن طريق تأثيرها في النفس ، فليس كل من نشأ في أسرة مفككة أو في حي متخلف يشب منحرفا، ولا كل ذي عاهة أو مريض بمرض مزمن لابد ان يكون مجرماً. فليس المهم ظروف الانسان الجسمية او الاجتماعية، بل المهم موقفه تجاهها فمن الناس من يتقبل الفقر ويصبر عليه.ومنهم من يشعر بالضيق بالرغم من غناه طمعا في المزيد.

فالعقبات المادية او الاجتماعية ليست في حد ذاتها مصادر لصراعات وازمات نفسية ، بل بتوقف فعلها على اثرها في شخصية الفرد وقوة ايمانه وموقفه ازاءها ، ويكاد يجمع علماء اليوم على اهمية التنشئة الاجتماعية والعلاقات العاطفية بين افراد الاسرة في تشكيل السلوك الاجتماعي واكتساب القيم عند الافراد ويؤكد الباحث على اثر هذا العامل بحيث يفوق اثر العوامل الاخرى(الاجتماعية والبيولوجية والاقتصادية) فقد كشفت الدراسات عن أن الحرمان العاطفي والروحي اقوى اثرا في الدفع للإنحراف من الحرمان المادي أو الاقتصادي، فاذا كان أغلب المجرمين فقراء فان اغلب الفقراء أسوياء. وهكذا يركز أغلب العلماء على العامل المتعلق بشكل ومضمون التنشئة الاجتماعية والعقدية، ومدى تمتع الأسرة بالاستقرار العاطفي والدفء الأسري. أو إتسامها بالصراعات والتفكك كعامل أساس في تفسير السلوك

1 د.نبيل محمد السمالوطي-البناء النظري لعلم الاجتماع-دار الكتب الجامعية 1975

لدى الأبناء بها في ذلك السلوك الاجرامي. ولكن هذا لايعني الوقوع في حتمية العامل الواحد، لأن الرأي السائد اليوم أن الجريمة كظاهرة هي محصلة عوامل متعددة ومتفاعلة بعضها فطري والاخر مكتسب ، وبعضها مباشر والآخر غير مباشر، وبعضها رئيسي والآخر ثانوي وهناك محاولات تبنت الإتجاه التكاملي ونظرت للشخصية الإنسانية بوصفها وحدة عضوية نفسية إجتماعية ثقافية متفاعلة ، ومن تلك المحاولات تلك التي قام بها (لندسمث)و(دونهام)في مقالهما (تصنيف المجرمين)عام 1953، وكذلك (هورتون)و(لزلي)في كتابهما (علم إجتماع المشكلات الاجتماعية)عام 1955 اللذان ذهبا الى وجود ثلاثة مداخل لتفسير السلوك الانحرافي وهي:

1 – مدخل الانحراف الشخصي :- يعد الانحراف محصلة لفشل الفرد-لسبب أو لآخر - في التوافق مع القيم والمعايير المقبولة داخل المجتمع، فبدلا من الإمتثال للقواعد السائدة فإنه يخرج عليها بشكل انحرافي.

2-مدخل صراع القيم:-في ظل هذا المدخل يمكن تفسير العديد من الجوانب الانحرافية في المجتمع الناتجة عن قيم متصارعة، فان تضارب القيم حول بعض الجوانب السلوكية،البعض يعدها إنحرافية وآخرون يعدونها سوية وما ينبغي أن تتخذ إزاءها من تدابير تكون هناك فرصة لظهور السلوك المنحرف، مثال ذلك : البغاء والادمان والقمار في المجتمع الأمريكي ، حيث لن يكون إجماع حول إعتبارها سلوكاً إنحرافياً، وهذا ما ينعكس على ما يتخذ إزاءها من تدابير وقائية أو علاجية او عقابية. وهناك صراع القيم داخل الثقافة التي ينشأ فيها الأفراد،كصراع بين القيم التي يتلقاها في المدرسة والبيت كالصدق والأمانة وبين مايجده في الممارسة الواقعية. ان هذا التناقض من شأنه أن يفقد الإنسان ثقته بهذه القيم،الأمرالذي يفتح الباب للإنحراف، ويؤكد بعض علماء الاجرام مثل (سذرلاند)ان هذه التناقضات التي يمر بها الإنسان تعد إحدى المتغيرات المهمة في تفسير الجريمة وهذا هو جوهر نظريته في المخالطة الفارقة.[1]

ويشير كل من (هورتون ولزلي)الى أن صراع القيم يجعل الخط الفاصل بين الانحراف والاستواء دقيقاً للغاية، خاصة في مجال العمل، أو بين ماهو جريمة وبين متطلبات أن يصبح الفرد عمليا كي ينجح في مهنته،كما يؤكدان أن كثرة الجرائم في المجتمع الأمريكي مسألة طبيعية

1 د.نبيل محمد السمالوطي-مرجع سابق-ص278

طالما أن هذا المجتمع تقوم ثقافته على إبراز القيم العليا للنجاح بأي أسلوب ومن خلال المنافسة العنيفة.

3-مدخل التفكك الاجتماعي:- وفقا لهذا المدخل يعالج الإنحراف في ضوء حركة المجتمع أو عمليات التغيير الإجتماعي ونتائجه ،فارتفاع معدل الجريمة يعد نتيجة لتزايد معدلات تغييره.

فالمجتمع المستقر تقل فيه معدلات الجريمة اذا ما قورن بمجتمع في طور تغيير سريع، لأن التغيير السريع يؤدي الى خلخلة تمسك الناس بالقيم والممارسات السلوكية التقليدية نتيجة لظهور مواقف وظروف جديدة تتطلب التوافق معها بشكل مختلف مثال ذلك (تنمية المجتمع الريفي أو نشر التعليم، أو صناعة داخل منطقة معينة او الاحتكاك الثقافي بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الأوربية)فكل هذا يحدث تفككاً في بناء المجتمع وفي جماعاته الاجتماعية وفي انموذج العلاقات السائدة فيه.

وبعبارة أخرى يؤدي الى ظهور مواقف جديدة من شأنها تعطيل أساليب الضبط الإجتماعي التقليدية (مثل السمعة وحقوق الجيرة والخوف من كلام الناس وتوقعات الاهل والعادات الشائعة......الخ)ويسهم التغيير الإجتماعي في نظر البعض الى ظهور ما يسمى بـ(تجمعات المصالح)التي تحل محل الجماعات التلقائية، وتنمو جماعات الضغط وينمو الصراع بين المصالح وبين الجماعات المختلفة في سبيل الاستحواذ على القوة الاقتصادية او السياسية مما يكون المناخ مواتيا لخرق القانون وتتضارب القيم. ومن الجدير بالذكر أن هذا لاينطبق على المجتمعات الإسلامية التي تطبق الشريعة الإسلامية، لان الشريعة الغراء تتماشى مع طبيعة الإنسان وتؤدي الى التقدم العلمي والازدهار الاقتصادي والنمو الحضاري وتحث الناس على أعمال العقل والتعلم ، فالتنظيم الاجتماعي الإسلامي يقي المجتمعات شرور التخلف الثقافي وتجنبها المشكلات الاجتماعية التي تصاحب حركة التغيير الاجتماعي والثقافي، فالقيم والمبادئ الإسلامية ثابتة لاتتغير.

ان هذه المداخل تتكامل في شكل نظرية متكاملة حول الجريمة حيث كل مدخل له دور معين، فالانحراف الشخصي يفسر لنا سبب تعرض بعض الناس للانحراف دون غيرهم. أما مدخل القيم المتصارعة فيفسر لنا ضروب التبرير التي يصطنعها البعض لتبرير خروجهم عن المعايير والقواعد التقليدية في المجتمع. أما التفكك الاجتماعي فيكشف لنا عن الاساس البنائي

للانحراف باعتباره يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيير الاجتماعي وما يؤدي اليه من تفكك في بناء المجتمع والثقافة، خاصة إذا ما كان معدله سريعاً ومتواليا وفي غيبة القيم الإسلامية الضابطة والموجهة[1]

وجدير بالذكر أن هذه المداخل الثلاثة عند (هورتون ،ولزلي)مناسبة في تفسير السلوك الانحرافي بوجه عام داخل العديد من مجتمعات الغرب والمجتمعات غير الإسلامية ،فهناك منحرفون يقترفون أعمالا إجرامية نتيجة لخلل في بنائهم النفسي ، وهناك انحرافات تظهر نتيجة لصراع القيم، وهناك طائفة من الانحرافات لايمكن تفسيرها الا في ضوء مفهوم التغييرات الاجتماعية وآثاره التفككية على المجتمع.

ونفيد أخيرا بأن نظرية (هورتون ولزلي)حاولت تفسير الانحراف داخل المجتمع ، الأمريكي إلا أنها غير قادرة على تفسير الانحرافات داخل أي مجتمع وان كان من الممكن الاستفادة منها وذلك أن الكثير من الأفكار والمفاهيم قد سقطت إزاء التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكبرى وتزايد عمليات التنمية والتغيير الاجتماعي والتصنيع.

## -المطلب الثاني-
## التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي

يبدو ان التخبط في التفسير والفهم الصحيح للسلوك الإجرامي ناجم عن البعد عن المصادر الصحيحة لدراسة وتفسير الإنسان من حيث تكوينه والهدف من خلقه وغاياته ومحركات سلوكه، وتلك المصادر هي القرآن الكريم المنزل من عند خالق الإنسان والسنة المطهرة الصادرة عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لذلك فإن الفهم الصادق واليقيني لظاهرة الانحراف يجب ان يستند الى القرآن الكريم والسنة النبويه الشريفة، والمسلمون مدعوون بحكم الكتاب والسنة النبوية الى الدراسات التجريبية، فهم الذين ابتدعوا المنهج التجريبي. ان بداية الانحراف عند الإنسان بدأت (بآدم )عليه السلام في الجنة وتأكد ذلك في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم((وقلنا يا آدم أسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا

1 د.نبيل السمالوطي-مرجع سابق-ص281

حيث شئتما ولاتقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين ، فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع الى حين، فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم))[1]فهذه الآيات الكريمة تضمنت دعوة الله تعالى الى آدم وزوجته بالسكن في الجنة دون التقرب إلى الشجرة والاّ اعتبرا من الظالمين ،ولكن تمت معصيتهما تحت اغواء الشيطان ،حيث عصيا أوامر ربهم وتأكد ذلك في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم(فقلنا يا آدم إن هذا عدوّ لك ولزوجك فلايخرجنكما من الجنة فتشقى ، ان لك ألا تجوع فيها ولاتعرى ،وأنك لاتظمأ فيها ولاتضحى،فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لايبلى ، فأكلا منها فبدت لهما سوءاتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وعصى آدم ربه فغوى)[2]وقوله تعالى (فدلاهما بغرور فلما ذاقا الشجرة بدت لهما سوءاتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وناداهما ربهما ألم أنهكما عن تلكما الشجرة وأقل لكما إنّ الشيطان لكما عدو مبين)[3]

وهذا يدل على نزعة الشهوات لدى الإنسان وضعفه أمام المغريات ووسوسة الشيطان وقد كان جزاء هذه المعصية هو أن أمرهما الله تعالى بالهبوط الى الأرض وذلك في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم (قالا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين، قال إهبطوا بعضكم لبعض عدو لكم في الأرض مستقر ومتاعٌ الى حين)[4] ولكن سبحانه وتعالى تاب على آدم وهداه وهذا ما جاء في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم (ثم إجتباه ربه فتاب عليه وهدى،قال إهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو فإما يأتينكم مني هدى فمن إتبع هداي فلايضل ولايشقى ، ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى وقد كنت بصيراً[5]وقد إقتضت رحمة الله تعالى بالعباد ألا يتركهم وشأنهم في إنحرافهم أو عداوتهم على الأرض،حيث أرسل الله تعالى الأنبياء والرسل والكتب السماوية الداعية الى عبادة الله وحده وعدم الشرك به، والى السلوك الفاضل والى أعمار الأرض ، وقد أمد الله تعالى

---

1 سورة البقرة الايات(35 - 37)

2 سورة طه الايات (117 - 121)

3 سورة الاعراف الاية (22)

4 سورة الاعراف الآيتين(23و24)

5 سورة طه الايات(122 - 124)

الرسل بالمعجزات حتى يتبعهم الناس ويعلموا أنهم مبعوثون من عند الله سبحانه وتعالى وفي ذلك قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه انه هو التواب الرحيم،فقلنا أهبطوا منها جميعا فإما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلاخوف عليهم ولا هم يحزنون، والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون)[1] ونتوصل من خلال ماتقدم إلى حقائق أساسية حول الانسان والانحراف والاستواء وأهمها:-

1-أن الله تعالى خلق الإنسان وأودع فيه نوازع الخير والشر ومنحه حرية الإختيار والعقل المميز.

2-لم يترك الله سبحانه وتعالى الإنسان لعقله فحسب وإنما زوده بالأوامر الإلهية والرسالات والرسل على الأرض من أجل هدايته.

3-النفس الشهوانية هي السبب الأول لإنحراف الإنسان،حيث أنه على الرغم من ان الله تعالى قد هيّأ كل أسباب الرفاهية والنعيم لآدم في الجنة،الاّ أن نزعاته الشهوانية وتطلعاته المادية لم تتوقف فما كاد الشيطان يوسوس له حتى انحرف إلى الخطيئة وعصيان أوامر الخالق.

4-من نتائج عصيان آدم لربه أن قضى الله تعالى بنزوله هو وزوجته إلى الأرض.

5-الشيطان هو العدو الأساس للإنسان ،فهو الذي يحرك دوافع الشر والإنحراف داخله من خلال الإغراءات الشهوية والمادية الزائلة وما يترجم وسوسة الشيطان إلى انحراف فعلي هو ضعف الإنسان أمام المغريات نتيجة للبعد عن أوامر الله تعالى،وقال تعالى بسم الله الرحمن الرحيم (ولقد عهدنا الى آدم من قبل فنسى ولم نجد له عزما)[2]

هذا وقد بينت (سورة الأعراف)قصة الشيطان وكيف أنه العامل الأساسي لانحراف الناس الضعفاء، وذلك في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم(فوسوس لهما الشيطان ليبدي لهما ماوري عنهما من سوءاتهما قال مانهاكما ربكما عن هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين،وقاسمهما أني لكما لمن الناصحين)[3]

1 سورة البقرة الايات(39-37)

2 سورة طه الآية(115)

3 سورة الاعراف الآيتين(20و21) ويوضح لنا القرآن الكريم في العديد من آياته البينات عداوة الشيطان للإنسان ووجوب إتخاذه عدواً حتى لايغتر الانسان بالحياة الدنيا فيكون من أصحاب السعير ويقول تعالى(يا أيها الناس إن وعد الله حق فلاتغرنكم الحياة الدنيا ولايغرنكم بالله الغرور،إن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدواً إنما يدعو حزبه ليكونوا من أصحاب السعير) سورة فاطر الآيتين (5و6)

6-إقتضت حكمة الله تعالى أن تكون وسوسة الشيطان للناس إختباراً لهم ولعزمهم ولقوة إيمانهم ،على أن أثر الشيطان ليس أثراً حتمياً، لكن الإنسان المؤمن يسهل عليه دفعه ومقاومته،غير أن الشيطان كثيراً مايفلح في غواية الناس وإنحرافهم فكريا وسلوكيا،وهذا مما أدى إلى إنقسام الناس الى حزبين ،حزب الله وهم المفلحون ، وحزب الشيطان وهم الخاسرون،وتأكد هذا في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم(ياأيها الذين أمنوا اذا تناجيتم فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ومعصية الرسول وتنجوا بالبر والتقوى واتقوا الله الذي إليه تحشرون، إنما النجوى من الشيطان ليحزن الذين آمنوا وليس بضارهم شيئاً الاّ بإذن الله وعلى الله فليتوكل المؤمنون)[1] وقوله تعالى (إستحوذ عليهم الشيطان فأنسهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون)[2]

وقوله تعالى (ولقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه الاّ فريقا من المؤمنين،وما كان له عليهم من سلطان الاّ لنعلم من يؤمن بالآخرة ممن هو منها في شك وربك على كل شيء حفيظ)[3]

7-الشيطان غير متخصص في نوع معين من المعصية، وإنما يحاول دفع الإنسان الى إرتكاب جميع أنواع المعاصي والإنحرافات (قلبية أو فكرية أو سلوكية)(ظاهرة أو باطنه بالقصد والنية) فهو يأمر بالفحشاء بكل أشكالها ،وتأكد هذا في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم(الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلا والله واسع عليم)[4]وقوله تعالى (يا أيّها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين إنما يأمركم بالسوء والفحشاء وان تقولوا على الله ما لاتعلمون)[5]

8-تصدر أوامر الشيطان للإنسان في صورة تناديه من باطنه ، وفي صورة وجدانات ورغبات وميول فتحرك داخله فيجد نفسه مدفوعاً الى الاستجابة لها بالوقوع في المعاصي..

---

1 سورة المجادلة الآيتين(8و9)

2 سورة المجادلة الآية(19)

3 سورة سبأ الآيتين(20و21)

4 سورة البقرة الآية (268)

5 سورة البقرة الآيتين(168و169) المقصود بخطوات الشيطان هي(طرقه وآثاره وأعماله)أما السوء فيرادبه مختلف المعاصي والذنوب اما الفحشاء فهي ما عظم قبحه من الذنوب ينظر في ذلك:كلمات القرآن تفسير وبيان-للشيخ حسنين مخلوف-دار الفكر1375 - هـ

والخواطر أما إدراكات أو نزعات طارئة او مستمرة ، وهي المحركات للأرادة فالخاطر يحرك الرغبة والرغبة تحرك العزم والعزم يحرك الإرادة والإرادة تحرك أعضاء الجسم.

فالخاطر الداعي للخير يسمى ملكا.أما سبب الخاطر الداعي للشر فيسمى شيطاناً[1] ويضيف الامام الغزالي الى ان اللطف الذي يتهيأ به القلب لقبول الالهام يسمى توفيقاً والذي يتهيأ به لقبول الوسوسة يسمى اغواء أو خذلاناً،ويمكن تفسير اللطف الأخير بأنه الاستعداد الكائن في النفس لقبول الخير أو الشر ويسميه بعض علماء الاجرام المحدثين (الاستعداد الاجرامي)

وفي هذا يشير القرآن الكريم الى ان الله تعالى خلق النفس الانسانية وألهمها فجورها وتقواها وهذا يعني إنطواء النفس الانسانية على جانبي الخير والشر، حيث قال تعالى بسم الله الرحمن الرحيم (ونفس وما سوّاها، فألهمها فجورها وتقواها ،قد أفلح من زكاها وقد خاب من دسّاها)[2]

9-لقد إلتزم الشيطان أموراً سبعة في العداوة لبني آدم،أربعة منها في قوله تعالى (إن يدعون من دونه إلا إناثاً وإن يدعون الاّ شيطاناً مريداً، لعنه الله وقال لأتخذن من عبادك نصيبا مفروضا ولأضلّنهم ولأمنينّهم ولآمرّنهم فليبتكن آذان الأنعم ولآمرّنهم فليغيّرن خلق الله ومن يتخذ الشيطان وليا من دون الله فقد خسر خسرانا مبينا،يعدهم ويمنيهم وما يعدهم الشيطان الا غرورا)[3]وثلاثة منها في قوله تعالى (قال فبما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم ،ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم ولاتجد أكثرهم شاكرين)[4]

10- النفس إذاً كما خلقها الله تعالى مفطورة على الخير والشر، ويقول فخرالدين الرازي إن الله خلق الملائكة عقولاً بلا شهوة، وخلق البهائم شهوات بلا عقل، وخلق الآدمي فجمع الأثنين معاً، فمن إنحرف وغلب هواه عقله صار كالبهيمة، وهم من قصدهم الله تعالى في قوله ((من يهدِ الله فهو المهتدي ومن يضلل فأولئك هم الخاسرون ، ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن

---

1 محمد نيازي حتاته-الدفاع الاجتماعي-السياسة الجنائية المعاصرة بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي-وهبه -1975-ص16 وما بعدها

2 سورة الشمس الآيات(7 - 10)

3 سورة النساء الآيات (117 - 120)

4 سورة الأعراف الآيتين (16 - 17)

والإنس لهم قلوب لايفقهون بها ولهم أعين لايبصرون بها ولهم آذان لايسمعون بها أولئك كألانعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون))[1]

إذاً حين تختل الغريزة عند الإنسان وتطغى على العقل تتحول الى مرض يعمي الأنسان عن الحق ، وفي هذا قوله تعالى ((ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وماهم بمؤمنين، يخادعون الله والذين آمنوا ومايخدعون إلا انفسهم ومايشعرون ، في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون))[2]

وخلق الله تعالى الغرائز للإنسان ولم يحرم عليه إشباعها ، ولكن الله تعالى نظم له أساليب إشباعها ، حيث قال تعالى ((زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والانعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب))[3]

وفي هذا يقول فخر الدين الرازي أن اللذة قسمان : جسماني حاصل للجميع ، وروحاني حاصل للقليل النادر، والغالب على الخلق اللذات الجسمية .. وقد تعرض العلماء المسلمون بعمق لموضوع الدوافع الفطرية كما عالجوا الدوافع المكتسبة.

11- لأجل التخلص من وسوسة الشيطان ومحاربته فلابد من الاستعاذة بالله من الشيطان. وتحكيم العقل و هو الجانب المدرك المخاطب في الانسان، وهي النعمة التي أنعم الله تعالى على الإنسان وكرمه بها ، وتأكد هذا في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم ((وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه هو السميع العليم))[4]

ويوضح الله تعالى مايفعله المؤمنون إذا إرتكبوا منهياً بقوله تعالى ((والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فأستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلاّ الله ولم يصرّوا على مافعلوا وهم يعلمون ، أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجناتُ عدن تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ونعم أجر العاملين))[5]

---

1 - سورة الاعراف الآيتين (178و179)

2 - سورة البقرة الآيات (8-10)

3 - سورة آل عمران الآية (14)

4 - سورة فصلت الآية (36)

5 - سورة آل عمران الآيتين (135و136)

ويخاطب الله تعالى الجانب العقلي للإنسان ، ذلك الجانب الواعي المدرك القادرعلى ضبط فكر وسلوك الإنسان ، بقوله تعالى ((ومن يعمل سوءاً أويظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً))[1]

يفهم مما تقدم أن مصدر الإنحراف هو غلبة الجانب الشهوي على الجانب العقلي ، وبذلك فان مواجهة الجانب الشهوي تكون بالاستعاذة والاستغفار والعودة الى طريق الحق وتنفيذ المبادىء الاسلامية. فالله تعالى يخاطب عقل الانسان ويحذره من مغبة الانحراف والاسترسال في إشباع الجانب الشهوي وإرتكاب الآثام وذلك بقوله تعالى ((الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً والله واسع عليم، يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً وما يذكّرُ إلا أولو الألباب))[2]

اذاً هداية القلب وابتعاده عن الانحرافات إنما تتحقق عن طريق مجاهدة الشيطان والعلم والتربية ، وذلك أن الاسلام يؤكد على أهمية التربية العقائدية السليمة، فعدم صلاح التربية او فسادها يؤدي الى الانحراف، وقال تعالى((والذين جاهدوا فينا لنهديهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين))[3].

والقلب هو الذي يستقر فيه الذكر ويهتدي بذكر الله ، وقوله تعالى((ألابذكر الله تطمئن القلوب))[4]

والله تعالى يهدي من يشاء الى صراط مستقيم بقوله تعالى ((ومن يهدِ الله فهو المهتدي ومن يضلل فأولئك هم الخسرون))[5]

إذاً فالهداية مصدرها القلب، على أن هناك مجموعة من الاسباب تحول دون وصول العلم للقلب منها : نقصان القلب في ذاته كصغر السن، وتزاحم المعاصي وتراكمها على القلب مع

---

1 – سورة النساء الآية (110)

2 – سورة البقرة الآيتين (286و269)

3 – سورة العنكبوت الآية (69)

4 – سورة الرعد الآية (28)

5 – سورة الاعراف الآية (178)

عدم الاستغفار والتوبة والجهل، إن ضلال القلب متأت من إنصرافه الى الحياة الدنيا عن التأمل والعبادة والجهل بالطرق المؤدية الى تحصيل العلم الصحيح ، والجهل هو المانع الى العلم ، وفي هذا يعترف الاسلام بمرض القلوب ، وهو من الامراض التي تؤدي الى الكفر وبالتالي الى كل الانحرافات ومصداقا لذلك قوله تعالى ((في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون))[1]

## المنظور الاسلامي لأثر البيئة في الاجرام:

ان علاقة البيئة بالسلوك الاجرامي من وجهة نظر الشريعة الإسلامية الغراء يتوضح من خلال مايأتي:

1- يؤكد الدين الإسلامي أثر البيئة في صياغة معتقدات الإنسان وتشكيل سلوكه وأثر الجماعات الإجتماعية والإطار الثقافي الذي يعايشه الفرد في الحفاظ على نقاء فطرته أو في إنحرافها وتشويهها.

2-إن للبيئة الإجتماعية أثراًعلى قيم وإتجاهات الفرد ، ومصداقاً لذلك قول الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ((كل مولود يولد على الفطرة وإنما أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه)).

3-يؤكد الإسلام ان مايحجب القلب عن الحق والهدى هي الاعتقادات الباطلة التي يكتسبها الفرد من الوسط الاجتماعي الذي يعايشه، والتي تترسخ في نفسه نتيجة المحاكاة او التقليد ، وقال الله تعالى حيث نهى الكفار عن تقليدهم (( بل قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون))[2]

وقد ذهب الأمام الغزالي الى أن العلوم التي تحل في القلب إما عقلية أو شرعية، والعقلية إما ضرورية او مكتسبة، والضرورية هي الفطرية والغريزية، أو التي لاتوجد بالتقليد أو السماع. أما المكتسبة فهي المستفادة بالتعليم والاستدلال والمحاكاة وكلاهما يسمى عقلاً[3]

---

1 - سورة البقرة الآية (10)

2 - سورة الزخرف الآية (22)

3 - ابو حامد الغزالي - إحياء علم الدين - مطبعة لجنة نشر الثقافة الاسلامية - ج-8 القاهرة - 1357هـ - ص 28

4-يوضح القرآن الكريم أثر البيئة الاجتماعية في غرس الفضائل أو الرذائل في نفس الانسان عندما نهى على الكافرين تقليدهم الاعمى وعدم تحكيم عقولهم ، بقوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم ((يابني إسرائيل إذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وإني فضلتكم على العالمين))[1] وقوله تعالى ((وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم فقليلاً ما يؤمنون))[2] وقوله تعالى ((وإذا قيل لهم إتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ماألفينا عليه آباءنا أَوَلَوْ كان آباؤهم لايعقلون شيئاً ولايهتدون ، ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بها لايسمع إلاّ دعاءً ونداءً صمٌ بكمٌ عميٌ فهم لايعقلون))[3]

إن هذه الآيات الكريمة تشير الى خطورة الأثر الذي تتركه البيئة على معتقدات الانسان وقيمه وأساليب تفكيره وسلوكه. ولكن على الرغم من هذه الحقيقة التي يؤكدها القرآن الكريم إلا إنه يستنكر على الإنسان أن يغلق عقله معتمداً على التقليد الأعمى كالذين قال عنهم القرآن الكريم : بسم الله الرحمن الرحيم ((بل قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون))[4] فالإسلام دين يدعو الى إعمال العقل الذي وهبة الله للإنسان[5] حيث قال تعالى ((ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بها لايسمع إلاّ دعاءً ونداءً صمٌ بكمٌ عميٌ فهم لايعقلون ))[6]

5- يكتسب الانسان السلوك من خلال رؤيته لأفعال الكبار الذين يعايشهم والقدوة التي يقتدي بها وفي مقدمتهم الآباء والأخوة والأقارب والمسؤولون عن تربية الطفل، ولهذا أكد الاسلام على أهمية القدوة الصالحة في تشكيل العقيدة والسلوك المؤمن ، وعلى هذا (فمن جلس مع الفساق إزداد من الجرأة على الذنوب وتسويف التوبة ، ومن جلس مع الصالحين إزداد رغبة في الطاعات ، ومن جلس مع العلماء إزداد العلم والورع)[7]

---

1 - سورة البقرة الآية (47)

2 - سورة البقرة الآية (88)

3 - سورة البقرة الآيتين (170و171)

4 - سورة الزخرف الآية (22)

5 - د. نبيل محمد السمالوطي - التنظيم المدرسي والتحديث التربوي - دار الشروق - جدة - 1400هـ - ص (192 - 193)

6 - سورة البقرة الآية (171)

7 - الفخرالرازي - التفسير الكبير - المطبعة المصرية - القاهرة - 1933م - 1352هـ - ص (210 - 212)

6-تشير العديد من الآيات البينات الى الأثر الطيب لمخالطة العلماء والأتقياء، والأثر السيء لمخالطة السفهاء والمنحرفين ، كما في قوله تعالى((وإذا قال موسى لفتاه لاأبرح حتى أبلغ مجمع البحرين أو أمضي حقباً))[1] وقوله تعالى ((قال له موسى هل أتبعك على أن تعلمن مما عُلِّمت رشداً))[2] وقوله تعالى ((واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداوة والعشي يريدون وجهه ولا تعد عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا ولا تطع من اغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا))[3]

وقوله تعالى ((ان الساعة آتية أكاد أخفيها لتجزى كل نفس بما تسعى، فلا يصدنك عنها من لايؤمن بها واتبع هواه فتردى))[4]

وفي هذا يوجه الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) الناس الى إختيار الصحبة الطيبة لما لها من أثر خطير على قيم وإتجاهات وسلوك الشخص ، بقوله (المرء على دين خليله فلينظر احدكم من يخالل)[5]. وفي ذلك إشارة الى أثر البيئة الاجتماعية في الشخصية إستواءً وإنحرافاً

7- ان التوجيه الاسلامي في تجنب مخالطة المنحرفين وضرورة الحرص على مخالطة الصالحين يتضمن ابراز أثر البيئة وثقافة الجماعة في صياغة الفرد عقلياً وسلوكياً، أو في تشكيل شخصية الانسان ، وهو مايعرف حالياً بـ(دراسات الثقافة والشخصية). فالفساد والانحراف يصير بكثرة المشاهدة هيناً على الطبع ،فالوازع يؤدي الى شدة وقعه على القلب.

8- أما عن أثر البيئة الطبيعية: فالانسان يعيش على الأرض فيتأثر في مأكله ومشربه وملبسه بطبيعة التربة والتضاريس والمناخ، وقد نبه الى ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم ((ويرسل السماء عليكم مدرارا))[6] وقوله تعالى ((ألم تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقا ، وجعل القمر فيهن نوراً وجعل الشمس سراجاً ، والله أنبتكم من الأرض

1 - سورة الكهف الآية (60)
2 - سورة الكهف الآية (66)
3 - سورة الكهف الآية (28)
4 - سورة طه الآيتين (15و16)
5 - رواه ابو داود والترمذي والحاكم من حديث ابي هريرة
6 - سورة نوح الآية (11)

نباتاً ، ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجاً، والله جعل لكم الأرض بساطاً، لتسلكوا منها سبلاً فجاجاً))[1]

وقد أكد العلماء المسلمون على العلاقة التفاعلية بين الانسان والبيئة، وهو مايطلق عليه حديثاً (الإتجاه الآيكولوجي في دراسة المجتمع) أو(العلاقة بين التنظيم الاجتماعي والنسق الآيكولوجي) ، فنجد(العالم عبد الرحمن بن خلدون) في مقدمته قد سبق دراسات المفكر الفرنسي (مونتسكيو) في معالجة أثر العوامل الجغرافية على الانسان والمظهر العمراني، ففسر إنتشار العمران وتزايد السكان بالظروف المناخية، وهوفي ذلك يقول في المقدمة الثالثة ((في المعتدل من الاقاليم والمنحرف وتأثير الهواء في الوان البشر والكثير من أحوالهم)) كما بين في المقدمة الرابعة أثر الهواء في أخلاق البشر.[2] وهناك فصل في المقدمة الخامسة أسماه ابن خلدون [في أختلاف العمران في الخصب والجوع ومايتشأ عن ذلك من الآثار في أبدان البشر وأخلاقهم] يقول فيه ((أعلم أن هذه الاقاليم المعتدلة ليس كلها يوجد بها الخصب ولا كل سكانها في رغد من العيش، بل فيها مايوجد لأهله خصب العيش من الحبوب والأدم والحنطة والفواكه لزكاء المثابت وإعتدال الطينة ووفور العمران، وفيها الأرض الحرة التي لاتنبت زرعاً ولاعشباً بالجملة وسكانها في شظف من العيش)) ويتضح من ذلك أن العلماء المسلمين عرفوا أثر البيئة المادية على حياة البشر واخلاقهم وسلوكهم .

## المنظور الاسلامي لعلاقة الجانب البايولوجي بالسلوك الاجرامي :

يتضح موقف الشريعة الاسلامية إزاء علاقة الجانب البايولوجي بالسلوك الاجرامي من خلال القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة وفقاً لمايأتي:

1- ينكر الاسلام وجود علاقة بين الميول والاتجاهات والسلوك من جهة وبين التكوين الخلقي أو الجسمي (كتضاريس الجمجمة أو شكل الوجه...الخ). وهذا يعني ان الشريعة الاسلامية لا تقول بوجود علاقة بين السمات الخلقية المعيبة وبين السلوك الاجرامي، لأن

1 - سورة نوح الآيات (20-15)

2 - عبد الرحمن بن خلدون - كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر - ج-1 مطبعة مصطفى محمد - القاهرة - بلا تاريخ - ص (65و68)

الأسلام يؤكد الاصل الواحد للانسان ومصداقاً لذلك قوله تعالى ((يأيها الناس إتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ان الله كان عليكم رقيبا))[1] ويقول الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) (( كلكم لآدم وآدم من تراب لافضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود الاّ بالتقوى)) ومن هنا نجدأن نبينا العظيم (صلى الله عليه وآله وسلم) يقرر لنا أمراً مهماً يهدم مايدعيه بعض الباحثين المعاصرين (كلومبروزو) من حتمية بيولوجية، فعن أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر قال، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ((ان الله لاينظر الى أجسامكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر الى قلوبكم))[2]

2- ان الاسلام يعترف بأثر وظائف الأعضاء الداخلية على السلوك ، فقد تختل وظائف بعض الاعضاء نتيجة لمرض يؤثر على الناحية العصبية أو الغددية. فينعكس على الجوانب النفسية والسلوكية ، فالجوع مثلاً يؤدي في الجسم الى تغييرات حيوية او بيولوجية لها تأثير على النشاط الغريزي وبالتالي على السلوك ولهذا يقول الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ((ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم فضيقوا مجاريه بالجوع)) كما قال (صلى الله عليه وآله وسلم) في معرض نصحه للشباب ((من إستطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء))

3- وكما يؤثرالجانب العضوي على الجانب النفسي ، فالجانب النفسي بدوره يؤثر على الجانب العضوي ، وفي هذا قول نبينا العظيم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ((ألا إنّ في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله))

4- نصحنا الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) باختيار الزوجات بصورة دقيقة حفاظاً على سلوك الابناء في المستقبل ، وذلك بقوله ((تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس))[3]

---

1 - سورة النساء الآية (1)

2 - رواه مسلم عن محيي الدين أبي زكريا النووي الشافعي- رياض الصالحين من كلام سبد المرسلين- مكتبة الشرق الجديد- بغداد- ص(7)

3 - عبد العزيز البخاري - كشف الأسرار على أصول الأمام فخر الأسلام علي بن محمد البزودي - مصر - ج-4 1307هـ- ص(-1383 1384)

ومعنى ذلك إمكانية وراثة إستعدادات عامة قد تؤثر في سلوك الأبناء إستواءً وإنحرافاً، أي أن تشابه السلوك بين الأبناء وآبائهم وأقاربهم يرجع الى عوامل بيولوجية تتمثل في إستعدادات عامة. أو المقصود من ذلك هو مايسمى ب(الوراثة الاجتماعية) أي إنتقال الإتجاهات والقيم والنماذج السلوكية من الآباء والمخالطين الى الأبناء تحت تأثير المشاهدة والسماع المتكرر، وحب المحاكاة والتقليد في الأطفال (نظرية الاختلاط التفاضلي)

ويفهم من ذلك أن الإسلام يعترف بأثر الوراثة في الإمتثال والإنحراف سواء الوراثه البيولوجية أو الوراثة الاجتماعية.[1] وخير دليل على ذلك ماورد في القرآن الكريم((ونفس وماسواها))[2] فألهمها فجورها[3] وتقواها[4]، قد افلح من زكاها، وقد خاب من دساها))[5] التي تدل على ان النفس الانسانية تورث الفجور والتقوى معاً، ولكن هذه النفس يتم تزكيتها بالتنشئة السيئة.

والخلاصة فيما تقدم يتضح بأن الشريعة الأسلامية قد تعرضت للعوامل التي تقف وراء السلوك الإنحرافي، وأوضحت هذه العوامل سواء البيولوجية أو الطبيعية أو النفسية أو الإجتماعية،وإنطلق العديد من العلماء المسلمين في ظل توجيهات القرآن والسنة النبوية الشريفة في بحث هذا الموضوع ، وتوصلوا الى معلومات يقينية بشأنه قبل أن يلتفت الى ذلك علماء الغرب بقرون طويلة، وقد رفضت الشريعة الاسلامية الأخذ يفكرة الحتميات البيولوجية أو النفسية أو الطبيعية أو الاجتماعية، وتبنت نظاماً متكاملاً لتفسير السلوك الاجرامي.

---

1 - ينظر في ذلك :
عبد العزيز البخاري- مصدر سابق- ص(1384-1383)
محمد الفقي- النفس أمراضها وعلاجها في الشريعة الاسلامية- مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده- 1390هـ-1970-م- ص(111و115و124) ومابعدها

2 أي خلقها

3 أي غرائز الشهوة للمال والجنس والأثرة الخ.

4 اي حب الناس وإيثار الآخر

5 سورة الشمس الايات (7و8و9و10)

# ـ الفصل الثالث ـ

## ((عوامل السلوك الاجرامي))

ان الجريمة سلوك إنساني يتأثر به العالم الخارجي ، ويتميز عن غيره عن المسالك الإنسانية بأنه إجرامي ، لهذا فقد قيل بحق أن الجريمة سلوك فردي وظاهرة إجتماعية ، وهذا الوضع المركب للسلوك الإجرامي يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار عند البحث في العوامل الدافعة اليه، فمنها ما نجده في المجتمع الذي تأثر بهذا السلوك ، ومنها ما يتوافر لدى الفرد الذي صدر عنه هذا السلوك. فعوامل السلوك الإجرامي إذاً مزدوجة ، بعضها عام يتعلق بالإجرام كظاهرة إجتماعية وهذه هي العوامل البيئية أو الخارجية للسلوك الإجرامي، وبعضها خاص بالمجرمين كأفراد وهذه هي العوامل الفردية أو الداخلية للسلوك الإجرامي.

### ـ المبحث الأول ـ

### ((العوامل الفردية))

يراد بها مجموعة الظروف المتصلة بشخص المجرم والتي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على سلوكه الاجرامي، وبعبارة أخرى هي مجموعة العوامل التي يفضي تفاعلها كلاً أو جزءاً مع الظروف الخارجة عن ذات المجرم الى تحقق السلوك الإجرامي ،[1] ومن أهم تلك العوامل هي الوراثة والجنس والسن والتكوين والسلالة وإدمان السكر والمخدرات.

1 - د. فوزية عبدالستار- مرجع سابق-ص74

## _ المطلب الأول _

## ((الوراثة))

يقصد بها إنتقال خصائص وصفات السلف الى الخلف لحظة الاخصاب (لحظة نشأة الجنين). وتدلنا تجارب الحياة على إنتقال الطباع والصفات العضوية والأمراض من الأصل الى الفرع بدرجات متفاوتة قد ترتفع فيحدث التشابه بينها، وقد تنخفض فتنتج الفوارق بينها. ويرجع علماء الوراثة هذا التشابه أو الإختلاف بين الفرع والأصل الى أن الانسان تتنازعه قوتان، قوى الوراثة وقوى التغيير او التبديل. فقوى الوراثة تتجه به الى المشابهة مع الأصل بحيث يكون امتداداً او تكراراً له. اما قوى التغيير فتجذبه الى الابتعاد عن الأصل وانقطاع التشابه بينهما.[1]

وينتهي هذا الصراع الى التشابه بين الأصول والفروع في بعض الخصائص، بل نلاحظ ايضاً عدم تماثل فروع الأصل الواحد.

وقد يرث الانسان من أبويه بعض الصفات المميزة كلون العينين وطول القامة ولون البشرة وطريقة مسلكهما وتصرفهما وتفكيرهما.[2]

أولاً_ قوانين الوراثة: الانسان كائن حي مكون من مجموعة أعضاء تتكون.من أنسجة وهذه تتكون من مجموعة خلايا والخلية اصغر كتلة في الكائن الحي.

ان نواة الخلية تتكون من جزيئات دقيقة تسمى (الصبغيات أو الكروموسومات)[3]

وكل كروموسوم يتضمن جزيئات تسمى (موروثات أو جينات).

فالكروموسومات قسم منها من اصل أبوي والآخر من اصل أموي. وأنها تحمل الخصائص الوراثية وتنقلها من السلف الى الخلف عن طريق الجينات . وهذه الكروموسومات

---

1 - د.يسر أنور ود.آمال عبدالرحيم عثمان- مرجع سابق- ص(168 - 169)

2 - د. علي عبدالقادرالقهوجي- مرجع سابق- ص(120 - 121)

3 - كل خلية عادية للإنسان تضم نواتها (46) كروموسوم مقسمة الى(23) زوجاً وتتشابه (22) زوجاً من الكروموسومات في كل خلية انسانية سواء عند الذكر او عند الانثى، أما الزوج الثالث والعشرين فيختلف في الذكر عنه في الانثى ويرمز له بالنسبة للذكر بـ((xy، وبالنسبة للانثى بـ(xx) ويحدد الزوج الثالث والعشرين نوع المولود وماإذا كان ذكراً أم أنثى

ضرورية للحياة فإذا تخلف أحدها او كان مصاباً بعيب تسبب في شذوذ في التكوين العضوي (البايولوجي) او الفكري للانسان. (أولاد معاقون عقلياً أو ضعفاء وراثياً)

ويتم انتقال الخصائص الوراثية عن طريق الاخصاب (اتحاد خلية ذكرية وخلية انثوية) ليصبحا خلية واحدة. وهذا لايعني أن انتقال جينات الابوين الى ابنهما أن الإبن يجمع صفات أبويه معاً وذلك ان جينات كل من الابوين لاتنتج أثرها فرادى وانما تنتج هذا الأثر لتفاعلها مع بعضها، ولهذا فإن كل صفة وراثية عضوية او نفسية تظهر نتيجة تفاعل زوج من الجينات أحدهما من الأب والآخر من الأم. فإذا تماثلت جينات الأبوين لصفة وراثية معينة فمن المؤكد ان تظهر هذه الصفة لدى الإبن. اما إذا اختلفت نشأ الصراع بينهما ويحسم الصراع انتصار أحدهما على الآخر فتظهر الأولى لدى الإبن دون الثانية، أي ان الثانية تنطمس لدى الإبن وقد تظهر في فروع لاحقة للإبن. وهكذا يكون التشابه والإختلاف بين الآباء والأبناء في الصفات والخصائص والأمراض[1].

علماً انه قد يتأثر تكوين الجنين اثناء الحمل وقبل الولادة بعوامل أخرى غير الوراثة وتلحق هذه بعوامل الوراثة وتسمى (الوراثة الحكمية) كأن يكون أحد الزوجين عند الوقاع المنتج للحمل في حالة ارهاق شديد جسدي او نفسي، او حالة الحمل في سن مبكر او متأخر او حالة السكر، او وجود فارق كبير في السن بين الزوجين ، وكذلك ما قد تتعرض له الأم اثناء الحمل من اضطرابات نفسية او ضربات في بطنها، فهذه العوامل جميعها تؤثر على تكوين الجنين جسمياً ونفسياً[2].

**ثانياً_ العلاقة بين الوراثة والاجرام** : ثار الجدل بين العلماء حول أثر الوراثة في السلوك الاجرامي. حيث ذهب رأي الى أن الانسان يرث عن والديه السلوك الاجرامي ويمثل هذا الرأي (لومبروزو). في حين ذهب رأي آخر الى انكار عامل الوراثة وإرجاع السلوك الى العوامل البيئية ويمثل هذا الرأي (سذرلاند) فتشابه الخصائص بين السلف والخلف ترجع الى تأثر كل منهما بظروف بيئة واحدة دفعتهم الى السلوك الإجرامي. وهي التي تدفع فروعهم في المستقبل الى هذا السلوك اذا لم يطرأ عليها تغيير.

---

1 - د. يسر أنور ود. آمال عثمان- مرجع سابق- ص170/ د. عوض محمد عوض- مرجع سابق- ص124/ د.فوزية عبدالستار- مرجع سابق- ص69

2 - د. رمسيس بهنام - مرجع سابق- ص 114

والحقيقة ان الوراثة لها دور محدد يتمثل في أنها تنقل من الأصل الى الفرع طاقات وقدرات معينة تهيء له سبيل الجريمة أي ان الانسان يرث عن أبويه الاستعداد الاجرامي[1]، اما السلوك الاجرامي ذاته يورث. بمعنى ان السلوك يتولد عن التفاعل بين الاستعداد الإجرامي الموروث والظروف البيئية المناسبة وبدون تلك الظروف يتخلف السلوك الإجرامي كما ان الاستعداد الاجرامي باعتباره موروثاً يتفق مع فكرة نسبية الجريمة واختلافها بإختلاف الزمان والمكان هذا بعكس القول ان السلوك الاجرامي يورث.

وهناك عدة طرق استخدمت لإثبات العلاقة بين الوراثة والسلوك الاجرامي وهي كما يأتي :

1- دراسة شجرة العائلة:

تقوم هذه الدراسة على ملاحظة الاجرام بين افراد اسرة على مدى عدة أجيال ومقارنتها بعينة ضابطة تتمثل في اسرة اخرى لم يجرم افرادها. ومن أقدم الدراسات التي اجريت في هذا الخصوص الدراسة التي أجراها (دوجدال) بخصوص اسرة (جوك) الامريكية.

هذه الاسرة متمثلة بـ(جوك) مدمن الخمر وزوجته لصة وأحفاده من محترفي الدعارة والمتشردين والمصابين بأمراض عقلية والأمراض التناسلية[2]. ودراسة اخرى اجراها (جودار) عن اسرة (كاليكاك) الامريكية. حيث تزوج كاليكاك بامرأة منحرفة اخلاقياً رزق منها بطفل شاذ أجتماعياً وذريته شاذة وقد تزوج مرة اخرى بامرأة شريفة رزق منها بأبناء عاديين.[3]

ودراسة اخرى اجريت في سويسرا على ذرية يرمز لها بإسم مستعار(زيرو) فتبين أن أغلب

---

1 - د. مأمون سلامة- مرجع سابق- ص177

2 - شملت هذه الدراسة سبعة اجيال لهذه الاسرة بلغ عددهم(709) أشخاص ومن خلال هذه الدراسة تبين أن (202) منهم من محترفي الدعارة و(142) متشرد و(77) مجرماً إرتكبوا جرائم مختلفة وعديدين غيرهم من المتسولين ونزلاء الملاجيء وعدداً آخر من المصابين بأمراض عقلية وامراض تناسلية ينظر: د. فوزية عبد الستار- مرجع سابق

3 - شملت هذه الدراسة (480) سلفاً لهذه العائلة ، تبين من خلالها أن مالايقل عن (274) شخصاً إتهم او أدين في اقتراف جرائم مختلفة من بينهم (37) حكموا بألاعدام ، كما تبين أن فرعاً من هذه العائلة يكاد يكون بأكمله من محترفي الدعارة والشواذ ومرتكبي الجرائم العامة

ينظر: د. جلال ثروت ود. محمد زكي ابو عامر- مرجع سابق- ص136

افراد الذرية كانوا من مدمني الخمر والمتشردين والمجرمين والمتخلفين عقلياً[1]. ونفس هذه النتائج توصلت اليها دراسة لإسرة(فكتوريا).

كما اجريت دراسات بخصوص اسر معروفة بالورع والاستقامة، منها اسرة الواعظ (جوناثان ادواردز) التي لم ينحرف أي فرد من افرادها، بل أن أغلبهم وصل الى مراكز كبيرة في امريكا. ان لدراسة شجرة العائلة اهميتها في بيان دور الوراثة في سلوك الأفراد لكن يؤخذ عليها بأنها تنقصها الدقة للاسباب الآتية :

أ-أنها تجاهلت قوانين الوراثة ذاتها لأنه كلما بعدنا عن الأصل وتعاقبت الاجيال ضعف دور هذا الأصل وتدخلت أصول اخرى اجنبية لها دور وراثي كدور الاصل إن لم يزد عنه.

ب-إن دراسة شجرة العائلة اهملت دور العوامل البيئية التي يعيش فيها افراد الاسرة وتأثيرها على السلوك الاجرامي.

ج-انها استندت الى حالات فردية ومختارة واستخلصت منها قانوناً عاماً. وهذا غير صحيح وذلك لأن المنهج التجريبي العلمي يقتضي دراسة عدد كبير من الحالات على اسس علمية وليس بطريقة تحكمية.

د-لو كانت الصفات الوراثية تنقل وراثة لما أرسل الله تعالى الانبياء والمرسلين لإصلاح البشر، إذ ما نقل وراثة ،لايمكن أن يغير بفعل الاّ الوراثة وهذا أمر محال، والحقيقة ان السلوك الانساني لايورث لأنه يدور بين الخير والشر والمسائل الروحانية لاعلاقة لها بالوراثة.

**2- الدراسة الإحصائية لأسر المجرمين:**

هذه الدراسة تبحث في حالات متعددة وغير منتقاة كما تمتد لتشمل بجانب الفروع جميع أقرباء المجرم كأبناء العم والعمة وأبناء الخال والخالة.

وتتم الدزاسة بأحد أسلوبين:

أ-اختيار عدد من المجرمين ثم البحث فيها اذا كان لدى اسلافهم او اقربائهم عيوب وراثية.

ب-اختيار عدد من الشواذ ثم بحث مدى تكرار الجريمة بين خلفهم واقربائهم. ويقصد بالعيوب الوراثية ظهور الامراض العقلية والنفسية وبعض الامراض المعدية وادمان الكحول

1 - د. يسر أنور ود. آمال عبدالرحيم عثمان- مرجع سابق-ص (172 - 173)

والمسكرات وتكرار الاجرام بين الاقرباء.

ويزيد من دقة هذه الدراسة بمقارنتها بمجموعة ضابطة من غير المجرمين او من غير الشواذ.

وقد أجرى العالم (ستمغل) دراسة على (195) من مجرمين خطرين و(166) من غير الخطرين و(177) من اناس غير مجرمين ودراسة (20) ألفاً من الاقارب والاسلاف.

وخلص الى ان نسبة ارتكاب الجريمة بين غير المجرمين لاتزيد على 5٪ وتزداد النسبة الى 32٪ بين اقرباء المجرمين الخطرين و66٪ مَنْ آباؤهم كانوا شديدي الاجرام ومدمني المسكرات وامهاتهم يعانون من ازمات نفسية[1].

وهناك دراسة قام بها الزوجان (اليانور وجيليك) على (500) طفل من المجرمين و(500) طفل من غير المجرمين ثبت ان نسبة ارتفاع الجرائم لدى آباء الاطفال المجرمين، ونفس الشيء بالنسبة للادمان على الخمر والمسكرات.

هذا وقد أسفرت الدراسات الاحصائية عن نتيجتين هما:

أ-أن اغلب المجرمين ينتمون الى أسر ينتشر فيها الادمان على تناول المسكرات والشذوذ العقلي والنفسي والانحراف بمختلف صوره.

ب_ان الاسر التي ينتشر فيها الشذوذ يسلك اغلب افرادها سبيل الجريمة، أي ان هناك علاقة بين الاجرام والشذوذ من جهة وبين الوراثة من جهة اخرى.

ان الدراسة الاحصائية تفضل على دراسة شجرة العائلة من حيث منهج البحث وانها تبرز دور عامل الوراثة بإعتباره عاملاً من عوامل الجريمة.

ولكن انتقدت الدراسة الاحصائية بكونها لم تقطع بأن الوراثة وحدها هي التي تؤدي الى اجرام الفروع، لأن العوامل البيئية المختلفة تساهم مع الوراثة في توجيه الابناء الى المسلك الاجرامي[2]. ويؤخذ عليها بأنها لم تبحث في أثر العوامل البيئية بجانب الوراثة على السلوك الاجرامي.

---

1 – د. يسر أنور ود.آمال عثمان– مرجع سابق– ص174

2 – د. فوزية عبد الستار– مرجع سابق– ص78

3- دراسة التوائم[1] :

ظهرت هذه الدراسة لتفادي الانتقادات الموجهة للدراسات السابقة فساهمت في بيان دور التكوين الفطري وبالتالي دور الوراثة المهيء للسلوك الاجرامي.

والتوائم هم الابناء الذين يجمعهم حمل واحد ووضع واحد وهم نوعان:

آ- توائم متماثلون او متطابقون : هؤلاء ينشؤون عن بويضة واحدة لقحها حيوان منوي واحد يكونون متساوين في خصائصهم الوراثية ومتشابهين في ملامحهم الخارجية والخصائص النفسية العضوية سواء أكانت تلك الخصائص طبيعية أم مرضية.

ب-توائم غير متماثلين او غير متطابقين: هؤلاء ينشؤون عن أكثر من بويضة واحدة. لايصل التشابه بينهم الى درجة التشابه في النوع الأول فهم لايختلفون عن بقية الاخوة والاخوات الاكبر او الاصغر منهم سنا.

تقوم هذه الدراسة على اساس التمييز بين التوائم المتطابقة من ناحية والتوائم غير المتطابقه من ناحية اخرى وفي نطاق كل فئة تتم مقارنة سلوك كل زوج من التوائم.

فبالنسبة للتوائم المتماثلة اذا كان احدهما لديه ميل او استعداد اجرامي فلا بد ان يتوافر هذا الاستعداد لدى الآخر، فإن ثبت ان إجرامهما متماثل ثبتت انتقال الميل الاجرامي بالوراثة من السلف الى الخلف.

اما اذا اختلف اجرامهما فذلك يعني انعدام الصلة بين الوراثة والاجرام.

ان أول من أجرى هذه الدراسة العالم (لانج)عام(1929) الذي توصل الى أن إجرام التوائم المتماثلين متوافقٌ بنسبة كبيرة جداً تفوق حالات التنافر، أما التوائم غير المتماثلين فكانوا متنافرين في سلوكهم الاجرامي بنسبة كبيرة تفوق حالات التوافق[2].

وذات النتائج توصلت إليها الدراسات التي قام بها كل من (لاجراس، وروزانوف، وكرانز، وستمغل)[3].

---

1 - ينظر: د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص(128 - 130)

2 - أجرى (لانج) دراسته على (13) زوج من التوائم المتماثلين، و(17) زوج من التوائم غير المتماثلين، وإنتهى الى ان (10) متوافقين في مسلكهم الإجرامي (3) غير متوافقين من بين التوائم المتماثلين، ويوجد(2) متوافقين في مسلكهم الاجرامي ، و(15) غير متوافقين من بين التوائم غير المتماثلين.

3 - قام (لاجراس) عام(1932)بدراسة أربع حالات من التوائم المتماثلين ، وخمس حالات من التوائم غير المتماثلين، وخلص الى ان التوائم المتماثلين كانوا متنافرين في مسلكهم الاجرامي. وفي عام (1934) أجرى (روزانوف) أبحاثه على (37) زوج من التوائم المتماثلين و(28) من التوائم غير المتماثلين، فثبت=

ويتبين من الدراسات الجارية في هذا الخصوص بأن الوراثة تلعب دوراً حاسماً في الدفع الى الجريمة بدليل توافق أغلب التوائم المتماثلة في سلوكهم الاجرامي. ولكن هناك من علماء الاجرام من يفسر هذا التوافق على اساس وحدة البيئة والظروف التي يعيش فيها التوائم المتماثلون، غير ان هذا الاتجاه مردود من حيث ان نتائج الدراسات التي اجريت على التوائم الذين يعيشون في بيئة وظروف خارجية متماثلة أو متقاربة، اثبتت انه يوجد لدى اغلبهم تنافرٌ في المسلك الاجرامي، وفي حالات قليلة كانوا متوافقين، واذا كانت البيئة هي العامل المؤثر في الاجرام لوجب ان يتوافق جميع التوائم متماثلون وغير متماثلين في مسلكهم الاجرامي.

**تقييم الدراسة:**

على الرغم من النتائج التي توصلت اليها دراسة التوائم في مجال السلوك الاجرامي، فانها إنتقدت من النواحي الآتية[1]:

آ-إعتمدت الدراسة على حالات قليلة ومنتقاةًمما يخالف اسلوب الاحصاء العلمي السليم

---

= لديه ان (25) زوجاً من التوائم المتماثلين متفقون في مسلكهم الاجرامي، و(12) زوجاً غير متوافقين، أما التوائم غير المتماثلة فكان منها (5)ازواج متوافقة في مسلكها الاجرامي ، و(23) زوجاً غير متوافقين كذلك اجرى (كرانز) عام (1936) دراسة على (32) زوجاً متماثلاً، و(43) زوجاً غير متماثل، فكان من المتماثلين (20) زوجاً متوافقين في مسلكهم الاجرامي، و(12) زوجاً غير متوافقين، أما غير المتماثلين فكان منهم (23) زوجاً متوافقين، و(20) غير متوافقين.أما (ستمبفل) فقد قام في عام(1936)بدراسة على (18) زوجاً من التوائم المتماثلين، و(19) زوجاً من غير المتماثلين، وانتهى الى ان (11) زوجاً من التوائم المتماثلين متفقون في مسلكهم الاجرامي،و(7) غير متوافقين،أما التوائم غير المتماثلين فمنها (7) متوافقون في مسلكهم الاجرامي، و(12) غير متوافقين.

ويتضح من هذه الدراسات أن نسبة التوافق بين التوائم المتماثلة تصل الى (67،3٪) ونسبة التنافر بينهم (32،7). أما التوائم غير المتماثلة فإن التوافق بينهم لايتجاوز (33٪) بينما نسبة التنافر تصل الى (67٪) وفي دراسة اخرى أجراها(ستمبفل)على التوائم بين المجرمين العائدين، فوجد ان من بين (30) زوجاً من التوائم المتماثلة (26) زوجاً متوافقين في مسلكهم الاجرامي أي بنسبة( 6و86٪) و(4)منهم غير متوافقون أي بنسبة(4و13٪) ووجد أن من بين (26) زوجاً من التوائم غير المتماثلين، أن (10)منهم متوافقون في مسلكهم الاجرامي، أي بنسبة (38،5٪)، و(16) غير متوافقين، أي بنسبة (41،5٪) .

1 - ينظر في ذلك:

د. فوزية عبد الستار- مرجع سابق- ص80/ د. عوض محمد عوض- مرجع سابق- ص142/ د. مأمون محمد سلامة- مرجع سابق-ص182

الذي يتطلب الرجوع الى عدد كبير من الحالات المختارة على أساس علمي.

ب-تصنيف التوائم امر مشكوك فيه، إذ من الصعب تحديد ما اذا كان التوائم ناتجين عن بويضة واحدة او اكثر من بويضة.

جـ-أثبتت الدراسات عدم التوافق التام في المسلك الاجرامي بين التوائم المتماثلة. وعلى أساس ذلك فليس من الصحيح القول بأن الوراثة هي العامل الوحيد في ظاهرة الاجرام، وإنما لابد من أن تتفاعل معها عوامل أخرى بيئية وغير بيئية لإنتاج هذه الظاهرة، فالوراثة دورها محدد بأنها تنقل من السلف الى الخلف الإستعداد الاجرامي وهذا الاستعداد لوحده لايدفع الى الجريمة، وإنما يظل كامناً الى ان تتوافر من الظروف المحيطة والعوامل المناسبة التي تتفاعل معه فيتحول الى مسلك إجرامي.

## -المطلب الثاني-
## ((الجنس))

ان المرأة لاتختلف عن الرجل الاّ مايتعلق بالتكوين العضوي والمكتسبات من الهيئة الإجتماعية، ولهذه الأسباب دلت الاحصاءات الجنائية على ان الجرائم التي تقترفها النساء أقل بكثير من جرائم الرجال[1] كما دلت الاحصاءات الجنائية على إختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجال من حيث الكم والنوع والوسيلة.

**اولاً : من حيث الكم:**

أثبتت الدراسات والاحصاءات الجنائية وخاصة التي قام بها علماء الاجرام، بأن إجرام النساء اقل بكثير من اجرام الرجال. وقد وصل الى نسبة تتراوح بين خمس الى عشر اجرام للرجال أو أكثر، وقد أثبت العالم (جرانيه) بإحصائية جنائية أن نسبة إجرام المرأة في فرنسا لعام 1902 وصل الى (13٪)، وفي عام 1968 كانت هذه النسبة (12/ 1) فيما يتعلق بالأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية، وفي المانيا الغربية وصلت نسبة إجرام المرأة الى(16٪)، وفي

1 - د. محمد شلال حبيب- مرجع سابق- ص179

أمريكا وصل الى (15٪)[1].

كما أشارت الإحصاءات الى أن إجرام النساء يزداد في فترات الحروب، كما ان المرأة يزداد إجرامها كلما لعبت نفس الدور الذي يلعبه الرجل في مضمار الحياة الأجتماعية، فمشاركة المرأة للرجل في مشاق الحياة. ولعبها دوراً إجتماعياً لامشروعاً كتناول المخدرات والمسكرات ولعب القمار، كل هذا سوف يزيد من نسبة إجرام المرأة، ودليل ذلك الفرق الكبير بين إجرام النساء وإجرام الرجال في المجتمع العراقي، وذلك لأن المرأة العراقية لم تلعب دور المرأة الغربية في ممارسة الظواهر الأجتماعية اللامشروعة، كما ان سلوكها محكوم بكثير من التقاليد والقيم التي يمتاز بها مجتمعنا العراقي، لذا تمخضت الدراسة الاحصائية عن ان اجرام الرجال يفوق بكثير اجرام النساء، حيث بلغت النسبة المئوية لأجرام المرأة في العراق لعام 1979 (11.1٪)[2].

كذلك الحال بالنسبة للمرأة اليابانية نظراً لأن مشاركتها في الحياة الجتماعية اقل دوراً من الرجل لذلك فإن نسبة اجرامها اقل من اجرام الرجال حيث بلغت (6.1٪) للفترة من عام 1925 - 1930[3].

ذهب بعض العلماء الى تبرير ذلك بأن الاختلاف الكمي في نسبة الجرائم هو مجرد اختلاف ظاهري وليس حقيقي لأن اغلب النساء يرتكبن جرائمهن في الخفاء او كونهن السبب في الجرائم التي يقترفها الرجال.[4]

**ثانياً: من حيث النوع:**

ان المرأة تتميز بعاطفة شديدة تندفع وراءها في القيام بالأفعال والتصرفات ، وهذا ماأثبته علماء النفس حيث ان عاطفة المرأة الشفافة سرعان ماتتأثر وتضطرب وتزداد انفعالاتها او تختل حالتها النفسية مما تدفع المرأة الى اقتراف اخطر الجرائم[5].

---

1 - ينظر في ذلك:
د. يسر أنور ود. آمال عبد الرحيم- مرجع سابق- ص(184-183)

2 - د. محمد شلال حبيب- المرجع السابق- ص181

3 - د. يسر أنور ود. آمال عبد الرحيم عثمان- مرجع سابق- ص( 184-183)

4 - د. محمد شلال حبيب- مرجع سابق- ص182

5 - وهذا مايفسر اصابة المرأة بمرض الهستيريا بنسبة اكبر من اصابة الرجل
ينظر في ذلك : د. علي كمال- النفس انفعالاتها أمراضها وعلاجها- ط-1 بيروت--1967 ص(-235 264)

ويمكن القول ان المرأة لاتميل الى استخدام العنف في ارتكابها للجرائم، وانما ترتكب الجرائم السهلة والبسيطة كالقتل بالسم او الحرق.

وفي هذا المجال ان المرأة لاتتسم بالوسطية فهي ان احبت اعطت وان كرهت أذت، وبهذا فان المرأة تقدم على ارتكاب نوع من الجرائم لايقدم عليها الرجل كالجرائم التي تمس الاسرة مثل جرائم الاجهاض هروباً من العار الاجتماعي لاقترافها جريمة الزنا، وجرائم قتل الاولاد غير الشرعيين إتقاءاً للعار، وكذلك جرائم القتل بالسم، وجرائم السرقات البسيطة وبصفة خاصة من المحلات الكبيرة او اخفاء الاشياء المسروقة، وجرائم هجر العائلة، وتحريض الصبيان على الفجور[1]. ومن جهة اخرى هناك جرائم يقل وقوعها من النساء فالرجال يتفوقون في القدوم على ارتكابها مثل جرائم العنف والسرقة باكراه والجرائم التي تحتاج الى قوة عضلية[2]. ويجدر الاشارة الى أن الدراسات العلمية أثبتت بأن الغضب من سمات المرأهة، لأنه يدخل في تركيبها النفسي والعضوي لذا يدفعها لأرتكاب جرائم آنية.

ثالثا: من حيث الوسيلة:-يغلب على إجرام النساء إستخدام الحيله والخديعة والدهاء، بينما يغلب على إجرام الرجال إستخدام العنف والأعتماد على القوة العضلية.

**تفسير الاختلاف بين إجرام المرأه وإجرام الرجل:**-حاول بعض العلماء إنكار وجود

1 - دلت الدراسة الاحصائية في العراق على النسب المئوية للجرائم المرتكبة من قبل المرأة وهي كالآتي:
- الجرائم التي تمس الاسرة (44،09٪)
- الجرائم المتعلقة بالبنوة ورعاية القاصر وهجر العائلة (30،43٪)
- القذف والسب (21،14)
- إخفاء اشياء متحصلة عن جريمة (9،13٪)
- السرقة (5،54٪)
- الأعتداء على الموظفين (5،24٪)
- القتل (5،14٪)
- خيانة الامانة (4،29٪)
- المساس بسير القضاء (3،97٪)
- لعب القمار صفر
- جرائم السكر صفر

ينظر: د. محمد شلال حبيب- مرجع سابق- ص(183 - 184)

2 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص153

إختلاف كمي بين إجرام الرجال والنساء بالرغم من تأكيد الإحصاءات لهذا الأختلاف، حيث أشاروا الى حجج مختلفة وكما يأتي:-

1-هناك من يرى أن السبب في ذلك الإختلاف هو أن الإحصاءات السابقه تسقط من حسابها ما تمارسه النساء من دعارة اذ لايعتبر هذا النشاط من الجرائم في بعض الدول ، حيث انه في حالة اضافة الدعارة لجرائم النساء لتساوى اجرام النساء باجرام الرجال لكن هذا التفسير غير صحيح لسببين هما:

أ- ثبت دائماً انخفاض اجرام المرأة عن اجرام الرجل حتى في البلاد التي اعتبرت فيها الدعارة جريمة.

ب- مادام هذا النشاط (الدعارة) لايعتبر جريمة فإن محاولة ادخاله ضمن السلوك غير المشروع يعتبر عملاً غير قانوني وبعيداً عن الاسلوب العلمي[1].

2-ذهب آخرون الى ان الاحصائيات الخاصة والمبينة لارتفاع اجرام الرجال عن اجرام النساء فيه عيوب، وخاصة فيما يتعلق منها (بالرقم الاسود)أو(الرقم المطموس) لان نسبة من جرائم النساء لاتعلم بها السلطات بسبب قدرتها على اخفائها، كما ان الكثير من المجني عليهم لايلجأون الى السلطات للتبليغ عن جرائم النساء. وفي احيان كثيرة يتهاون البوليس في ملاحقة جرائم النساء وتسجيلها.

ولكن مع ذلك فإن الجرائم قليلة اذا ماقورنت بالجرائم التي يبلغ عنها. فضلاً عن ذلك انه لو أضفنا نسبة هذه الجرائم الى الجرائم المبلغ عنها فسيظل اجرام النساء اقل من اجرام الرجال.

3- حاول بعض العلماء ارجاع الفارق في نسبة الاجرام الى ان كثيراً من الجرائم التي يرتكبها الرجال سببها النساء. حيث دلت الاحصائيات على ان المرأة سبب في جرائم الاخلاق بنسبة ٪40 ، و٪20 في جرائم القتل، و٪10 في جرائم السرقة، فإذا اضيفت هذه النسبة الى جرائم النساء لتغيرت النسبة بين اجرام النساء واجرام الرجال.

لكن هذا القول يفتقر الى السند القانوني لأنه لايمكن ان يسند الى المرأة فعل لايعده القانون جريمة ، حيث لايجوز الاعتداد به عند بيان حجم اجرام النساء مهما قيل بأنها

---

1 - د.عوض محمد- مرجع سابق- ص163/ د.فوزية عبد الستار- مرجع سابق- ص92

الدافع وراء كثير من الجرائم لأن هذا القول يؤدي الى نتائج شاذة لايمكن التسليم بها.[1]

4- ذهب آخرون الى ان المرأة اكثر تديناً وافضل خلقا من الرجل، اذ تستجيب لتعاليم الدين وتتصف بالايثار والتضحية وتمتاز بالرقة والعطف والحنان مما تجعلها تحجم عن ارتكاب الجرائم.

لكن هذا القول لايستند على اساس علمي، فالمرأة كثيراً ماترتكب جرائم شهادة الزور وهي جريمة ضد تعاليم الدين. كما يكثر ارتكابهن الجرائم ضد اولادهن (الاجهاض- قتل الجنين) (وقتل الاولاد حديثي الولادة) وهذا يدل على ان المرأة ليست افضل خلقاً من الرجل.

5- فسر البعض قلة اجرام المرأة بسبب وضعها الاجتماعي لان المركز الاجتماعي للمرأة داخل المجتمع له تأثير كبير في تحديد اتجاه سلوكها الانساني خيراً او شراً ، فالمرأة دائماً تكون في كنف احد اقربائها (والدها- اخوها- زوجها) فلا تنزل الى معترك الحياة كالرجل ولا تتعرض بالتالي الى العوامل الخارجية التي تدفعها للاجرام. لكن كلما ازدادت مشاركة المرأة للرجل في تحمل الاعباء سلباً او إيجابا كلما ألجأتها الظروف الى السلوك الاجرامي كما هو الحال لدى الرجل. لأن الجريمة يصعب اقترافها إن لم يكن هناك احتكاك ومشاركة سلباً او إيجاباً مع الافراد الآخرين باستثناء بعض الافعال التي يطلق عليها جرائم (الدفاع الشرعي).

وبهذا فان سيادة القيم الفاضلة وحفاظ المرأة على انوثتها وتفرغها لامور الاسرة يؤدي هذا الى انخفاض نسبة الاجرام بالنسبة للنساء.

ان هذا الرأي فيه نوع من الصحة وليس مطلقاً لانه ثبت ان اجرام المرأة مازال اقل من اجرام الرجل حتى في الدول التي نزلت فيها المرأة ميدان الحياة العامة وزاحمت الرجل في تحمل اعباء المعيشة.[2]

---

1 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص154

2 - لوحظ ان نسبة ارتكاب المرأة للجرائم في اليابان اقل بكثير من الجرائم التي ترتكبها المرأة في المجتمعات الرأسمالية الآخرى كما في دول اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية واستراليا بسبب دخول المرأة المبكر في هذه الدول لميادين العمل المختلفة على حساب واجبها الاساسي المتمثل في العناية بشؤون الاسرة والعمل على كل ما من شأنه تحقيق الرفاهية والسعادة لبيت الزوجية.
ينظر: د. يسر أنور ود. آمال عبدالرحيم عثمان- مرجع سابق- ص184

كما ان منطق هذا الرأي يؤدي الى نتيجة وهي ان اجرام النساء المتزوجات اقل بكثير من اجرام النساء غير المتزوجات على اساس ان المرأة المتزوجة دائماً في حماية زوجها ، ومع ذلك فالاحصائيات دلت على ان اجرام المتزوجات اكثر من اجرام غير المتزوجات ، وعلى هذا لايصح ان تكون العوامل الاجتماعية وحدها سبباً لتفسير قلة اجرام النساء عن اجرام الرجال.

6-ذهب رأي اخير الى ان إختلاف اجرام الرجال عن اجرام النساء، يعود الى الاختلاف في التكوين العضوي والنفسي لكل منهما.

فالمرأة من حيث التكوين العضوي اضعف من الرجل ومن ثم فان اجرامها يختلف كماً ونوعاً عن اجرام الرجل. وقد أجرى (كيتليه) دراسة لمقارنة جسم المرأة بجسم الرجل استخدم فيها وسائل القياس لمختلف المظاهر الداخلية والخارجية ، وتوصل الى ان قوة المرأة تعادل نصف قوة الرجل [1] واستناداً الى ذلك ذهب بعض العلماء الى تبرير معدل انخفاض نسبة الجرائم الخطيرة التي ترتكبها النساء والتي تتطلب جهداً بدنياً كبيراً. وكذلك تبرير عدم ميل النساء لاستخدام العنف في اقتراف الجرائم وذلك كون وظيفة المرأة فطرياً عدم ميلها للعنف كأن تكون في دور الحمل او الارضاع. كذلك ميل المرأة للاحتفاظ بأنوثتها ومحاسنها سبباً في عدم ميلها للعنف.

اما من الناحية النفسية فإن للعوامل النفسية اثر في سلوك المرأة الانساني، حيث ترتكب جريمة عندما تشعر بفقدان شيء من ذاتيتها او مما يختص بها سواء في العنصر الروحاني او المادي، فهي تقترف الجريمة كلما مست مشاعرها او تعرضت مصالحها للخطر.

فالمرأة تمر بأطوار تؤثر على نفسيتها تدفعها الى ارتكاب الجرائم وذلك في فترات الحيض والحمل والوضع والرضاعة وبلوغ سن اليأس. ففي هذه الفترات تتعرض المرأة لانفعالات مختلفة وتقلبات نفسية تدفعها الى ارتكاب الجرائم وبصفة خاصة جرائم الاجهاض وقتل الاولاد والسرقات البسيطة. واكدت ذلك الإحصاءات في فرنسا وانكلترا[2].

---

1 - د.فوزية عبد الستار- مرجع سابق- ص 103

2 - أشارت احدى الاحصاءات الى ان 63٪ من جرائم السرقة التي ارتكبتها النساء في فرنسا قد ارتكبتها وهي في حالة حيض، كما أشارت احصائيات اخرى الى ان 41٪ من مجموع جرائم النساء قد ارتكبت والجانيات في حالة حيض وذلك لأن وجود المرأة في هذه الحالة كثيراً مايترتب عليه إرهاق جسمي وعصبي لها يؤثر على طريقة تفكيرها نظراً لتأثيره الفيزيولوجي الداخلي ولهذا سماه البعض النزيف الحيضي. ينظر: د. فوزية عبدالستار- مرجع سابق- ص(103-102) د. رمسيس بهنام ود. علي عبد=

وعلى هذا الاساس فان كمية الجرائم تتناسب طردياً مع اضطراب عواطف المرأة واشتداد غضبها وهناك شواهد تدل على قسوة المرأة وارتكابها اعنف الجرائم واقساها اذا تضررت مصالحها الخاصة (قصة حذام مع ضرتها).(1)

يتمثل هذا الرأي بقدر كبير من الصحة حيث اثبتت الاحصائيات اختلاف اجرام المرأة عن اجرام الرجل من حيث النوع وكذلك في الوسائل وهذا يفسره اضطراب التكوين العضوي والنفسي لدى كل منهما.

ومع ذلك فهذا الاختلاف لايفسر الاختلاف في حجم اجرام النساء والرجال وإنما قد يترتب عليه تغيير في النوع والوسيلة.

لكن هناك من العلماء ذهب الى ان المرأة ليست اضعف من الرجل حيث اكدت الاحصائيات على ان متوسط العمر لدى المرأة اطول منه لدى الرجل ، كما ان المرأة تقاوم الأوبئة والامراض اكثر من الرجل وان نسبة وفاة المواليد من الاناث اقل منها لدى الذكور.

وملخص القول ان الجنس لايعتبر عاملاً اصلياً ومباشراً للاجرام، اما الاختلاف في اجرام النساء عن اجرام الرجال من حيث الكم والنوع والوسيلة يفسره الاختلاف في التكوين بينهما من ناحية والاختلاف في المركز الاجتماعي من ناحية اخرى.

---

= القادر القهوجي- علم الاجرام والعقاب- الاسكندرية -1986 ص121/ د. مارسيل لوكير- الوجيز في الشرطة التقنية- تعريب

د. بسام الهاشم- الدار العربية للموسوعات- بيروت - -1983ص22

1 - يسجل التاريخ القديم والحديث شواهد تدل على قسوة المرأة ومن ثم إرتكابها أعنف الجرائم وأقساها إذا تضررت مصالحها الخاصة، من تلك الحوادث ما اشارت اليها الابيات المشهورة عند النحاة:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ماقالت حذام

ألاياقومنا إرتحلوافسيروا فلو ترك القطا ليلاً لنام

فلولا المزعجات من الليالي لما ترك القطا طيب المنام

هذه الابيات قالها زوج المرأة المشهورة لدى الجميع، حيث اعتدت ضرة حذام فقطعت يد حذام، فما كان من حذام إلا ان اضرمت حجراً حتى صار لظى وعمدت الى رميه على وجه ضرتها وهي نائمة، فاستنجدت ضرتها بقومها، وقد عرفت حذام بفراستها بمجيء قوم ضرتها الى حربها

ينظر: شفاء الصدر في شرح شواهد القطر- مطبعة حجازي- القاهرة1335-هـ- ص-4 ابن هشام الانصاري- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب- بلاتاريخ- ص95

فالمرأة اكثر تأثراً من الرجل بالعوامل الاجتماعية المحيطة بها، فلوحظ ان المرأة تكثر جرائمها في فترات الحروب والازمات الاقتصادية.

## -المطلب الثالث -

## -السـن -

ان حياة الانسان تمثل سلسلة متصلة الحلقات تبدأ بمولده وتنتهي بوفاته وبين البدء والانتهاء يمر الانسان بمراحل مختلفة ينمو فيها تكوينه العضوي والنفسي ويتغير من حوله الوسط الاجتماعي، وهذا النمو والتغيير يتأثر بهما السلوك الانساني ويؤثران بالتالي على الظاهرة الإجرامية[1].

وقد واصل علماء الاجرام بحث مراحل العمر ومدى تأثيرهما على نسبة ارتكاب الجرائم ارتفاعاً وانخفاضاً، بالرغم من انهم لم يتفقوا على مراحل النمو الانساني[2].

اذ قسمها البعض على ثلاث مراحل:الطفولة- البلوغ- الشيخوخة[3].

في حين قسمها آخرون على اربعة مراحل : الطفولة- المراهقة والبلوغ- النضج- الكهولة(الشيخوخة)[4]، بينما اضاف آخرون مرحلة الشباب كمرحلة متوسطة بين المراهقة والنضج[5]. اما الفقه الاسلامي فقسمها الى:الصغير- الفتوة والشباب- الكهولة-

---

1 - د. علي عبد القادر القهوجي- علمي الاجرام والعقاب- مرجع سابق-ص63

2 - د.فوزية عبد الستار- مرجع سابق- ص(106-105)/ د. يسر أنور ود. آمال عبد الرحيم عثمان- مرجع سابق- ص188/ د. جلال ثروت ود. محمد زكي ابو عامر- علم الاجرام والعقاب- مرجع سابق- ص(148-145)

3 - د. مأمون محمد سلامة- اصول علم الاجرام والعقاب- مرجع سابق- ص(207-203)

4 - د. عوض محمد- مرجع سابق- ص173/ د. محمد محيي الدين عوض- مرجع سابق- ص167د. فوزية عبد الستار- المرجع السابق- ص97

5 - د. محمد خلف- مرجع سابق- ص(194-192)وهناك من قسمها الى سبع مراحل هي [الطفولة والمراهقة والنضوج المبكر والنضوج المتوسط والنضوج الكامل والسن الحرجة والشيخوخة]ينظر: د. أحمد عوض بلال- علم الاجرام (النظرية العامة والتطبيقات) دار الثقافة العربية- القاهرة- (1984-1985)- ط-1 ص (264-256)

الشيخوخة[1].

أولاً: **مرحلة الطفولة**: تمتد من الميلاد الى ماقبل البلوغ.

وفي الفقه الاسلامي تبدأ منذ الولادة حتى سن الثامنة عشرة من العمر وقد قسمت المرحلة حسب التغيرات الحاصلة فيها من النمو والادراك الى:

أ-قبل مرحلة التمييز( الصغير غير المميز): تبدأ منذ لحظة الولادة حتى سن السابعة من العمر.

ب-بعد مرحلة التمييز(الصغير المميز) : تقع بين سن السابعة من العمر حتى سن المراهقة. في هذه المرحلة (الطفولة) تتكون شخصية الانسان ، ويلاحظ بأن النمو العضوي (الفسيولوجي) ليست له علاقة بالاجرام فالطفل في بداية حياته يعتمد كلياً على امه ولايفهم الوسط الاجتماعي الاّ في سن متقدمة (السابعة او الثامنة) من عمره فمن هذه السن يبدأ بالمخالفة للخروج عن طاعة والديه ومعها تثار المشاكل التي يهتم بها علم الاجرام[2].

---

1 - فالصغير يسمى بالغلام حتى البلوغ وهذه المرحلة تقسم الى قسمين : صغير غير مميز دون السابعة، وصغير مميز من السابعة حتى البلوغ، ويعرف البلوغ بالمتغيرات الفسيولوجية التي تطرأ على الصغير كأحتلام الصبي وحيض البنت، أما مرحلة الفتوة والشباب فتبدأ من سن التاسعة عشرة الى الثلاثين، ومرحلة الكهولة تبدأ من سن الثلاثين الى الخمسين ومرحلة الشيخوخة تبدأ من سن الخمسين الى نهاية العمر. ينظر: الاشباه والنظائر لإبن نجيم وشرحه غمز العيون والبصائر للحموي- ج-2 ط1 - القاهرة- بلاتاريخ- ص135

د. عبدالكريم زيدان - الوجيز في اصول الفقه- ط-1 دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع- بغداد ( 1383هـ- 1962م) - ص81

2 - د. علي عبد القادر القهوجي- علم الاجرام والعقاب- مرجع سابق- ص163

وقد ذهب البعض الى ان الجرائم تتركز في ثلاث مراحل من العمر وهي :

المرحلة الاولى : بين سن الثالثة والسادسة من العمر

المرحلة الثانية : بين سن الرابعه عشرة والسادسه عشرة من العمر

المرحلة الثالثة : بين سن الثانية والاربعين والخامسة والاربعين من العمرمعللين ذلك بخضوع العقل والنفس خلال هذه المراحل لنزعات شهوانية متعددة بسبب تحول بعض الغرائز الفطرية وتغير قوة الذات. ينظر : د.عمر السعيد رمضان- دروس في علم الاجرام- دار النهضة العربية- بيروت- -1972 ص75/ د. إسحاق ابراهيم منصور- الموجز في علم الاجرام والعقاب- ديوان المطبوعات الجامعية- =

وهذا ما أكده الفقهاء المسلمون حين بينوا بأن الانسان يولد على الفطرة، ولكن الاستعداد نحو الخير أو الشر يولد وينمو مع الانسان حيثما نما[1]. وبذلك فإن الظاهرة الاجرامية لايحتمل وقوعها من الصغير الا بعد سن الخامسة من العمر.

ان مرحلة الطفولة قبل التمييز مرحلة في غاية الخطورة لانها تمثل بداية الاستعداد لدى الطفل لتأثره بما يدور حوله في البيئة، لأن الطفل في هذه المرحلة يقلد من حوله فإن كان من يقلده صالحاً وقوياً وذا أخلاق فاضلة تأثر به واصبح سلوكه قوياً والا انحدر في زاوية الانحراف. اما الطفل الذي تجاوز سن السادسة من العمر فتتشعب مصادر لديه من المدرسة كمناهج والقائمين على شؤونها وسلوك التلاميذ وكذلك الاطفال الذين يختلط بهم في الشارع، ولكن الطفل لازال لم يميز بين الخيروالشر فإن المسؤولية هنا تقع على الوالدين، ولذا فإن الشريعة الاسلامية حثت الابوين على توجيه الصغير وتربيته على اسس قويمة مصداقاً لقوله تعالى ((من قتل نفساً بغير حق او فساداً في الارض فكأنما قتل الناس جميعاً))[2] وقوله تعالى ((السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما نكالاً من الله والله عزيز حكيم))[3] وقوله تعالى ((لاتبغ الفساد في الارض ان الله لايحب المفسدين))[4].

كما اكدت الشريعة الاسلامية على القدوة الحسنة في التربية والتوجيه إذ ان قول الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)(كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)[5] يؤكد هذه الحقيقة اذ ان الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع في اهله وهو مسؤول

---

= الجزائر- -1979 ص52ولكن هناك اتجاهاً يرى عدم ادخال مرحلة الطفولة في الظاهرة الإجراميه نهائياً، فقبل بلوغ الطفل سن التاسعة لايمكن ان تظهر في حياته افعال اجرامية، وحتى بعد بلوغه سن الثانية عشرة من العمر فان هذه الافعال لاتظهر الاّ على سبيل الاستثناء، وحجة هذا الاتجاه تكمن في ان معظم القوانين الجنائية لاتسمح بمساءلة الحدث جزائياً الاّ اذا كان قادراً على الفهم والادراك. ينظر: د. احمد عوض بلال- علم الاجرام- مرجع سابق- ص 257

1 يؤكد ذلك القرآن الكريم في سورة الشمس الآيات (8و8و9و10) ((ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها قد افلح من زكاها وقد خاب من دساها)).

2 - سورة المائدة الآية (32)

3 - سورة المائدة الآية (38)

4 - سورة القصص الآية (77)

5 - أخرجه البخاري ومسلم برواية عبدالله بن عمر (رض)

عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيتها.

هذا وقد اثبتت الدراسات النظرية والتجارب العلمية بأن الادراك يبدأ منذ سنة السابعة لذا فإن النظريات التربوية اخذت بقبول الاطفال في المدارس لمن بلغوا سن السادسة من العمر. ونلاحظ هنا ان الشريعة الاسلامية حثت الوالدين على تعليم ابنائهم الذين يبلغون سن السابعة من العمر الصلاة وعند بلوغهم العاشرة يمكن انزال العقوبات التأديبية بحقهم كاللوم والضرب البسيط[1].

وقد اكد هذا قول الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ((مروا أولادكم وهم ابناء سبع واضربوهم وهم ابناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع)).

ان هذه المرحلة مهمة لأنها تتسم بقدرة الصغير على التمييز والادراك بين الخير والشر

لأنه يحس بالالم عند فقدان الشيء ويحس بألم غيره.

ويجدر الاشارة الى ان التقدم العلمي ساهم في تقديم وسائل متنوعة واساليب لأجل توصيل المعلومات الى الصغار بشكل يتناسب مع وعيهم وادراكهم.

وعلى أية حال فإن الأحصاءات الجنائية لم تسجل عدداً يذكر من الجرائم التي يرتكبها الشخص في هذه المرحلة لكونها قليله[2] وذلك للاسباب الآتية[3] :

أ-ضعف تكوين الطفل خلال هذه المرحلة.

ب-قلة علاقاته الاجتماعي.

ج- ان أغلب القوانين تعتبر الطفل غير مسؤول عما يرتكب من افعال خلال كل او جزء كبير من هذه المرحلة.

د- شدة رقابة الوالدين على الصغير مقرونة بالعناية الفائقة به.

---

1 - د. محمد شلال حبيب- مرجع سابق- ص196

2 - تشير الاحصاءات الجنائية الى ان النسبة المئويه لأجرام الصغار غير المميزين في العراق لسنة 1979 بلغت (٪0،9).

ينظر: النشرة الاحصائية التي تنشرها دائرة الاحصاءات الاجتماعية، مسح الجريمة في مرحلة التحقيق. (عدا المخالفات) لسنة -1979 ص 156

3 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص 158

هـ- شعور الصغير بالقناعة وقلة المغريات لأن هذه المرحلة مرتبطة بالفطرة السليمة بل تمثل امتداداً له.

ثانياً: مرحلة الحداثة أوالمراهقة: هذه المرحلة تقع بعد مرحلة التمييز حتى سن الثامنة عشرة من العمر حيث تكون طويلة يتوسطها البلوغ وتشتمل على ثلاثة اطوار هي :

أ-طور ماقبل البلوغ: يبدأ من (11 - 12) سنة عند البنات.

ومن (13 - 14) سنة عند الذكور.

ويتميز بنمو القامة والعضلات وتغير الصوت عند الذكور وظهور الثديين عند الاناث.

ب-طور البلوغ : يبدأ في الثالثة عشرة سنة عند البنات.

والخامسة عشرة سنة عند الذكور.

يتميز هذا الطور بالمتغيرات الفسيولوجية الطارئة على الصغير كالاحتلام عند الفتيان وظهور الحيض عند الفتيات والقدرة على الزواج والانجاب.

ج- طور مابعد البلوغ: يتميز بإرتفاع الصدر وظهور الصفات الجنسية المميزة حتى سن (السادسة عشرة أو السابعة عشرة من العمر) عند الأناث وحتى سن الثامنة عشرة من العمر عند الذكور.

ان الفرد خلال هذه المرحلة يخضع لتأثير عاملين متعارضين هما التكوين النفسي الداخلي والظروف البيئية الخارجية ومن شأن هذا التعارض دفع المراهق الى إقتراف الجريمة[1]. وخاصة ان مرحلة المراهقة تتميز بصفة عامة بنشاط الغريزة الجنسية لدى المراهق ونمو حب المغامرة وتوهج ملكة التخيل وازدياد قوة العاطفة كل هذه العوامل تهيء الفرصة للاجرام[2] .

ان المراهقة في الفقه الاسلامي هو ماقارب مرحلة الاحتلام ولما يحتلم بعد[3]، في حين ذهب جانب من الفقه الى ان مرحلة المراهقة تبدأ من بلوغ الصبي سن الثانية عشرة من

---

1 - د. محمد شلال حبيب- مرجع سابق- ص 198

2 - د. رمسيس بهنام ود. علي عبد القادر القهوجي- علم الاجرام والعقاب- مرجع سابق- ص122

3 - الزاهر في غريب الفاظ الشافعي- صنفه ابو منصور الأزهري- الكويت -1979 فقرة 273 ص 186

العمر التي هي بمثابة سن التكليف بالمعروف ببلوغ الصبي دور الاحتلام او بلوغه سن الخامسة عشرة من العمر. في حالة عدم ظهور علامات الاحتلام[1].

في هذه المرحلة يصبح الصبي كالجواد الجامح لايستقيم الاّ بالفارس، لأنه في هذه المرحلة تنمو الغدد، وتضطرب الغرائز وتهيج، والرغبات تتدفق مما يحرص على اشباعها مع وجود الطاقة البدنية والشعور بالقوة وابتعاده عن الرقيب ، هذا مما يولد لديه الصراع الذي يعد منفساً لهذه الطاقات المكبوت.

لكن الصبي في المجتمعات المحافظة قد تختفي لديه هذه الظواهر لكونه مرتبطاً برقابة الله تعالى بحكم توجيه المربين له نحو الخير واشعاره بقرب الله تعالى منه.

ويمكن القول بأنه برغم ماقال به الفقهاء عن مخاطر هذه المرحلة لكن يمكن تجاوزها من خلال تعاون المربين من الاسرة الى المدرسة الى وسائل الاعلام (المرئية- المقرؤة- المسموعة) هذا كله من شأنه ان يؤدي الى ان يجعلوا من الصبي رجل المستقبل الذي يتأملونه خيراً، وعليه فإن من يمتثل لديه الوازع الاخلاقي والفضيلة فهو لايدع أمر الله فالالتزام به سيبعده عن مسلك الجريمة.

أما من انعدم لديه الوازع الاخلاقي فلايتورع عن ارتكاب الجرائم المخلة بالأخلاق والسرقة والاعتداء. وبهذا فإن العلم وحده لايقوى على التربية والتوجيه ، بل لابد ان يقترن بالتوجيه التربوي والخلقي إذ به يتخلى الانسان عن مبدأ الرذيلة والابتعاد عن الجريمة. ويؤكد هذا قوله تعالى ((فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى))[2].

اما من جانب الاحصاءات الجنائية فقد بينت بأن الاجرام يبدأ من سن الثانية عشرة من العمر ويزداد نسبياً مع ازدياد السن حتى سن الثامنة عشرة من العمر [3]

---

1 - الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان- مطبعة السعادة 1327هـ- المادتين -495/ 494 ص78

2 ـ سورة البقره من الآيه256

3 - تشير الاحصاءات الجنائية الى ان نسبة اقتراف الجرائم في هذه المرحلة مرتفعة جداً إذ تمثل عشرة اضعاف الجرائم المقترفة في مرحلة الصغير غير المميز ومرحلة الصغير المميز ففي مصر تشير الاحصاءات المعتمدة لعام 1982 ان عدد المتهمين بأرتكاب الجنح في ذلك العام لمن تتراوح اعمارهم بين (13و16) سنة، بلغ (2233) متهماً، و(2888) متهماً لمن تتراوح أعمارهم بين (16و18) سنة، في حين بلغ عدد المتهمين بإقتراف نفس الجرائم لمن هم أقل من (7) سنوات بلغ (273) متهماً، =

اما انواع الجرائم التي يرتكبها المراهقون فتشغل السرقة القسم الاكبر من اجرامهم وكذلك الايذاء البدني كالضرب والجرح والجرائم المخلة بالأخلاق[1].

**ثالثاً: مرحلة النضج**: تتمثل بالفترة مابين (18 – 25) سنة وتمثل اخطر مراحل العمر على الاطلاق اذ يرتفع فيها عدد الجرائم بشكل ملحوظ وهذه المرحلة تتوسطها مرحلة الشباب ففيها لايتوقف النمو ويتكامل فيها الجهاز العصبي، والظاهر ان مرحلة الشباب غير مستقلة وانما تلحق بمرحلة المراهقة لأنها لاتختلف عنها من حيث الاصابة بالامراض العضوية أو العقلية او النفسية.

ولخطورة هذه المرحلة (الشباب) فقد اهتمت بها القوانين والتشريعات ولاسيما الشريعة الاسلامية بما خصت به الشباب من توجيهات وارشادات تذكي ضمائرهم وتنقي انفسهم. وابرز مشاكل الشباب هو الجنس، وهو الغريزة التي اودعها الله في الرجل والمرأة ثم قدر حلها بأمر يسير ينسجم مع الكرامة الانسانية الا وهو الزواج الذي اباحته الشريعة، بل وحثت عليه حيث قال الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ((يامعشر الشباب من استطاع منكم الباء فليتزوج فإنه اغض للبصر وأحصن للفرج، فإن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء )).

وفي هذه المرحلة تزداد القوة البدنية والعقلية وهذا مما يجعل الشاب يشعر بالكمال ثم يصاب بالغرور الذي يوقعه في المشاكل منها حوادث السيارات ، وسبب ذلك اظهار القوة وحب السيطرة والانانية المتمثلة بحب الذات وعدم الاكتراث بمشاعر الآخرين. وان اساس ابتعاد الشباب عن الانحراف هو التقوى والزواج[2].

حيث قال تعالى(( ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون))[3].

---

= لمن تتراوح أعمارهم بين (16و18) سنة، في حين بلغ عدد المتهمين بإقتراف نفس الجرائم لمن هم أقل من (7) سنوات بلغ (273) متهماً، و(861) متهماً لمن تتراوح اعمارهم بين (7و9) سنوات و(3538) متهماً لمن تتراوح أعمارهم بين (9و11) سنة و(5431) لمن تتراوح أعمارهم بين (11و13) سنة.
ينظر : د. أحمد عوض بلال- علم الاجرام- مرجع سابق- ص (258-257)

1 – د. علي عبد القادر القهوجي– مرجع سابق– ص 158

2 – يراد بالتقوى التذكير بالاوامر والنواهي التي شعت عن الخالق لتكون للناس خير منهج ونبراس، إذ الاوامر هي النور والنواهي هي الظلام وشتان مابينهما.

3 – سورة الروم– الآية (2)

اما مرحلة النضج الحقيقية فتبدأ من (25) سنة وتمتد الى (50) سنة[1]، وتتمثل هذه المرحلة بالاستقرار في المجتمعات المعاصرة الذي قد يعاصره ضعف جسدي طفيف، كما يمكن ان يصاحب في نهايتها بعض المشاكل الجنسية[2].

وذلك لأن المجتمعات القديمة والريفية المعاصرة يتسم بها الاستقرار المبكر. اما المجتمعات المدنية فتتعلق مرحلة الاستقرار فيها على اكمال مرحلة الدراسة الجامعية والخدمة العسكرية. وسميت هذه المرحلة في الفقه الاسلامي بـ(النضج والكهولة).

ان هذه المرحلة يتحمل فيها الانسان المسؤولية وتتبلور شخصيته وعلى هذا الاساس يفترض ان تقل نسبة الجرائم لكن الاحصاءات الرسمية تدل خلاف ذلك حيث ان سبب زيادة الجرائم يرجع الى[3]:

أ-طول هذه المرحلة التي يتصل قسم منها بالطيش والشباب.

ب-قسم منها يتعلق بالمرحلة كالفشل في تحقيق الاستقرارالمادي او الوظيفي او العاطفي.

وبهذا فقد سجلت الاحصاءات بأن الفترة من (18 - 25) سنة تستأثر بثلث الاجرام تقريباً ويستمر معدل الاجرام بالارتفاع حتى سن (30) سنة.[4]

---

1 - لأهمية هذه الفترة وطول فترتها فقد قسمها البعض الى مرحلتين هما مرحلة النضوج المتوسط وتمتد الى سن الخامسة والثلاثين، ومرحلة النضوج الكامل وتمتد من سن الخامسة والثلاثين الى الخمسين. ينظر: د. احمد عوض بلال- علم الاجرام- مرجع سابق- ص (262 - 263) وهناك من يسمي هاتين المرحلتين بمرحلة الكبير الشاب من (25 - 35) سنة، ومرحلة الكبير الراسخ من (35 - 50) سنة، ينظر : د. عبود السراج- علم الاجرام والعقاب- دراسة تحليلية في اسباب الجريمة وعلاج السلوك الاجرامي- ط-2الكويت1430-هـ1983-م- ص223

2 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص 158
د. فوزية عبد الستار- مبادىء علم الاجرام- مرجع سابق- ص110

3 - د. محمد شلال حبيب- مرجع سابق- ص207

4 - دلت الاحصاءات الفرنسية لعام 1971 على ارتفاع نسبة الجرائم خلال هذه المرحلة إذ بلغت نسبة جرائم الاموال (52،72٪) وجرائم الاحتيال(24،96٪) وجرائم خيانة الامانة (23،83٪) من الجرائم الخاصة بالشيكات. وفي نطاق جرائم الاشخاص بلغت نسبة جرائم القتل العادي والقتل المشدد والضرب المفضي الى الموت (24٪) وجرائم الضرب والجرح العمد (40،10٪) وجرائم القتل المرتبطة بحوادث الطرق (41،71٪) وجرائم قيادة السيارة بدون ترخيص(43٪)0 =

هذا وتأخذ الجريمة بالهبوط تدريجياً إذا ماتكامل النضوج ، حيث يهبط بدرجة ملموسة إبتداء من سن الأربعين من العمر حتى يبلغ الانسان أشد عقلاً وجسماً حتى نهاية هذه المرحلة[1]. وتأكد هذا بقوله تعالى (حتى إذا بلغ اشده وبلغ أربعين سنة قال ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه)[2]. ثم تتضاءل الجريمة مابين سن الأربعين والخمسين من العمر. وذلك ان الانسان بعمر الخمسين يكون

---

= ينظر: د. فوزية عبد الستار- مبادىء علم الاجرام وعلم العقاب- مرجع سابق- ص 109
د. أحمد عوض بلال- علم الاجرام- مرجع سابق- ص (260-259)
وفي الكويت تشير احصاءات الادارة العامة للامن العام- ادارة السجون لعام 1975 ان مرحلة الشباب تستأثر بنسبة (٪65،1) من مجموع السجناء.
ينظر: د. عبود السراج- علم الاجرام وعلم العقاب- مرجع سابق- ص 224
أما في العراق فقد أشارت الاحصاءات الرسمية التي يصدرها الجهاز المركزي للاحصاء أن نسبة الجرائم التي أقترفها الشباب عدا المخالفات لسنة 1979 هي(٪25،87) .
ينظر:النشرة الأحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للأحصاء- مسح الجريمة في مرحلة التحقيق (عدا المخالفات) لسنة -1979 ص 156
كما بلغت نسبة حوادث المرور التي ارتكبها الشباب لنفس السنة (٪22،2)
ينظر: نشرة احصاء حوادث المرور المسجلة لسنة 1979 (عدا المخالفات) الجهاز المركزي للاحصاء- دائرة احصاء النقل والمواصلات- ص(98-96)0
- أشارت الاحصاءات الفرنسية الى ان نسبة المحكوم عليهم في فترة العمر من (25 - 35) سنة قد انخفضت عن مرحلة الشباب من (461) الى (371) كما انخفضت نسبة الجنح في مرحلة العمر ذاتها الى (٪28،25) بعد ان كانت في مرحلة الشباب (٪31،15) كما بلغت نسبة جرائم هذه المرحلة (٪22) من جرائم الاموال العادية والعنيفة، و(٪26،99) من جرائم الايذاء البدني و(٪25) من جرائم القتل المرتبط بحوادث السيارات، كما أشارت نفس الاحصاءات الى ان نسبة المحكوم عليهم في فترة العمر من (35 - 50) سنة لعام 1971 كانت (٪24،38) من مجموع الجنايات المرتكبة، وبالنسبة للجنح كانت النسبة (٪25،77) فيما يتعلق بالذكور و(٪30،65) فيما يتعلق بالاناث، كما هبطت جرائم الفعل الفاضح العلني الى (٪20) من مجموع جرائم الفعل الفاضح المقترنة.
ينظر في ذلك:
د. أحمد عوض بلال- علم الاجرام- المرجع السابق- ص (464-462)
وتشير الاحصاءات في الكويت بأن مرحلة النضج تأتي في المرتبة الثانية بعد مرحلة الشباب، إذ تمثل نسبة (٪22،5) من مجموع الجرائم.
ينظر: د. عبود السراج- المرجع السابق- ص 224
2 - سورة الاحقاف الآية (15)

مشمئزاً عن اقتراف الجريمة لضآلة الحياة في عينيه، أو لعجزه عن اقترافها روحياً أو بدنياً كردود فعل للأمور التي واكبته في الحياة والنوائب التي المت به والامراض التي اصابته، وقد يكون متمتعاً بسمعة حسنة أو ذا شخصية مرموقة، هذا ولأجل إبتعاد الانسان في هذه المرحلة عن طريق الانحراف لابد من خضوعه للتقوى والسعي والتوكل والقناعة[1].

أما النساء في هذه المرحلة فيزداد معدل الجريمة لديهن في الفترة مابين (40 - 50) سنة وهي تتعلق بما يسمى (سن اليأس) حيث يصاحبها اضطرابات نفسية وعصبية بالاضافة الى التغييرات الداخلية، اذ يؤثر كل ذلك على سلوكها ويدفعها الى ارتكاب الجريمة بنسبة اكبر.

أما بالنسبة لأنواع الجرائم فتتمثل بجرائم السرقة والاعتداء على العرض والاعتداء على الحياة وسلامة الجسم والاجهاض والجرائم غير العمدية والاحتيال وخيانة الامانة[2].

رابعاً: مرحلة الشيخوخة: تبدأ من سن الخمسين من العمر حتى انقضاء الاجل المحتوم، وتتسم بالطول الزمني المصحوب بالطوارىء المفاجئة للانسان، حيث يتميز الانسان بإزدياد الضعف في القدرات الجسدية وشدة الآلام وتصاحبها حالات عدم الاستقرار النفسي والقلق كالشعور بعدم الاطمئنان بسبب انتهاء الخدمة او اعتزال المهنة، ولهذه العلل تقل الجريمة كلما تقدم عمر الانسان.

تتميز هذه المرحلة بما يأتي:-[3]

أ-ان نوازع الشر تستمر بعد سن الخمسين من العمر لإستمرار النوازع والدوافع الاجرامية او نشوء نوازع جديدة.

فخلو قلب الشيخ من الوازع الديني ومخافة الله وشعوره بالوحشة والحاجة وعقوق الابناء والاحفاد له كل هذا قد يدفع الشيخ الى اقتراف الجريمة حقداً على المجتمع.

ب-ان نوازع الجريمة قد تتأصل في نفس الشيخ اذا لم يطهرها بمنهل الخوف من الله تعالى فضعفه ومرضه يدفعه الى اقتراف الجرائم بوسائل غير مباشرة معتمداً على خبراته

---

1 - د. محمد شلال حبيب- مرجع سابق- ص (208 - 212)

2 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص 159

3 - د. محمد شلال حبيب- المرجع السابق- ص(213 - 215)

الذهنية والفكرية معتمداً على التخطيط والتحريض وغيرها من الاساليب التي لاتحتاج للقوة البدنية.

اما الغريزة الجنسية فقد ذهب بعض الفقهاء الى اقدام الشيخ على ارتكاب الجرائم الجنسية في مرحلة ما بين (45 – 54) سنة وقد تظهر في فترة متأخرة ما بين (55 – 70) سنة[1].

ج- اثبتت الأحصاءات الجنائية الرسمية انخفاض نسبة الجرائم خلال مرحلة الشيخوخة عموماً ، حيث يستمر معدل الجريمة يالانخفاض ثم تسكن حركته تقريباً بعد سن الستين من العمر، كما لوحظ ان اجرام الشيوخ يقل نسبته عن اجرام المراهقين[2]. ومن سماته أنه لايلجأ الشيوخ الى جرائم العنف نظراً لضعفهم، حيث يغلب على اجرامهم الجرائم التعبيرية كالسب والقذف والاحتيال وخيانة الامانة وجرائم الاعتداءعلى العرض، حيث يكون المجنى عليهم غالباً من الاطفال[3]. ويمكن القول بأن الظاهرة الإجرامية تبقى متقدة مالم تتدخل عوامل لإطفائها، وخير معين في هذا السبيل هو التمسك بالقرآن الكريم وما اوصى به رسولنا الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) من التقوى والسعي والتوكل على الله والقناعة وصلة الارحام وطاعة الآباء والامهات، ويؤكد هذا قوله تعالى ((فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا في الارض وتقطعوا أرحامكم، أولئك الذين لعنهم

---

1 – د. رمسيس بهنام- علم الاجرام -مرجع سابق- ص (291-289)
د. فوزية عبد الستار- مبادىء علم الاجرام وعلم العقاب- مرجع سابق- ص 112
د. محمد خلف- مرجع سابق- ص 194/ د. يسر أنور ود. آمال عبدالرحيم عثمان- مرجع سابق- ص 193

2 – يحتل اجرام الشيوخ في الاحصاء المصري للسنوات الممتدة من (1930- 1939) نسبة (3،5٪) من مجموع المجرمين، وفي عام 1969 يمثل إجرامهم نسبة (4،1٪) من المجرمين0
ينظر: محمد البابلي بك- الاجرام في مصر- أسبابه وطرق علاجه- مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة- 1941- ص100
د. فوزية عبد الستار- مرجع سابق- ص111
أما في العراق فقد بلغت النسبة المئوية لإجرام الشيوخ لعام 1979 (11،48٪)
ينظر:
النشرة الاحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للأحصاء لسنة -1979 ص 156

3 – د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق-ص 159

الله فأصمهم وأعمى أبصارهم ))[1]. وكذلك قول النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ((إفشوا السلام وصلوا الارحام ))[2].

وعلى أساس ذلك يمكن القول بأن منزلة الشيوخ في مجتمعاتنا الإسلامية تختلف عما هي عليه في المجتمعات الاخرى، ولهذا فإن اقترافهم الجريمة بشتى أنواعها يكون بنسبة تقل كثيراً عن الذين يصارعون الفاقة والحرمان لوحدهم ويشعرون بالوحشة والوحدة والعقوق في مجتمعات حرمت من نعمة الخوف من الله تعالى. وخلاصة القول فيما سبق يتضح بأن الظاهرة الاجرامية تختلف من حيث الكم والنوع تبعاً لمراحل العمر المختلفة، ويفسر هذا الاختلاف التغييرات العضوية والنفسيةوكذلك الظروف البيئية التي تحيط بالانسان خلال المراحل المختلفة من العمر التي بمر بها. وفي كل الاحوال لايعد عامل السن من العوامل المباشرة التي تفضي الى السلوك الاجرامي، وانما هو عامل غير مباشر في إنتاج هذا السلوك، إذ هو يوقظ فقط مايصادفه من عوامل أخرى لها دور مباشر في الجريمة، أي أنه عامل مسهل لتأثير عوامل إجرامية اخرى[3].

## - المطلب الرابع -
## - التكوين العضوي والنفسي -

يقصد بالتكوين : مجموعة الصفات والخصائص التي تصاحب الانسان منذ ولادته أو تظهر عليه حال حياته، ولما كان الانسان كائناً مركباً من جسم وروح فإن تكوينه يتحلل الى تكوين عضوي وتكوين نفسيأ ولكل منهما خصائصه وصفاته المميزة، ولكن مع ذلك يكونان وحدة متجانسة يتأثر فيها كل منهما بالآخر، فيتأثر التكوين العضوي بأحوال التكوين النفسي، وبالمقابل يتأثر التكوين النفسي بظروف التكوين العضوي.

---

1 - سورة محمد الآيتين (22و23)

2 - محيي الدين أبي زكريا النووي الشافعي - رياض الصالحين - مصدر سابق - ص33

3 - د. رمسيس بهنام - مرجع سابق - ص126/ د. محمد زكي أو عامر - دراسة في علم الاجرام والعقاب - الدار الجامعية للطباعة والنشر - بيروت - -1982 ص146

**أولاً- العلاقة بين التكوين العضوي والظاهرة الاجرامية:**

يقصد بالتكوين العضوي: مجموعة الصفات الخلقية المتعلقة بشكل الاعضاء ووظائفها، وهذا التكوين قد يكون طبيعياً وقد يكون غير طبيعي. فالتكوين الطبيعي قد يرادف التكوين السوي أي الذي يتمثل في استواء الأعضاء الخارجية للانسانا واداء الاعضاء الداخلية لوظائفها الاعتيادية.

أما التكوين غير الطبيعي، فقد يتمثل في شذوذ في شكل الاعضاء الخارجية أو في اضطراب في أداء الاعضاء الداخلية لوظائفها الاعتيادية ويطلق على مثل هذا التكوين بـ((التكوين العضوي المريض)).

**1-أثر التكوين العضوي المعيب على الظاهرة الاجرامية:**حاول العالم الايطالي (لومبروزو) الربط بين الشكل الخارجي لأعضاء الجسم والاجرام، حيث عدد الاوصاف التي يتصف بها المجرمون عن غيرهم كشكل الجمجمة والانف والاذن والذقن والوجنتين وغيرها من الاوصاف الخارجية.

كما ذهب العالم الانكليزي (جورنج) الى ان المجرمين اقل حجماً وأخف وزناً من غير المجرمين، وأنهم يتميزون عنهم بالانحطاط الجسدي والعقلي. وذهب الى ذلك ايضاً العالم الامريكي (هوتون).

ولكن هناك أبحاث ودراسات قد نفت وجود تمييز يذكر بين المجرمين وغير المجرمين يمكن ارجاع السلوك الإجرامي إليه، حيث انه لاتوجد علاقة مباشرة بين الشذوذ في شكل الاعضاء الخارجية والظاهرة الاجرامية، غير ان هذا الشذوذ قد يؤثر على السلوك الانساني بصفة عامة ومنها السلوك الإجرامي ولكن هذا التأثير ضئيل وغير مباشر، أي ان تأثيره يظهر على الاحوال النفسية والظروف الاجتماعية، والتي قد تدفع بالإنسان الى سلوك ماهو مفيد له وللجماعة، كما قد تدفع به الى الانحراف. أما فيما يخص إضطراب وظائف الاعضاء الداخلية فيذهب بعض علماء الإجرام الى القول بوجود صلة وثيقة بين وظائف الاعضاء الداخلية وبصفة خاصة إفرازات الغدد وبين السلوك الإجرامي[1].

---

1 - يقرر علماء الطب بأن الغدد نوعان: غدد قنوية وغدد صماء. فالغدد القنوية تنقل افرازاتها عن طريق قنوات إما الى داخل الجسم كالغدد اللعابية والبنكرياس والكبد، وإما الى خارج الجسم كالغدد الدمعية والعرقية. =

وتؤثر افرازات تلك الغدد على إداء اجهزة الجسم لوظائفها المختلفة وبصفة خاصة الجهاز العصبي، وما يترتب على ذلك من ردود الفعل المختلفة في مواجهة المؤثرات الخارجية والتي تأخذ صور السلوك الانساني المتنوعة، ويؤثر الاضطراب أو الخلل الذي يصيب الغدد على التكوين العضوي والنفسي للجسم، مما يؤثر بالتالي على السلوك الانساني فيدفع به الى الانحراف وربما الى الجريمة[1].

وفي هذا المجال ذهب العالمان الايطاليان (بند) و (دي توليو) الى وجود علاقة بين الخلل في إفرازات الغدد وبين السلوك الاجرامي، وقد خلصت أبحاثهما الى ان مرتكبي جرائم العنف يشيع بينهم زيادة افرازات الغدة الدرقية.

ولاشك ان للغدد دوراً في التأثير على التكوين العضوي والنفسي للانسان، وإن أي خلل أو اضطراب من شأنه أن ينعكس على سلوكه فينحرف به وقد يدفعه الى الجريمة، ولكن هذا الدور يقف على مدى تقدم علم الغدد وتطوره وما توضحه نتائج هذا العلم من تأثير الغدد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على السلوك الانساني بصفة عامة، والجريمة بصفة خاصة.

2-**أثر التكوين العضوي المريض على الظاهرة الاجرامية:** يقصد بالتكوين العضوي المريض ذلك التكوين المصاب بأحد أعضائه أو أجهزته بمرض يقعده عن أداء وظائفه الاعتيادية، أي أن للمرض في هذه الحالة تأثير على التكوين العضوي يصاحبه تغيير في هذا التكوين، وينجم عنه إختلالٌ في أدائه لوظائفه، ويؤثر ذلك بالتالي على التكوين النفسي

---

= أما الغدد الصماء فتأخذ المواد الغذائية التي ينقلها اليها الدم وتقوم بتحويلها الى هرمونات ثم تعيدها الى الدم ليوزعها على اجزاء الجسم دون الاستعانة بقنوات أو أوعية ومثالها الغدد النخامية التي توجد في مؤخرة الرأس، والغدد الدرقية ومكانها في الرقبة والغدد فوق الكليتين والغدد الجنسية.
ينظر: د. فوزية عبد الستار- مرجع سابق-ص 111/د. عوض محمد عوض- مرجع سابق- ص210

1 - ان خلل الغدد قد يكون تكوينياً يصاحب الفرد منذ مولده، كزيادة او ضعف افرازات احد الغدد، أي تكون ذات تكوين معيب، وقد يكون عارضاً يصيب الانسان سليم التكوين في فترات معينة من عمره حيث تنشط خلالها افرازات الغدد احياناً او تقل احياناً اخرى، مثل نشاط الغدد الجنسية في فترة المراهقة او الشيخوخة، او نشاط الغدد بصفة عامة بالنسبة للمرأة في فترات الحمل أو الحيض.
ينظر: د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص 135

الذي يؤثر بدوره على تصرفات الفرد الاجتماعية ومنها سلوكه الاجرامي، كما أن المرض قد يؤثر على طاقة الفرد وقدرته على العمل مما يدفعه الى سلوك سبيل الجريمة لتدبير المال اللازم له وإشباع حاجاته المختلفة.

وتؤثر الامراض – بصفة عامة – على سلوك الافراد، الا أن هذا التأثير يختلف في مداه وعمقه بأختلاف نوع المرض، ومن اهم الامراض التي يكون لها علاقة بالسلوك الاجرامي هي : السل والزهري وإصابات الرأس والتهابات أغشية المخ.

أ-السل والزهري : دلت الابحاث التي أجراها كل من العالم الايطالي (دي توليو) والعالم البلجيكي (فيرفاك) على وجود علاقة بين مرض السل والجريمة، فقد أثبت (دي توليو) أنه يوجد مالايقل عن (203) من مرضى السل بين (1000) ألف مجرم أجرى عليهم البحث.

كذلك لاحظ (فيرفاك) في دراسة شملت (1613) مسجوناً بلجيكياً أن ٪10 منهم ينحدرون من عائلات مصابة بمرض السل.

ويرى (دي توليو) أن مرض السل يعد عاملاً مثيراً أو مهيئاً للسلوك الاجرامي، حيث يزيد هذا المرض من حساسية الاختلاف النفسي والوظيفي والاستعداد الاجرامي السابق[1].

فالشخص المريض بالسل شديد الحساسية، سريع الانفعال، مضطرب نفسياً، ضعيف الارادة، وهو لهذا تسهل إثارته مما يدفعه الى ارتكاب الجرائم وبصفة خاصة جرائم العنف، كما أن لمرض السل تأثيراً على الغرائز الجنسية للمريض مما قد يدفعه الى ارتكاب الجرائم الجنسية وجرائم العنف الذي يصل أحياناً الى القتل، مثل قتل الزوج نتيجة الغيرة المفرطة التي تسببها ظروف المرض وخشية العدوى.

وتترتب نفس النتيجة على الاصابة بمرض الزهري، حيث يصحب هذا المرض اضطرابات نفسية وعصبية ينتج عنها ضعف مقدرة المريض في السيطرة على تصرفاته، مما يسهل معه إقدامه على إرتكاب الجرائم، وخاصة إذا كان لديه إستعداد إجرامي سابق، وقد يكون تأثير مرض الزهري عارضاً يزول بزواله، وقد يظل هذا التأثير دائماً

1 – د. علي عبد القادر القهوجي– مرجع سابق– ص 136

على الرغم من زوال المرض.

ب-اصابات الرأس وإلتهابات أغشية الدماغ: تؤثر هذه الاصابات والإلتهابات على الحالة النفسية والعصبية للمريض بها، وقد يتأخر ظهور آثارها عدة سنوات بعد الشفاء منها.

وتعد الحمى الشوكية المخية من أخطر الإصابات التي تهم الباحث في علم الاجرام، إذ يصحبها تغيير في شخصية المريض، وبصفة خاصة عدم قدرته على التحكم في دوافعه وتصرفاته، وقلة الاحتمال لقيود النظام وسرعة الانفعال واللامبالاة والميل الى العنف.

وبصفة عامة تدفع إصابات الرأس وإلتهابات أغشية الدماغ المريض بها الى إرتكاب جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال والبلاغ الكاذب والجرائم المتعلقة بالآداب العامة[1].

**ثانياً: العلاقة بين التكوين النفسي والظاهرة الإجرامية:** يقصد بالتكوين النفسي مجموعة الصفات والخصائص التي تؤثر في تكوين الشخصية الانسانية وتكيفها مع البيئة الخارجية، ويساهم في نشأة هذه الصفات والخصائص عوامل مختلفة كالوراثة والسن والتكوين العضوي والصحة والمرض ومايحيط بكل ذلك من ظروف بيئية خارجية.

لابد من القول إبتداءً بأنه ليس هناك أشخاص يقعون حتماً في هاوية الاجرام لأن لديهم تكويناً نفسياً إجرامياً، وذلك أن الجريمة ظاهرة اجتماعية من خلق المشرع، وهي بالتالي متغيرة في المكان والزمان، ولكن هذا لايعني أن التكوين النفسي خلو من أي تأثير على السلوك الاجرامي، إذ يمكن عن طريق هذا التكوين تفسير السلوك الانساني إجرامياً كان هذا السلوك أو عادياً فالسلوك الانساني ماهو الاّ تعبير عن عوامل نفسية معينة تتحكم فيه وتعد بمثابة البواعث الدافعة اليه[2].

هذا وقد دلت التجارب على أن هناك صفات وخصائص نفسية معينة يكمن فيها الميل الى إرتكاب الجرائم كحالة عصبي المزاج، اي الشخص الذي يغضب لأتفه الاسباب، ولهذا يصبح من توافرت فيه مثل هذه الخصائص مصدر خطر جدي في أن ينقلب مجرماً إذا تهيأت

1 – د. علي عبد القادر القهوجي– المرجع السابق– ص137

2 – د. مأمون سلامة– مرجع سابق– ص 197

له بقية العوامل الأخرى وتضافرت على نحو يدفع فعلاً الى سلوك سبيل الجريمة[1].

وهذا يعني ان التكوين النفسي لايفضي بذاته الى الاجرام حتماً، وانما قد يكمن في هذا التكوين الاستعداد للاجرام ولايتحول صاحبه الى مجرم الاّ إذا حركته واثارته العوامل الاجرامية الآخرى. وبالنظر الى ان النفس الانسانية تقسم الى (الذكاء، والشعور، والارادة)[2]، لذا يقتضي منا بيان علاقة كل قسم من هذه الاقسام بالظاهرة الاجرامية.

1-**علاقة الذكاء بالظاهرة الاجرامية:** يعني الذكاء - في معناه العام - مجموعة القدرات والكفاءات التي تتميز بالتقاط الافكار والمعاني والقدرة على التعبير عنها، فهو ينطوي على ملكة تخزين الاحاسيس والانطباعات المختلفة وتجميعها ثم تحليلها وتنظيمها وترتيبها وإستخلاص الافكار والمعاني منها بعد ذلك. وأخيراً التعبير عنها، ولهذا يقال ان الذكاء يتكون من التذكر والتخيل والحكم.

وقد كان سائداً في القرن التاسع عشر الاعتقاد بوجود علاقة بين الاجرام والذكاء، حيث يرى (جودارد) أن أغلب المجرمين يتمتعون بمستوى ضعيف من الذكاء، ومن هذا الرأي كذلك (شوشارد)[3].

وعلى العكس من ذلك كان هناك من ذهب الى انكار وجود علاقة حقيقية بين مستوى الذكاء الضعيف والاجرام.

وقد اجريت ابحاث حديثة كشفت نتائجها عن ان المجرمين يتمتعون بمستوى ذكاء أقل قليلاً من المستوى العادي للذكاء الذي يتمتع به جمهور الناس. ويُستخلص من هذه الابحاث أن الاذكياء وغير الاذكياء يرتكبون الجرائم سواء بسواء[4]، الاّ أنه يلاحظ وجود جرائم معينة يكثر وقوعها من غير الاذكياء مثل التسول والتشرد والحريق العمد وبعض الجرائم المخلة بالأخلاق والسرقة وبعض الجرائم غير العمدية، ويرجع انتشار هذه الجرائم بين ضعاف العقول الى تسرعهم وعدم تقديرهم لعواقب الامور، وعدم قدرتهم على ضبط جماح غرائزهم، وبصفة عامة عدم قدرتهم على التكيف مع المجتمع.

---

1 - د. عوض محمد عوض- مرجع سابق- ص217

2 - د.رمسيس بهنام- مرجع سابق- ص73

3 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص139

4 - د. عوض محمد عوض- مرجع سابق- ص193

نخلص مما تقدم الى ان الضعف العقلي او التخلف العقلي لايعد سبباً للاجرام أو أحد عوامله، وانما كل مايمكن أن يعزى اليه هو إرتكاب ضعاف العقول جرائم نوعية معينة تتفق ومستواهم العقلي، كما ان للتكوين العقلي - بصفة عامة - تأثير على الناحية الشعورية سواء بالنسبة للغرائز أو العواطف[1].

2-**علاقة الشعور بالظاهرة الأجرامية** : يشمل الشعور الجانب الغريزي والجانب العاطفي ويتكون الجانب الغريزي من مجموعة الغرائز أو الميول الفطرية الكامنة في النفس والتي تدفع بالانسان الى إنتهاج سلوك معين.

فالانسان إما أن يتحكم في غرائزه وعدم إتيانه من السلوك الاّ مايتفق والقانون، وإما أن يطلق لغرائزه العنان وإشباعها بأي ثمن فيأتي من السلوك مايخالف القانون، حتى ولو كان هذا السلوك إجرامياً ، وعلى ذلك فإن أي شذوذ يصحب إحدى غرائز الانسان قد يدفع به الى إرتكاب الجريمة، ومن الملاحظ أن أهم الغرائز التي يهتم بها علماء الاجرام هي غريزة حب البقاء، وغريزة الاقتناء، والغريزة الجنسية أو التناسلية[2].

فقد تصاب غريزة حب البقاء بالشذوذ الذي يتمثل في الشراهة أي الميل الذي لاحد له الى الطعام، أو في العزوف عن الطعام والإحجام عنه، وقد يصل الشذوذ حد المغالاة في العجب بالنفس والاعتداد بالذات أو الحرص على الظهور بأكثر من الحقيقة، وكثيراً مايؤدي هذا الشذوذ الى ارتكاب جرائم الاعتداء على المال وبصفة خاصة السرقة، وكذلك جرائم الاعتداء على الاشخاص في صورة القتل والايذاء.

أما بالنسبة لغريزة الاقتناء فقد تصاب بشذوذ يأخذ صورة الميل الى جمع الاشياء وتكديسها وبصفة خاصة الاموال، أو العكس الاسراف والتبذير أو إستحلال مال الغير، وكثيراً مايؤدي هذا الشذوذ الى إرتكاب جرائم الاعتداء على الاموال كالسرقة والاحتيال وخيانة الامانة. وفيما يخص الغريزة الجنسية أو التناسلية فإن الشذوذ الذي يصيبها يتمثل في شراهة الإشتهاء الجنسي أو ضعفه أو إشباعها بصورة غير طبيعية، وكثيراً مايؤدي هذا الشذوذ الى وقوع الجرائم الجنسية كالاغتصاب وهتك العرض واللواط أو التعذيب.

---

1 - د. مأمون سلامة- مرجع سابق- ص190

2 - د.رمسيس بهنام- مرجع سابق- ص78 ود. فوزية عبدالستار- مرجع سابق- ص120

ويتضح مما تقدم ان شذوذ الغرائز يؤدي دوراً مهماً في تكوين السلوك الاجرامي، الاّ أنه يلاحظ ضرورة توافر عوامل أخرى تساعد على تكوين هذا السلوك، وذلك ان التكوين الشاذ للغرائز يمكن الحيلولة بينه وبين الاندفاع نحو الجريمة عن طريق الثقافة والتهذيب وماينشأ عنهما من غرائز ثانوية تتغلب على الغرائز الاساسية الشاذة[1].

أما الجانب العاطفي من الناحية الشعورية فيشمل مدى القابلية للانفعال والقدرة على الاحتمال، وهذا الجانب قد يشوبه الخلل أو الاضطراب الذي يترتب عليه بعض العقد النفسية، وأهم هذه العقد الشعور بالظلم أو الشعور بالذنب أو الشعور بالنقص. وقد تؤدي هذه العقد الى ارتكاب الجرائم لرد الظلم الذي يشعر به، أو لإمتصاص الشعور بالذنب أو لتعويض الشعور بالعجز. ان الشذوذ الذي يصيب الجانب العاطفي يعد شذوذاً أصيلاً، أي يصاحب الفرد منذ مولده ويطلق عليه علماء النفس(السيكوباتية)، وقد يصاب هذا الجانب بالأمراض كالقلق والأرهاق ، وهي عوارض تطرأ بعد الميلاد لأسباب داخلية أو خارجية قد تدفع بالمصاب بها الى الإجرام.

هذا ويقسم الاشخاص تبعاً لمدى انفعالهم ودرجة احتمالهم [2] الى :

- متلبدي العواطف: ويتميزون بالقسوة وجمود المشاعر وبرود العواطف فلا يتجاوبون مع الناس ولاتربطهم بهم أي مشاعر وجدانية ويتميزون بالانانية، ويرتكبون جرائم العنف كالقتل وقطع الطريق وهتك العرض.

-متقلبي الاهواء: ويتميزون بسرعة الاستقرار وسرعة الانتقال من النشاط الى الخمود، ومن السرور الى الحزن والكآبة، كما يتميزون بالثورة على الأنظمة القانونية، ولذلك يرتكبون جرائم يغلب عليها الطابع العاطفي وجرائم التسول والتشرد والدعارة والإدمان على تعاطي المخدرات.

-سريعي الإنفعال: ويتصفون بالإندفاع والميل الى الشجار فتسهل إثارتهم، ويكون رد فعلهم على هذه الاثارة عنيفاً غير متناسب معها، وغالباً مايرتكبون جرائم ضد الآداب العامة، ومنهم كذلك المكتئبون والموسوسون والطموحون والمتخوفون والخياليون والمتشككون[3].

---

1 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص141

2 - د. مأمون سلامة- مرجع سابق- ص 198 ود. فوزية عبدالستار- مرجع سابق- ص125

3 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص142

ويتضح مما تقدم ان الخلل او الشذوذ الذي يصيب الجانب العاطفي له دور كذلك في تكوين السلوك الاجرامي، الاّ أنه ليس العامل الوحيد، بل لابد ان تتوافر معه عوامل اخرى تدفع بالشخص الى ارتكاب الجريمة.

3-**علاقة الارادة بالظاهرة الأجرامية:** الارادة هي اهلية العزم والتصميم وإتخاذ القرار، وتتأثر الارادة بما يصيب العقل والشعور من عيوب، فالشذوذ العقلي أو الشعوري لابد أن يكون له أثر على إنعقاد الارادة والقرار الصادر عنها.

وقد تصاب الارادة بخلل او شذوذ يؤثر على حريتها في اتخاذ القرار فينتقص من قدر هذه الحرية، وتضعف قوة التحكم والسيطرة على النفس مما قد يفضي الى السلوك الاجرامي متى ما توافرت في الوسط المحيط العوامل الاخرى اللازمة لإنتاج هذا السلوك.

ومن عيوب الإرادة تخبط النفس بين رغبات متناقضة وإتجاهات متعارضة وعدم وضوح الرؤية أمامها، أو أن تكون أسيرة أوهام وأفكار متسلطة عليها لايستطيع الشخص الانفكاك منها، وقد تنطوي على رعونة وعدم تبصر بعواقب الامور وتقدير نتائجها[1]، وهذه العيوب تصاحب الانسان منذ مولده لذلك يكون شذوذ الارادة أصيلاً.

ولكن قد تتعرض الارادة بعد الميلاد للاصابة بأمراض تنقص من حريتها في الاختيار أو تعدم هذه الحرية تماماً، وتسمى هذه الامراض بالامراض العقلية. وقد دار النقاش بين علماء الاجرام حول وجود علاقة بين المرض العقلي والسلوك الاجرامي، حيث يميز العلماء بين أمرين:

الامر الأول: متعلق بمدى التوافق بين الاستعداد للاصابة بالمرض العقلي والاستعداد الاجرامي.

أما الامر الثاني: فيتصل ببيان اثر الاصابة الفعلية بالمرض العقلي على حرية الارادة وعلاقة ذلك بالسلوك الاجرامي.

ففيما يخص الامر الاول فقد تضاربت نتائج الابحاث التي اجريت لإثبات العلاقة بين السلوك الاجرامي والاستعداد للاصابة بالمرض العقلي[2].

1 - د.رمسيس بهنام- مرجع سابق- ص 86-85

2 - د. مأمون سلامة- مرجع سابق- ص 216/ د. عوض محمد عوض- مرجع سابق- ص222/ د. يسر انور ود. آمال عثمان- مرجع سابق- ص203
د. فوزية عبد الستار- مرجع سابق- ص130

فخلصت بعض الابحاث الى التأكيد على وجود مثل هذه العلاقة، حيث اجرى كل من (كنت) و (رودن) بحوثاً في (12) مستشفى للامراض العقلية في (بافاريا) بألمانيا وانتهيا الى ان مابين(20 و36٪ )من نزلائها من المجرمين المصابين بامراض عقلية، وكذلك أبحاث اخرى خلصت الى نتيجة مقاربة حيث كشفت ان (20٪) من نزلاء المصحات العقلية سبق ان حكم عليهم لارتكابهم جرائم، وان هذه النسبة اعلى من نسبة المجرمين الى الافراد العاديين، فهذه الابحاث وغيرها تبرز بوضوح عن وجود علاقة بين الاستعداد للاصابة بالامراض العقلية والاجرام. وبالمقابل توجد ابحاث اخرى انتهت الى نتائج متناقضة للنتائج السابقة حيث تنفي وجود صلة بين الاستعداد للاصابة بالامراض العقلية والاجرام. فقد دلت الاحصاءات التي اجريت في داخل السجون أن نسبة المصابين بأمراض عقلية الى مجموع النزلاء تتراوح مابين(2،1٪) في حين ان المصابين بتلك الامراض الى مجموع السكان أقل من نصف في المائة( 0،5٪)[1].

ان هذا التضارب في النتائج يؤدي الى القول ان الاستعداد للاصابة بالامراض العقلية لايعد سبباً أو عاملاً للاجرام، وان كان يمكن حدوث توافق بينهما، وذلك ان المراحل السابقة على ظهور أعراض المرض العقلي يكون لها اثر فعال وحاسم على الشخصية الانسانية والتي قد تدفع بصاحبها الى إنتهاج السلوك الاجرامي، فبعض الامراض العقلية الخطيرة (كإنفصام الشخصية والصرع) قبل ظهور اعراضها على المريض بها، تصاحبها تغييرات في نفسية الانسان قد تدفع به الى الاجرام، وبذلك يتضح ان العلاقة بين الاستعداد للاصابة بالمرض العقلي والاجرام علاقة غير مباشرة، حيث يؤثر فيها مراحل تطور المرض على التكوين النفسي فيدفع المريض الى الجريمة، بل قد يرجع الاستعداد للمرض العقلي الى عامل آخر كالوراثة في حالة الصرع، فلقد ثبت ان الابناء الذين يولدون من اصل مصاب بالصرع أكثر استعداداً من غيرهم للإصابة بهذا المرض ومايصاحبه من خلل في شخصياتهم قد يدفعهم الى الاجرام.

أما عن الامر الثاني (أثر الاصابة الفعلية بالمرض العقلي على حرية الارادة وعلاقة ذلك بالسلوك الاجرامي) فقد ثبت وجود علاقة بين الاصابة الفعلية بالمرض العقلي

1 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص 144

والاجرام، وأن هذه العلاقة مباشرة تؤثر على تصرفات وسلوك المريض أثناء المرض نفسه، وبعبارة اخرى فإنه لولا المرض العقلي ما اقترف المريض به الجريمة ، ومن قبيل ذلك (انفصام الشخصية، والصرع، وجنون الهوس، والاكتئاب، البارانويا، والهستيريا، والنيوراستينا)[1].

آ-**انفصام الشخصية والاجرام**: يعد انفصام الشخصية من اخطر الامراض العقلية الوظيفية، وكان يطلق عليه سابقاً ((الجنون المبكر)) لكثرة انتشاره بين الشباب بين سن (18 - 25 )سنة ، ويتميز هذا المرض بإنطواء صاحبه تدريجياً في عالم من الخيال وفقدانه كل اتصال بالواقع ويصحب ذلك بلادة في الشعور والانفعال، واختلال في التفكير، مع عدم الاتساق في التعبير والحديث وينتهي به الامر الى تفكك وإنحلال تام في الشخصية، وتتميز تصرفاته باللامبالاة سواء على مستوى الاسرة او العمل او الحياة الاجتماعية، فهو غير متكيف إجتماعياً، وغالباً ماتكون جرائم الشخص المصاب بهذا المرض من النوع البسيط كالتشرد او التسول او السرقة البسيطة، وقد يلجأ الى ارتكاب افعال تتسم بالعنف وبعدم التفكير والروية.

ب-**الصرع والاجرام**: يتميز المريض بالصرع بصعوبة الادراك واستعادة الذكريات وصعوبة في التفكير، ويصاب هذا المريض بالتشنج وفقدان الوعي الذي يطول امده، ويصاحبه حالة اضطراب الوعي وخداع الحواس فيعتقد في رؤية الأشياء أو سماع أصوات لاوجود لها، كما تضعف لديه قوة كبح جماح غرائزه فلايستطيع السيطرة عليها مما يدفعه الى ارتكاب الجرائم دون ان يذكر شيئاً فيما بعد عنها. وأغلب جرائم الشخص المصاب بهذا المرض تتمثل في الافعال المخلة بالحياء، والجرائم المخله بالأخلاق، والسرقة، والشروع في القتل.

جـ -**جنون الهوس والاكتئاب والاجرام**: يتصف المريض بهذا المرض بتناوب فترات الهلوسة والاكتئاب أو الميلانخوليا ويطلق عليه ايضاً (الذهان الدوري) كما يتميز المريض به بالافراط في الافكار والمشاعر والثرثرة في حالة الهوس، وتشتيت الفكر والقلق في حالة

---

1 ـ بخصوص الامراض العقلية ينظر:-
د. ضاري خليل محمود – أثر العاهة العقلية في المسؤولية الجزائية –ط-1 دار القادسية للطباعة – -1982 ص-52 88.

الاكتئاب، وقد تدفع حالة الهوس المريض بها الى ارتكاب اعمال العنف والتدمير والمساس بجسم الغير، وفي حالة الاكتئاب قد يلجأ المريض الى الانتحار للتخلص مثلاً من الشعور بالذنب.

د-**البارانويا والاجرام:** يتميز المريض بهذا المرض بتسلط فكرة أو مجموعة من الافكار على نشاطه وتصرفاته، فهو شخص عادي من جميع الوجوه الاّ حالة الاعتقاد بصدق افكاره ومعتقداته التي تسيطر عليه، واهم صور هذه الافكار والمعتقدات، اعتقاده بأنه مضطهد او عظيم، ويقود مثل هذا الاعتقاد الى الوقوع في الاجرام، فيرتكب جرائم الاعتداء على الاشخاص لاعتقاده بأن المجنى عليه يضطهده، وكما يرتكب الجرائم ضد الاموال مثل تدمير او حرق اموال احد الجيران لإعتقاده أنه يضطهده، وقد يدفعه احساسه بالعظمة الى تقمص شخصيات تاريخية او مشهورة ويتصرف كما لو كان صاحب الشخصية التي تقمصها، وقد يسبب له ذلك الوقوع في جرائم الاحتيال.

هـ-**الهستيريا والاجرام:** يرجع هذا المرض الى الصراع النفسي الحاد الذي يعيشه المصاب بهذا المرض بسبب الظروف التي يوجد فيها، فيتولد الانفجار الذي قد يكون في صورة هدوء وركود شديدين لايشعر المريض بعدها بالوسط المحيط به، وقد يتخذ صورة تشنجات او صراخ وبكاء او إغراق في الضحك.

واخطر انواع الهستيريا بالنسبة للاجرام حينما تكون الجريمة وليدة هذا الصراع النفسي فيندفع المريض الى ارتكابها تلقائياً، ويسمى هذا النوع بالهستيريا المتسلطة او التسلطية، حيث يشعر المريض بها الى دافع قوي يسيطر عليه ويدفعه الى الاتيان بسلوك اجرامي معين كالسرقة والقتل والحريق.

والمصاب بهذا النوع من الهستيريا قد يرتكب ابشع الجرائم واشنعها لمجرد لفت الانتباه اليه فقط، واكثر جرائمه الغش والاحتيال وشهادة الزور والبلاغ الكاذب.

و-**النيوراستينا والاجرام:** من أعراض هذا المرض الشعور بالتعب والارهاق الشديدين، وتضاؤل القدرة على العمل، وحساسية شديدة للمؤثرات المحيطة بالمريض كالصوت والضوء، كما يشعر المريض بالاكتئاب واليأس والتشاؤم فهذه الحالة من الانهاك العصبي والنفسي تدفع المريض بها الى ارتكاب بعض الافعال الاجرامية كالتسول والجرائم الجنسية والدعارة.

## - المطلب الخامس -
## ((السلالة))

يقصد بالسلالة مجموعة الصفات والخصائص التي تميز بين الجماعات الانسانية المختلفة أياً كان الاقليم الذي تقيم عليه.

فكل جماعة انسانية- سواء أكانت تشمل شعب دولة بأكمله أو جزءاً منه - تتميز بملامح خارجية من حيث طول القامة او قصرها ولون البشرة وشكل العينين والشعر، وخصائص عضوية ونفسية وفكرية نابعة من الوسط المحيط كالظروف الطبيعية (مناخ - تربة) والاقتصادية والثقافية والحضارية (تقاليد، عادات، معتقدات) وهذه الصفات والخصائص تتناقلها الاجيال المتعاقبة لكل جماعة وتصبح سمة تميزها عن الجماعات الإنسانية الاخرى، ولهذا قيل بأن السلالة وراثة جماعية ترث عن طريقها الجماعة خصائص وصفات الآباء والاجداد. وفي اطار العلاقة بين السلالة والاجرام، هناك حقيقة علمية لامراء فيها ولاجدال حولها ألا وهي أنه لايوجد دليل علمي يقطع بتوافر الاستعداد الاجرامي لدى سلالة بعينها، فالجريمة بأنواعها المختلفة تعرفها جميع السلالات وإن كانت نسبة كل نوع منها الى حجم الظاهرة الإجراميه الكلي يختلف من مجتمع لآخر تبعاً لتفاوت الظروف في المجتمعات المختلفة.

ومع ذلك فقد حاول بعض العلماء البحث في مدى علاقة السلالة بأنواع معينة من الجرائم وحجمها، ولجأوا في هذا السبيل الى وسيلتين هما:

**الوسيلة الاولى:** دراسة الإجرام بالنسبة للسلالات التي تعيش في دول مختلفة في هذا النطاق ذكر العالم الامريكي (هوتون) أن كل سلالة لها نصيبها من الاجرام والمجرمين ولاتختلف فيما بينها إلاّ من حيث نوع الجرائم وعددها.

فالسود سكان دول حوض البحر الابيض المتوسط يكونون في مقدمة مرتكبي جرائم القتل، والاسكندنافيون في مقدمة مرتكبي جرائم الغش والتزوير والسرقة دون استخدام العنف، والسلالات المحيطة بسلسلة جبال الألب يكثر بينها جرائم السرقة بالعنف، أما الانكليز والجرمان فيكثر بينهم ارتكاب جرائم الاعتداء على الآداب العامة.

وقد استعان (هاكر) أيضاً بالإحصاءات القومية للدول لإبراز العلاقة بين نوع الاجرام

وحجمه من جهة والسلالة من جهة اخرى، الاّ أنه يؤخذ على هذه الدراسة إبتعادها عن الاسلوب العلمي الدقيق، فالمادة الأولية التي إعتمدت عليها هي الاحصاءات القومية في الدول المختلفة، وكما هو معلوم فإن طريقة اعداد هذه الاحصاءات تختلف من دولة لأخرى، بالاضافة الى أن مايعتبر جريمة في دولة قد لايعد كذلك في دولة اخرى، نضيف الى ذلك ان الظروف الاجتماعية في الدول محل الدراسة مختلفة مما يستحيل معه عقد مقارنة بينها على أساس إختلاف السلالة، فقد يكون الاختلاف في حجم الاجرام ونوعه راجعاً الى اختلاف هذه الظروف[1] .

ونخلص من ذلك الى ان هذه الوسيلة من وسائل الكشف عن أثر السلالة على الاجرام قد فشلت في إيضاح هذا الأثر سواء سلباً أو إيجاباً.

**الوسيلة الثانية:** مقارنة حجم ونوع الاجرام لعدة سلالات تعيش في اقليم واحد: تقوم هذه الوسيلة على أساس الاحصاءات الجنائية القومية لدولة معينة يعيش على ارضها مجموعات انسانية تنتمي الى اكثر من سلالة، وهذا هو حال الدول التي توجد فيها أقليات أجنبية هاجروا اليها، وكذلك الدول التي يضم شعبها أكثر من سلالةأومثال الحالة الاولى السلالات الأجنبية التي هاجرت الى امريكا وفرنسا، ومثال الحالة الثانية الأقليات السود في الولايات المتحدة الامريكية.

**اولاً- إجرام الاجانب في الدول التي هاجروا إليها:** لوحظ في الولايات المتحدة الامريكية أن المهاجرين الأوربيين الذين لايتمتعون بالجنسية الامريكية يمارسون رقابة ذاتية على سلوكهم في دولة المهجر، ومن ثم كان اجرامهم اقل حجماً من الامريكيين الذين ولدوا بأمريكا، ولكن أبناء هؤلاء المهاجرين الذين ولدوا بأمريكا كان اجرامهم اكثر إرتفاعاً من إجرام أبائهم[2].

---

1 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص 148

2 - تعد العلاقة بين الهجرة والجريمة في الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة المشكلات المهمة بالنسبة لنظرية الاجرام والسياسات التشريعية، ولم تحدد الكيفية ولاالطريقة التي تنتج بها الهجرة الجريمة ولكن قيل مايأتي:

أ- يأتي المهاجرون من حثالة جنس البلد الذي ينزحون عنه، او ان هناك نسبة من حثالة الجنس تكثر في المهاجرين عنها بين البيض الوطنيين.

ب- ان المهاجرين لم يألفوا مجموعات القوانين الامريكية ومن ثم ان حالتهم الاجتماعية لاتعد مستقرة =

بينما ثبت في فرنسا ان نسبة اجرام المهاجرين من شمال افريقيا (المغرب، الجزائر، تونس) مرتفعة مرة ونصف أكثر من اجرام الفرنسيين.

ولكن يلاحظ على النتائج السابقة ان الاجانب يخضعون لرقابة دقيقة من رجال الشرطة اكثر من الوطنيين، كما ان وجودهم في دولة المهجر ينشأ عنه صراع بين ثقافتهم وثقافة دولة المهجر مما قد يدفعهم الى ارتكاب الجرائم، فضلاً عن ان اغلب الاجانب المهاجرين من الرجال الشبان، ومثل هذا الوضع يمكن ان يعزى اليه الارتفاع النسبي لجرائم الاجانب، وبالتالي ليست هناك أي علاقة او أثر للسلالة على الظاهرة الأجرامية، ولكن تؤكد الكثير من الدراسات والاحصاءات وجود علاقة بين ازدياد الهجرة الاجنبية وإرتفاع معدلات الجريمة وخاصة في البلدان النفطية وشبه النفطية، فالتطور الذي تشهده هذه البلدان ومشاريع التنمية التي يجري تنفيذها اسهمت في إحداث تغييرات اجتماعية سريعة رافقها دخول قيم وانماط سلوكية غريبة بسبب العمالة الاجنبية الوافدة تختلف عن القيم والانماط السلوكية السائدة في تلك البلدان أدت الى احداث خلل في البيئة الاجتماعية الأمر الذي يدفع الى الجريمة والانحراف بإعتبارها إحدى مظاهر الصراعات الاجتماعية الحادة التي يتعرض لها العاملون الوافدون بسبب الهجرة[1].

**ثانياً- اجرام السلالة من السلالات في الدولة الواحدة:** اجريت دراسات في كل من امريكا وفرنسا حول اجرام الزنوج والجزائريين في كلا الدولتين ففي الولايات المتحدة

---

= ج- المهاجرون غالباً يكونون من الفقراء، وطرفا الفقر والحرمان يؤديان الى عدم الاستقرار الشخصي
د- ان المهاجرين يتنقلون بدرجة كبيرة وهم لذلك ينعزلون عن تأثير القيود والردع التي للجماعات الانسانية

ولكن يحتمل ان تكون للهجرة تأثير في السلوك الاجرامي للمواطنين الامريكيين وكما يأتي:
أ- تزيد الهجرة من الخلاف بين نماذج السلوك، فأصبح للسكان كثير من الثقافات والمقاييس وطرق السلوك، وعلى عكس المدن الاوربية فإن مشكلة الضبط في المدن الامريكية صعب جداً.
ب- دفعت الهجرة الى التحضر وسكنى المدن فزاد معدل نسبة الجريمة فيها عن الريف
ج- قد تبعد الهجرة المواطنين عن كثير من الوظائف، تعزلهم عن الثقافة التقليدية لاحترام القانون، وبينما لا يرتكب المولودون في الخارج جرائم اكثر مما يرتكب مواليد البلاد من نفس السن والجنس، فإن هؤلاء الاخيرين يحتمل ان يرتكبوا جرائم اكثر او ان المهاجرين لم يقيموا بينهم

ينظر: أدوين هـ0 سذرلاند دونالدر كريسي- مبادىء علم الاجرام- نيويورك -1968ص 191-186

1 - د. محمد شلال حبيب- مرجع سابق- ص278

الامريكية لاحظ (كانادي) في عام 1946، أن من بين (100000) زنجي أمريكي تم القبض على (1938)، بينما انه من بين (100000) أبيض امريكي تم القبض على (578) فقط، وهذا يكشف عن ان نسبة اجرام الزنوج اكثر من نسبة اجرام البيض الامريكيين.

وفي سنة 1945 بلغت نسبة الاحكام التي صدرت ضد الزنوج (32،8٪) من المجموع الكلي للاحكام الصادرة في هذه السنة، وكانت اكثر الجرائم التي ارتكبت من الزنوج هي جرائم العنف والسرقة البسيطة والسرقة بإكراه.

وفي عام 1960 أجرى عالم الاجتماع (تورستين سيلين) دراسة على اجرام الزنوج خلص منها الى ان (61٪) من جرائم القتل بأنواعه المختلفة ارتكبها الزنوج، وكذلك (55،6٪) من جرائم السرقة بإكراه، و(62،3٪) من جرائم الاعتداء، و(52،2٪) من جرائم الاغتصاب بالعنف، و(50،3٪) من جرائم الدعارة والتجارة غير المشروعة، و(52،9٪) من جرائم حمل السلاح بدون ترخيص، و(68،1٪) من جرائم التزوير.

كما لاحظ (سيلين) أن أغلب جرائم القتل العمدي التي يرتكبها الزنوج كان المجنى عليهم فيها من الزنوج ايضاً، كما ان الرجل الزنجي تصل جرائم القتل عنده الى نسبة تبلغ (12) مرة من جرائم القتل التي يقترفها الرجل الابيض، وذلك خلال الفترة من (1950-1953).

ان الإحصاءات آنفة الذكر تدل بما لايقبل الشك على ان اجرام الزنوج في الفترة المذكورة اكثر حجماً وأبشع نوعاً من اجرام البيض في الولايات المتحدة الامريكية. ونفس النتيجة إنتهى إليها (هيرش) فيما يتعلق بإجرام الجزائريين في فرنسا.

وقد حاول الباحثون اعطاء تفسيرات مختلفة يعزى اليها ارتفاع نسبة اجرام الزنوج في امريكا، والجزائريين في فرنسا.

فمنهم من رأى ان ذلك الارتفاع يعزى الى الظروف التي يعيشها كل من الزنوج والجزائريين في كل من امريكا وفرنسا، فكل من الفئتين تعيش في احياء منعزلة عن بقية السكان، وأحيائهم هذه تتميز بالفقر وتكديس المساكن كما ان الدخل الفردي منخفض وكذلك المستوى الثقافي، وبعبارة اخرى ان وضعهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي منخفض مما يتعذر معه تكيفهم مع المجتمع. كما ان الزنوج في امريكا يعاملون معاملة غير عادلة، فهناك اختلاف واضح في تطبيق القانون على البيض والزنوج سواء من جانب

الشرطة او قضاة التحقيق او المحاكم اذ يعامل الزنوج بشدة وقسوة عن البيض.

ويضيف البعض سبباً آخر يرجع الى اختلاف السلالة بين الزنوج والبيض، فالزنجي اقل تقديراً لعواقب الامور من الابيض، كما ان الزنوج انفعاليون لايستطيعون مقاومة حالات الانفعال التي تنتابهم فيقعون بسهولة في هاوية الجريمة.

وعلى اساس ماتقدم بإرجاع كثرة اجرام الزنوج الى ظروفهم الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والى عدم العدالة بينهم وبين البيض، يتعين رفض التفسير القائم على اساس اختلاف السلالة بين السود والبيض، فمثل هذا التفسير قناع يخفي خلفه نزعة عنصرية بغيضة لابد ان تزول. نضيف الى ذلك ان التحليل العلمي الموضوعي يستبعد تماماً وجود أي صلة بين السلالة والاجرام، فوجود مثل هذه الصلة يتطلب أولاً وحدة الظروف المحيطة بالسلالات المختلفة ولكن الواقع الامريكي يرفض ذلك تماماً، فقد لوحظ ان السلالات المختلفة لاتعيش نفس الظروف ولاتتمتع بفرص متساوية، فالزنوج الامريكيون يعيشون ظروفاً اقتصادية قاسية ويعانون من التخلف الصحي والثقافي والاجتماعي، كما ان الفرص التي يتيحها لهم المجتمع الامريكي ضئيلة، هذا بعكس الحال بالنسبة للبيئة والوسط الذي يعيش فيه البيض الامريكيون هذا وعلى اساس اختلاف الظروف البيئية التي يعيش فيها البيض والسود الامريكيون وعدم وحدتها، فإنه يكون من الظلم البيّن وتجافي الحقيقة العلمية والواقعية القول بأن كثرة اجرام الزنوج يرجع الى عامل السلالة[1].

ويتضح مما تقدم عجز هذه الوسيلة عن ان تبين الصلة بين السلالة والاجرام.

ونخلص من كل ما تقدم ان السلالة ليست عاملاً من عوامل الاجرام، فلاتوجد سلالة معينة لها ميل او استعداد اجرامي، كما ان السلالة في حد ذاتها ليست عاملاً مباشراً في تحديد حجم الاجرام ونوعه، وان اختلاف نوع الاجرام وحجمه من سلالة لأخرى انما يرجع الى مايحيط السلالة من ظروف بيئية مختلفة تتحكم في اقبالها او امتناعها عن السلوك الاجرامي[2].

1 – د. علي عبد القادر القهوجي – مرجع سابق – ص(151–150)

2 – اطلق جانب من الفقهاء على السلالة ومايحيطها من ظروف اسم (الجبلة الوطنية) ينظر: د. محمد محيي الدين عوض – مرجع سابق – ص157

## - المطلب السادس -
## ((ادمان المسكرات والمخدرات))

ان العلاقة بين الاجرام والمسكرات ليست خافية على احد، فالخمور بكافة انواعها لها تأثير لاينكر ليس فقط على حجم الاجرام ونوعه وانما يمتد هذا الاثر فيصيب الابناء والاسرة، بل والمجتمع بأسره.

**اولاً- أثر الخمر على سلوك متناولها:** يصاحب احتساء الخمور تغييرات عضوية ونفسية قد يظهر اثرها مباشرة وقد يتأخر فترة من الزمن تطول او تقصر حسب ظروف كل شخص وكمية الخمر التي يحتسيها، وموقف الناس من الخمور ليس على درجة واحدة، ولاشك ان اخطر فئات شاربي الخمور المدمنون عليها، وذلك ان الخمور تؤثر على ذكاء من يحتسيها، وتحرك الدوافع الغريزية لديه، وتقلل من المقاومة على تنظيم اشباعها، ويصاحبها ضعف عام في كل الوظائف النفسية، فتثير الانفعالات، وتضعف الارادة، وتقلل الاحساس بالواجب الاخلاقي، ويكون من نتيجتها ان يفقد الشخص التحكم والسيطرة على دوافعه فينجرف في تيار الجريمة وبصفة خاصة جرائم العنف.

وقد اثار (فيري) الى ان ارتفاع أو انخفاض جرائم القتل وكذلك جرائم الجرح والضرب يختلف بأختلاف الانتاج السنوي للخمور واستهلاكها، واهم الجرائم التي تقع تحت تأثير المواد المسكرة ايضاً حوادث المرور، فقد دلت الاحصاءات الفرنسية على انه 60٪ تقريباً من حوادث المرور وقعت بسبب الخمور، كما ترتكب تحت تأثير الخمر أيضاً الجرائم المخلة بالأخلاق والحريق والسرقة[1] .

وقد اجريت دراسة على مرتكبي جرائم القتل المسجونين في سجون مقاطعة الألزاس الفرنسية في الفترة من (1948-1945) فثبت ان ثلث القتلة من الرجال يرجع اجرامهم الى تأثير الخمور، وان هذه النسبة كانت الثمن بالنسبة للنساء[2].

1 - بينت الاحصاءات الجنائية الفرنسية بأن السكارى يحتلون (75٪) من مرتكبي جرائم القتل، و(61،5٪) من مرتكبي جرائم الاعتداء على الاشخاص، و(65٪) من مرتكبي الجرائم الاخلاقية، و(45٪) من مرتكبي جرائم الحريق، و(80٪) من المتشردين والمتسولين.

ينظر: د. محمد خلف- مرجع سابق- ص220

2 - د.محمد ابراهيم زيد- مرجع سابق- ص321

وكذلك يلاحظ ان شرب الخمور يؤثر على الحالة الصحية لشاربها وبصفة خاصة الاصابة بأمراض الكبد، وهذا المرض وغيره له تأثير ايضاً على سلوك الشخص المصاب به مما قد يدفعه الى الاجرام.

وهكذا يتضح ان للخمر دوراً غير اساسي او ثانوي للاجرام، اذ هي عامل مهيء للسلوك الاجرامي، ويكون تأثيرها اشد خطراً اذا صادفت توافر ميل او استعداد اجرامي سابق، وقد يكون تأثير الخمر مباشراً على السلوك الاجرامي حين يطلق الغرائز والرغبات من عقالها، ويتعلق الامر في هذه الحالة بجرائم غير جسيمة كالجرائم غير العمدية عموماً، وجرائم الصدفة او الجرائم العرضية على وجه الخصوص.

**ثانياً: أثر الخمر على وضع الاسرة:** للخمر تأثير على حياة الاسرة عامة وعلى الابناء خاصة، فوضع الاسرة التي يدمن فيها الاب والام او احدهما فقط على الخمور يتأثر سواء من الناحية المالية حيث تمتص جزءاً من دخلها المالي، او من ناحية علاقة افراد الاسرة بعضها ببعض، فمدمن الخمر يهمل رعاية شؤون الاسرة ولايبالي بأمورها ولايكترث بأزمتها، فينجم عن هذا وذاك ضيق اقتصادي وسوء تربية للاولاد، بالاضافة الى المشاحنات والمنازعات مما يؤثر على سلوك افرادها وقد يدفعها الى الجريمة وبصفة خاصة الأولاد.

كما ان للخمر تأثيراً وراثياً سيئاً اذ تؤكد الابحاث ان الادمان على المسكرات يطبع بأثره الابناء ايضاً فيولدون ضعفاء بتكوينهم العضوي والنفسي، وقد يظهر بينهم المدمنون والمجرمون، ويزيد من هذا الاحتمال العوامل البيئية التي تحيط بالابناء وبصفة خاصة وسط الاسرة[1].

ولا شك ان للمخدرات على اختلاف انواعها (الافيون، الحشيش، المورفين، الكوكايين وغيرها) آثاراً أكبر جسامة بالنسبة لمن يتناولها ويتعاطاها او بالنسبة لأسرهم[2]. كما ان الادمان على المخدرات يولّد اثاراً اكثر جسامة من آثار الادمان على المسكرات، لأن المسكرات ذات تأثير كبير على المدمن وأقل على المجتمع، اما مدمن المخدرات فأثرها كبير

1 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص161

2 - د. محمد ابراهيم زيد- مرجع سابق- ص278

جداً عليه وعلى المجتمع ايضاً، لان درجة تأثير المسكر على الادراك والاختيار اقل بكل تأكيد من تأثير المخدرات عليهما.

## - المبحث الثاني -
## ((العوامل البيئة الخارجية))

يراد بها مجموعة الظروف والعوامل التي لاتتعلق بالمجرم ذاته وانما تتصل بالوسط الذي يعيش فيه ويكون من شأنها التأثير على سلوكه وتوجهه نحو إقتراف الجريمة[1]، وبعبارة اخرى هي مجموعة الظروف الخارجية المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والجغرافية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية....الخ.

ويطلق على هذه العوامل في مجموعها اصطلاح (البيئة الاجتماعية الاجرامية).

فبيئة الشخص هي مجموعة الظروف الخارجية التي تحيط به وتؤثر في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، والبيئة بهذا المعنى تتميز بأنها نسبية ومتكاملة.

ان نسبية البيئة تعني انها ليست واحدة بالنسبة لجميع الاشخاص، وانما تختلف من شخص لآخر حسب مدى اتصاله بالظروف الخارجية وتأثره بها، ذلك ان درجة اتصال الاشخاص بهذه الظروف وتأثرهم بها ليست واحدة، فبعضها يكون له تأثير على شخص معين، بينما ينتفي هذا التأثير بالنسبة لشخص آخر.

ولهذا صح القول بأن عوامل البيئة تختلف من شخص لآخر، بل وبالنسبة للشخص الواحد تختلف بأختلاف الزمان والمكان.

أما تكامل البيئة يعني ان البيئة واحدة لاتتجزأ فتأثير البيئة انما يكون محصلة مجموعة الظروف الخارجية التي تحيط بالشخص. أي ان تأثير البيئة يتحقق نتيجة تظافر هذه الظروف وتكاتفها. ويترتب على ذلك ان اثر ظرف خارجي معين يتوقف على تفاعله مع الظروف الاخرى التي تتكاتف معه وتتفاعل في توجيه سلوك الشخص. أي ان هذا الظرف بمفرده يستحيل عليه تأدية هذا الدور[2].

---

1 - د. عمر السعيد رمضان- مرجع سابق- ص51

2 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص81

ويجدر الاشارة الى انه بالرغم من ان الانسان يولد على الفطرة التي فطر الله تعالى عليها الناس كافة وذلك مصداقاً لقوله تعالى ((فطرة الله التي فطر الناس عليها لاتبديل لخلق الله))[1].

فنلاحظ ان الصغير عندما يتخطى مرحلة البراءة حتى تحيط به العوامل الاجتماعية المختلفة التي من شأنها التأثير بالسلوك الانساني. ومن طبيعة الإنسان أنه يؤثر ويتأثر ويغير ويتغير ومن هذه المؤثرات والمتغيرات العوامل الاجتماعية المحيطة به.

كما ان الانسان مهما بلغ من مستوى مرموق في العلم ومهما كانت خبرته في الحياة فإنه يتأثر بتلك العوامل ولايمكن له ان يتجاهلها.

وخلاصة القول ان البيئة نسبية وينظر اليها كوحدة واحدة لاتقبل التجزئة فالعوامل البيئية التي تحيط بالفرد تتضافر في احداث تأثيرها على سلوكه، ومن ثم لايمكن القول بأن سلوكاً معيناً هو نتيجة لعامل واحد من عوامل البيئة ، كما انه لايمكن القول بأن عاملاً بيئياً معيناً لابد ان يؤثر بطريقة معينة على الفرد. فقد يضعف اثر هذا العامل او ينعدم تماماً بسبب توافر عامل آخر او عوامل اخرى ، كما قد يعزز هذا العامل العوامل الاخرى ويشد من ازرها، ومن اهم العوامل البيئية هي (العوامل الجغرافية والاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية).

## – المطلب الاول –

## ((العوامل الاجتماعية))

ان العوامل الاجتماعية هي التي تتضمن الوسط الاجتماعي المحيط بالفرد منذ ميلاده وحتى لحظة ارتكاب الجريمة سواء أكان هذا الوسط بشرياً ام سكانياً.

ويختلف الوسط الإجتماعي المحيط باختلاف موقف الارادة منه، فقد يكون مفروضاً او عرضياً او مختاراً. ولكل وسط منها علاقة بالظاهرة الاجرامية[2].

---

1 – سورة الروم الآية (30)

2 – د. علي عبد القادر القهوجي– مرجع سابق– ص111

اولاً- علاقة الوسط المفروض بالظاهرة الاجرامية:

يكون الوسط الاجتماعي مفروضاً حيث لايكون للارادة دور في الموافقة عليه او رفضه. فأسرة الانسان الذي ولد فيها، والسكن او الحي الذي تقيم فيه تلك الاسرة يعتبران وسطاً اجتماعياً مفروضاً ولادخل لإرادة الابناء في اختياره.

1-الاسرة:

تعد اللبنة الاولى في المجتمع. وهي اول وسط اجتماعي تتفح فيه وعليه عينا الطفل وعلى اساسه تتكون شخصيته ومواقفه اتجاه المجتمع فيكون الشخص - في الاغلب الأعم- سوياً اذا كانت الاسرة سوية ويكون غير سوي اذا كانت الاسرة غير سوية.

ان استواء الاسرة من عدمه يتوقف على بنيانها. ومجموعة القيم السائدة فيها ، وكثافتها وعلاقة افرادها ، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للوالدين. فالاسرة القوية المتماسكة التي تقوم على الود والتفاهم بين الوالدين وبينهما وبين الابناء يخرج منها شخصية سوية لاتنساق وراء النزعات الشريرة وتقاوم كل اغراء يدفع بها الى سلوك سبيل الجريمة. اما الاسرة المتفككة اياً كان سبب تفككها (الصراع والمشاجرة المستمرة بين الوالدين او غياب احدهما بسبب الموت او الطلاق او العمل بعيداً عن الاسرة او عدم التكيف الاجتماعي الناشيء عن التطور الصناعي... الخ )يتولد عنها اضطراب نفسي لدى الطفل وعدم الاستقرار مما قد يدفع به إلى الاجرام.

وبهذا فإن بيئة الاسرة تعد من المؤثرات الكبيرة في سلوك الفرد نحو الخير او الشر، لاسيما في المراحل المبكرة من عمره التي لايستطيع ان يعتمد على نفسه في تصريف شؤونه الخاصة. وبهذا فإن تأثيرها يشتد على الصغير حتى بلوغه سن السابعة، وعليه فغالباً مايكون سلوك الابناء مرآة تعكس حقيقة الآباء، ولهذا اكدت الشريعة الإسلامية على مبدأ القدوة الحسنة في التربية والتوجيه. وعليه فإن الآباء يسألون أمام الله وأمام المجتمع عن سلوك ابنائهم[1].

هذا وقد دلت الإحصاءات التي اجراها الاستاذ (هاير) والزوجان (جيليك-اليانور) على نسبة كبيرة من الاحداث المجرمين المبتدئين او العائدين تنتمي الى اسر مفككة اجتماعياً

---

1 - محمد شلال جبيب- مرجع سابق- ص222-221

قد تصل الى (60 – 66)٪ ويذهب الاستاذ (هاير) الى ان هذه النسبة تصل الى ٪88 وقد كشفت الأحصاءات الامريكية على ذات النتائج[1].

وهناك دراسة قام بها (جلوك) الاستاذ بجامعة هارفارد حيث اجرى مقارنة سوسيولوجية بين (500) شخص منحرف، و(500) شخص سوي من بين سكان منطقة واحدة وقد راعى تجانسهم من حيث اغلب المتغيرات كالسن والذكاء والاصل العرقي.......الخ.

وكان اهم ماكشفت عنه هذه الدراسة هو ان المنحرفين ينحدرون في الغالب عن اسر مفككة يغيب عنها احد الوالدين سواء نتيجة الوفاة او الطلاق او الهجرة، وان هذه الاسر غالباً مايشيع بداخلها إنحراف من نوع ما، كأن يكون الاب سكيراً او مدمناً على المخدرات، كذلك فإن اسر الاحداث المنحرفين تتسم بكثرة التنقل الاجتماعي المكاني وتفتقر الى عنصر الاستقرار[2].

ويؤثر كذلك في تكوين الشخصية الاخلاق والقيم السائدة في الاسرة فحيث تسود القيم السليمة التي يتشبع بها الطفل، فإن سلوكه داخل الاسرة وخارجها يكون سوياً.

اما اذا سادت الاسرة قيم غير سليمة، وكان الوالدان او احدهما مجرماً او سكيراً فإن الاسرة تكون فاسدة وتنتقل العدوى الى الابناء فيتحول بعضهم الى مجرمين تحت تأثير التقليد.

كما تتأثر شخصية الطفل ايضاً بعدد افراد الاسرة وعلاقة الوالدين بالابناء وعلاقة الآباء بعضهم ببعض.

فكلما كانت الاسرة قليلة العدد كان لكل فرد فيها مساحة مناسبة من المسكن وكمية كافية من الطعام، وتمكن الاب والام من أداء دورهما في الاشراف والرعاية على ابنائهما. فمثل هذه الاسرة تسودها علاقات طيبة ومتوازنة بين كل افرادها مما ينعكس ذلك على سلوكهم داخل الاسرة وخارجها فيصدر عنهم السلوك السليم ولاينزلقون بسهولة الى مهاوي الجريمة.

---

1 – د. علي عبد القادر القهوجي – مرجع سابق – ص112

2 – د. نبيل محمد السمالوطي – مرجع سابق – ص254

هذا بعكس الاسرة كثيرة العدد التي تقل فيها المساحة المخصصة لكل فرد فيها من المسكن ولاتكفي كمية الطعام التي يتناولها كل منهم فتكون اجسادهم هزيلة ونفسياتهم مريضة فضلاً عن صعوبة الاشراف والرعاية من قبل الاب والام على الاولاد مما يترتب عليه ضعف نشأة الابناء تربوياً وعاطفياً، كما تكثر المشاحنات بينهم وقد يفضل الوالدان او احدهما احد الابناء دون الآخرين او محاولة القسوة على احدهم في المعاملة. فمثل هذه الاوضاع الاسرية تخلق نوعاً من عدم التوازن او عدم التكيف لدى الطفل الذي قد يدفع به الى السلوك الاجرامي.

هذا وقد دلت الإحصاءات على ان قصور او ضعف الجانب العاطفي والتربوي داخل الاسرة يتوافر لدى نسبة مرتفعة من المجرمين المبتدئين والعائدين ، ويلاحظ ان ترتيب الابن بين افراد الاسرة له تأثير على تكوين شخصيته. فقد قام (أدلر) بدراسة هذه الظاهرة وانتهى الى ان الابن الوحيد يكون مدللاً ويبدو عليه القلق والاضطراب والخوف والانانية. اما الابن البكر فيشعر بمنافسة الابن التالي له في التمتع بإهتمام الوالدين. كما يتأثر الذكر الوحيد بين الاناث ببعض الخصائص النسائية وايضاً تتأثر البنت الوحيدة بين الذكور ببعض عادات الذكور[1].

كما ان المستوى الاجتماعي والاقتصادي للوالدين له دور في استواء الاسرة من عدمه، الا ان هذا المستوى يؤثر على اختيار مسكن الاسرة وهذا الاخير يؤثر على الظاهرة الإجرامية.

وعلى اية حال فإن مسؤولية التربية والتوجيه مسؤولية كبيرة تتطلب تضافر قدرات الاب والام فإذا غاب احدهما ضعفت الطاقة وهذا يتولد عنه ضعف وخلل في التربية. ومن الركائز المهمة في عملية التربية السليمة صلاح الآباء والامهات لأنهم اذا لم يصلحوا لم يستصلحوا.

وخلال البيئة العائلية تتعرض التربية الاخلاقية لمؤثرات عديدة وخاصة في المراحل الاولى من عمر الانسان (مرحلة الرضاعة ومرحلة الحضانة والطفولة غير المميزة) فمن الجدير بالذكر ان الطفل يتأثر بلبن المرضعةوبسلوكها وبأخلاقيتها عن طريق الرضاعة[2].

1 - د. علي عبد القادر القهوجي - مرجع سابق - ص113

2 - د.مقداد يالجن - التربية الاخلاقية الاسلامية - ط-1 القاهرة - 1397هـ - 1977م - ص-453-454

فإذا كانت المرضعة سيئة الخلق اثر لبنها على اخلاقية الطفل وقال الرسول (صلى الله عليه وأله سلم) ((لاتسترضعوا الحمقاء فإن اللبن يورث))[1]. واكد ذلك الامام الغزالي[2]، وجان جاك روسو[3].

كما قرر البعض من المربين ان الرضاعة الصناعية من العوامل المؤثرة على اخلاق الطفل في هذه المرحلة وانها تعيق عملية التربية الاخلاقية ، واكد هذا الاتجاه العالم النفساني (مكدوجال) بقوله "ان الاسرة التي تتربى على التغذية الصناعية تتجلى بخشونة الطباع وفتور وصرامة علاقاتها بعضهم البعض وقصور في تأثير الحنان".[4]

ومن الدراسات التي قام بها (سيرل بيرت) بخصوص (200) جانح يقابل عينة ضابطة تبين له ان من بين اسباب جنوح الاحداث هو حرمان هؤلاء الاحداث من رعاية الوالدين وعطفهم[5]. ومن هذا يتضح اهمية حنان الأبوين لأبنائهم ، حيث ان من اهم

---

1 – حدد القرآن الكريم مدة مرحلة الرضاعة بسنتين وذلك بقوله تعالى ((والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة))سورة البقرة الآية (233)

2 – يقول الامام الغزالي ((والصبي امانة عند والديه وقلبه الطاهر جوهرة نفيسة ساذجة خالية من كل نقش وصور وهو قابل لكل مانقش.. وصيانته بأن يؤدبه ويهذبه ويعلمه محاسن الاخلاق.. وينبغي ان يراقبه من اول مرة فلا يستعمل في حضانته وارضاعه الاّ إمرأة صالحة متدينة تأكل الحلال فإن اللبن الحاصل من الحرام لابركة فيه فإذا وقع عليه الصبي إنعجنت طينته من الخبث فيميل طبعه الى مايناسب الخبائث))ينظر: الامام ابي حامد الغزالي– احياء علوم الدين– جـ–3 القاهرة– 1352هـ1933–م– ص26

3 – قال جان جاك روسو ((ويجب ان تكون المرضع ايضاً جيدة الصحة حسنة المزاج هادئة فإن العنف والانفعالات والكدر كلها تفسد اللبن وإذا قصرنا اهتمامنا على الجسم لم نحقق الاّ نصف هدفنا فقد يكون اللبن جيداً والمرضعة سيئة، فحسن الطبع ضروري كحسن التكوين... والاشرار لايصلحون لأي عمل مهما كانت الأحوال وتزداد اهمية اختيار المرضع متى علمنا ان الوليد سيكون موكولاً اليها كلية في مدة الرضاعة)). ينظر: د.محمد شلال حبيب– مرجع سابق– ص 224

4 – د.مقداد يالجن– مرجع سابق– ص454 – 455

5 – د.عبد الفتاح الصيفي– علم الاجرام– مرجع سابق– ص–36 37وقد توصل الى نفس النتجة فريق من المختصين في التربية وعلم النفس من خلال المقارنة الاحصائية التي شملت مجموعة من الاحداث قضوا هذه المرحلة في الملاجيء ودور الرعاية الاجتماعية بعيدين عن رعاية والديهم وحنانهم وبين مجموعة من الاحداث نشأوا في ظل هذه الرعاية والحنان، حيث اتضح لهم ان اغلب المجرمين والمنحرفين والشواذ هم من الفئة الأولى وقرروا في نهاية هذه الدراسة انه ((لكي يكون النمو سليماً يجب ان يعيش الطفل في الحضانة الطبيعية التي توفرها عاطفة الام الحنون ورعايتها وشفقة الأب الرحيم ورعايته)) ينظر: د. مقداد ياالجن– المرجع السابق– ص 456

مستلزمات التربية الاخلاقية الصحيحة ان ينعم الأبناء بعطف الآباء وحنانهم بجانب التوجيه والتربية، كذلك ان إهانة الولد بدون سبب يولد شعوراً لدى الابن بالانتقاص من مكانته وشخصيته مما يكون سبباً في عدم احترام ابيه والتمرد على اوامره وكذلك الحقد عليه وكراهيته وهذا قد يدفعه الى عدم محبة الآخرين واقتراف الجرائم بحقهم.

ومن العوامل الاخرى التي لها تأثير كبير على الفرد في مختلف مراحل حياته خلال البيئة العائلية، ولعل اشدها خطراً وابلغها ضرراً المغالاة في حب الدنيا ونسيان الآخرة لأن المغالاة في هذا الحب تولد النهم لدى الفرد وهو الشعور بعدم الاشباع وهو أبلغ من الطمع اضراراً بالمجتمع وهذا غالباً يفضي الى الاجرام، لأن النهم وعدم الشبع معناه الحصول على المال بأي وسيلة وإن كانت غير مشروعة... ومن العوامل التي تفضي الى الاجرام أيضاً في بعض الاسر هو انعدام العدالة، لأن الآباء إذا لم يعدلوا بين الابناء تولد عن هذا السلوك العداوة والبغضاء وكثيراً ماوقعت الجرائم بسبب عدم عدل الآباء بين الابناءأعلى ان الاسلام قد امر بالعدالة بين الابناء في جميع التصرفات[1].

2-المسكن: يتأثر إختيار مسكن الاسرة الى حد كبير بالمستوى الإجتماعي والإقتصادي للوالدين ، فوجود المسكن في حي ذي مستوى رفيع وإحتواؤه على عدد كاف من الأماكن لأفراد الأسرة وتوافر شروط الإضاءة والتهوية اللازمة، كل هذا له تأثير طيب على الحاله الصحية والنفسية لكل أفراد الأسرة، وبطبيعة الحال فان توافر مسكن بهذه الشروط يرتبط بالدخل المرتفع للأسرة. أما من حيث الدخل المنخفض فتضطر الأسرة الى الأقامة في حي متواضع ومسكن يتناسب وهذا الدخل المنخفض، وغالبا ما يكون هذا المسكن ضيق المساحة ورديء الأضاءة والتهوية ويتكدس فيه كل أفراد الأسرة، يضاف الى ذلك حالة إشتراك أكثر من أسرة في الإقامة في شقة واحده أو في غرف متجاورة، وتكون دورات المياه والحمامات مشتركة بين أفراد هذه الأسرة، ولاشك أن ظروف مثل هذا المسكن يتولد عنها بالإضافة الى الإحتكاك والمنازعات مع الجيران سوء الحالة الصحية والنفسيه للقاطنين فيه وما يصحب ذلك من الإعتياد على الهرب منه، أو قضاء أغلب الأوقات خارجه والإنخراط في جماعات تكون في الغالب ذات ميول إجرامية أو الإنزلاق نحو

---

1 - د.محمد شلال حبيب- مرجع سابق- ص230

الجرائم المخلة بالأخلاق أو جرائم العنف بسبب الإزدحام الشديد بين سكان الحي. هذا وقد دلت الإحصاءات على ان نسبة مرتفعة من المجرمين يقطنون أحياء فقيرة ومكتظة بالسكان[1]

**ثانياً-علاقة الوسط العرضي بالظاهرة الاجرامية:**

يكون الوسط عرضياً اذا كان تواجد الشخص فيه محدوداً بفترة زمنية معينة ومرتبطة بمهنة خاصة ويصدق هذا على المدرسة وتعلم المهنة والخدمة العسكرية. وهذه الاوساط العرضية الثلاثة لاتدفع بذاتها الى الإجرام، بل على العكس فإنه من وظيفتها الحيلولة بين الشخص وبين ارتكاب الجرائم. فالمدرسة تربي وتثقف، والمهنة تعلم وتنمي المواهب. والخدمة في الجيش تصقل المرء وتنمي فيه عادة الدفاع عن الآخرين لا الاعتداء عليهم.

ومع ذلك فقد لايروق لبعض الاشخاص التواجد في احد هذه الاوساط فلا يتكيف فيها ولا يتأقلم على الحياة مع افرادها وقد يدفع به هذا الوضع الى سلوك سبيل الجريمة.

1-المدرسة: ان البيئة المدرسية مسؤولة عن تنمية العقول وتهذيب النفوس بل هي متخصصة تخصصاً مباشراً بهذه الوظيفة.

وتعد المدرسة الوسط الاجتماعي الاول الذي يواجهه الطفل خارج الاسرة، ونجاح الطفل او فشله في دراسته يتوقف على إمكانياته الذهنية وعلى المعاملة التي يتلقاها من معلميه. فقد تكون هذه الامكانيات متواضعة او يعامل معاملة سيئة فلا يستطيع التكيف مع هذا الوسط فتبدو عليه مظاهر الفشل في شكل الهروب من المدرسة، او عدم الانتظام في الحضور، او الفوضى، او التسكع في الشوارع، او الذهاب الى اماكن اللهو اثناء اليوم الدراسي، او الانضمام الى قرناء السوء والحصول على درجات منخفضة. هذه الحالة من الفشل الدراسي قد يعتبرها الشخص مرحلة طارئة في حياته فيجتهد في تجاوزها ويبحث عن اسلوب آخر غير الدراسة كتعلم المهنة مثلاً. وقد ينجم عن هذه الحالة لدى بعض الاشخاص الشعور بالاحباط والعجز فتولد في نفسه عقدة الشعور بالظلم والنظرة الى المجتمع نظرة عدائية ربما تدفعه الى الجريمة[2]. وقد دلت الابحاث التي أجراها الزوجان

---

1 ـ د.علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص114

2 - د. فوزية عبد الستار- مرجع سابق- ص160

(جيليك-إليانور) على أن أغلب الأحداث المجرمين كانوا مصابين بعدم التكيف في مجتمع المدرسة[1]. ولأجل تجاوز هذه الصعاب والإنحرافات لابد ان يكون دور المعلم دوراً ارشادياً موجّهاً، لأن سلوك المعلمين له دور مباشر في نفوس الطلبة كونهم ينظرون إليهم كقدوة ملزمة للتقليد، لذا ينبغي ان يتم إختيار هؤلاء المعلمين اختياراً دقيقاً قائماً على مراعاة خلقهم قبل علمهم، وقد جسد هذا الامر الامام علي بن أبي طالب (عليه السلام) حينما طرد الكثير من الوعّاظ الذين لم يتسموا بالورع والتقوى. وما يؤكد أهمية العلم والعلماء قوله تعالى ((يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات))[2] وبذلك فقد قرن الله تعالى الايمان بالعلم، لأن الايمان شجرة الأخلاق، والعلم شجرة المعرفة ولابد من اجتماعهما في السلوك الانساني حتى تتولد عنهما الفضيلة والاستقامة. ويجدر الاشارة الى ان دور المعلم هو مكمل لدور الوالدين ويقوم مقامهما في المدرسة، لهذا فقد منح حق التأديب شرعاً وقانوناً وعرفاً، وفي نفس الوقت حذر الله تعالى العلماء من عاقبة أمرهم إذا سلكوا طريق الشر والرذيلة وابتعدوا عن طريق الخير والفضيلة، وذلك في قوله تعالى ((إنما يخشى الله من عباده العلماء))[3].

2-المهنة: مما لاريب فيه أن العمل من اهم ضرورات الحياة، فهو عصبها ومفتاح السعادة فيها، وهو الرافد المقدس الذي يرتشف الانسان من منهله أهم المقومات الاساسية للبقاء، والتي يطلق عليها علماء الاقتصاد مصطلح (تماسك البدن) وهي (الغذاء والكساء والمأوى)[4] وقد تحصل حالة عدم التكيف في الوسط الذي يتعلم فيه الشخص أصول فن أو مهنة (كمعهد فني او ورشة)، ويرجع ذلك الى عدم اقتناع الشخص بالمهنة او عدم رغبته في الاستمرار فيها او عدم الانسجام مع زملائه وبصفة خاصة من يتولون تعليمه. وإن مظاهر عدم التكيف هذه تكون في الغالب عدم الانتظام في الحضور، وبطبيعة الحال

---

1 p.bouzat et j. pinatel: traite de droit penal et de criminology, t.iii par j.pinatel – dalloz 1975, p. 379

نقلاً عن : د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق-ص 115

2 – سورة المجادلة الآية (11)

3 – سورة فاطر الآية (28)

4 – د.محمد شلال حبيب- مرجع سابق- ص243

ان فشل الشخص في تعلمه مهنة يجعله يعتقد ان السبيل الوحيد للحصول على المال هو إرتكاب الجريمة. ولعل طبيعة بعض المهن تساعد على اقتراف الجريمة إذا لم تستنر أفئدة أصحابها بمصباح الخوف من الله تعالى، إذ دلت الاحصاءات الجنائية على ان للمهنة تأثيراً كبيراً في نسبة ارتكاب الجرائم، فنوع المهنة يسهم في التكوين النفسي للمشتغلين بها من خذل الجو النفساني الذي يرافق إدائها، والذي يكسبهم بالتالي خصالاً معينة قد تغير من خصالهم الطبيعية.

فالجزارون مثلاً قد يألفون منظر الدماء، لأن اساس عملهم قائم على الذبح وأن الاستمرار على هذه المهنة من شأنها ان تجعل فعل الذبح عملاً طبيعياً، لذا نجد أن العالم (بوسكو) يفسر إرتفاع نسبة القتلة بين الجزارين في الولايات المتحدة الامريكية بقوله ((أن مشاعر الرفق واللطف التي وضعتها المدنية فوق غرائز الانسان الأصلية الشرسة، لايستطيع دفع التأثير اليومي للمهنة لاسيما في المنشآت الواسعة التي تذبح وتقطع فيها يومياً وبطريقة قاسية حقاً ألوف من رؤوس المواشي، وان من يزور تلك المجازر الهائلة ليسوده شعور بالاشمئزاز حتى يرى كيف تذبح الحيوانات إذ تمر من دقيقة الى اخرى أمام الجزارين، ثم تجر بوساطة آلات ميكانيكية الى حيث يتناولها عمال آخرون، بينما ينزف الدم من نحورها المذبوحة))[1].

وصناع المفاتيح والأقفال قد يألفون التزوير لأن مهنتهم هي التقليد بالذات، وغير ذلك من أصحاب المهن المختلفة، ولكن الأشد خطراً من ذلك كله المصابون بداء الطمع والنهم في جميع المهن، فقد لا يتورع صاحب المطعم الجشع من تقديم الطعام الفاسد والفضلات البالية للزبائن، وقد لا يأبه المتعاملون بالدواء من تقديمه الى سقيم يزيده بدوائه التالف سقماً.

3-**الخدمه العسكرية**:-ان الفرد على الرغم من تجاوزه لمرحلة الدراسة أو تعلم المهنة، إلاّأنه قد يشعر بحالة عدم التكيف أثناء الخدمة العسكرية، ويرجع ذلك الى النظام

1 - في هذا السياق يروي الكاتب (ميشيل سيرفنت) حديثاً على لسان غيره نصه ((كم كنت أشمئز إذ ارى الجزارين يصرعون انساناً بذات السهولة التي يذبحون بها البقرة، وكيف أنهم لأتفه الاسباب وفي لمح البصر يعملون سكيناً في بطن إنسان كما لو كانوا يذبحون ثوراً))

ينظر: د.رمسيس بهنام-علم الاجرام-جـ 2و-3 ط-3 منشأة المعارف- الاسكندرية- ص61-57

العسكري وأوامره الصارمه وضرورة الإنصياع والطاعة لهذه الأوامر من جانب الرتب الأعلى أو الى زملاء الخدمة، وأن مظاهر عدم التكيف قد يكون في صورة الهرب أو عدم إطاعة الأوامر أو إرتكاب الجرائم بصفة عامة، وفي نهاية الخدمه قد يصعب على الفرد الإندماج مرة آخرى في الحياة المدنية، أو قد لا يجد عملا يتعيش منه مما يؤدي به الى السلوك الاجرامي.

**ثالثا:علاقة الوسط المختار بالظاهرة الاجرامية:-** ان الوسط المختار كما يدل أسمه لا يفرض وإنما يختاره الشخص بإرادته ويلجأ إليه بنفسه، ويشمل (العمل-الأصدقاء-الأسرة الخاصة)

**1-العمل:-**يعد العمل من أهم ضروريات الحياة بكونه الرافد الذي يعين الإنسان على توفير الغذاء والكساء والمأوى وقد وردت أهمية العمل في آيات قرآنية وحث عليه الرسول (صلى الله عليه وآله سلم) في احاديث عديدة ومنها قوله ((من امسى كالاً من عمل يده امسى مغفوراً له)).

وفي ذلك نصت م(3) من قانون الرعاية الاجتماعية رقم (26) لسنة 1980على ان ((العمل حق تكفل الدولة توفيره لكل مواطن وهو واجب على كل قادر عليه...[1])). هذا وان العمل قد يكون له أثر كبير في تحقيق الظاهرة الاجرامية. فقد تكون علاقة العمل بالظاهرة الاجرامية غير مباشرة او مباشرة.

وترجع العلاقة غير المباشرة الى ان عمل الشخص (وظيفته او مهنته) هو الذي يحدد مستواه الاقتصادي وعليه يتوقف مقدار الدخل الفردي. فإذا كان مقدار هذا الدخل منخفضاً بطبيعته او فاجأته ازمة اقتصادية قللت من قيمته او انعدام هذا الدخل بسبب البطالة اثر ذلك على سلوك الشخص وربما دفعه الى الاجرام. وبهذا يعد العمل المدخل الرئيسي الذي تمر منه بعض العوامل الدافعة الى الاجرام مثل الركود الاقتصادي والتحضر السريع والهجرة وعدم الاستقرار.

1 - نصت م(22) من الدستور العراقي لعام 2005 على ان((اولاً:- العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة. ثانياً:- ينظم القانون العلاقة بين العمال واصحاب العمل على اسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية. ثالثاً:- تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والإتحادات المهنية، والانضمام اليها وينظم ذلك بقانون)).

أما كون العمل مصدراً مباشراً للاجرام فيكون حينما يخلق ظروفاً جديدة لإرتكاب الافعال الاجرامية ، وتختلف هذه الافعال بإختلاف نوع العمل والدور الذي يجب على الشخص القيام به[1]. فقد تؤدي بعض الاعمال الى التأثير على اعصاب ونفسيات من يقومون بها كالعمل الرتيب والضوضاء والايقاع السريع. كما قد توجد بالنسبة لبعض الاعمال نظم وقواعد خاصة تتعارض مع نظم وقواعد المجتمع كتلك المتعلقة بالسرقة البسيطة كما في بعض (عمال التجارة) او الاجهاض كما في بعض (الوسط الطبي) او العادات الاجتماعية-المعاشرة بدون زواج - كما في بعض (الوسط الفني).

يتضح من ذلك ان ممارسة الشخص لوظيفة او مهنة معينة والدور الذي يطلب منه القيام به قد يدفعه الى ارتكاب الجريمة. ولقد انتشرت في الآونة الاخيرة ظاهرة (اجرام رجال الاعمال) او ما يطلق عليهم العالم الامريكي سذرلاند (اجرام ذوي الياقات البيضاء) فظروف اعمالهم تسهل لهم ارتكاب جرائم (الصك والغش التجاري والاحتيال). كما تنتشر بين بعض الموظفين جرائم (الرشوة والاختلاس والاستيلاء على المال العام). وفي بعض الوسط الطبي (جرائم الاجهاض) وفي وسط بعض التجار (الجرائم الاقتصادية) وفي وسط عمال المتاجر (السرقات البسيطة)[2] .

ويجدر الاشارة الى ان هناك الكثير من الحالات التي يكون للعمل فيها أثر كبير في تحقيق الظاهرة الإجرامية ومن أهمها : التدريب على العمل، وآداب العمل، والفشل في العمل.

ففيما يخص التدريب فإنه قد تُلجىء الظروف الكثير من الصغار والأحداث الى العمل خاصة بعد تركهم المدرسة او بدفع من اسرهم، وهنا غالباً مايتعلق الصغير بأرباب العمل، وهذا التعلق قد يدفع الكثير من أرباب الحرف الى معاملة هؤلاء الصغار بقسوة تتنافى مع الطابع الاخلاقي الذي ينبغي أن يتصف به التدريب، وهذه القسوة غالباً ماتكون مقرونة بالاهانة والتجريح، وهذه القسوة والاهانة يمكن ان تساهم مع عوامل اخرى في إقتراف الجريمة، وعلى هذا فإن مرحلة التدريب تعد مرحلة مهمة وخطرة في حياة المتدرب، لأن

1 - د. فوزية عبد الستار- مرجع سابق- ص165

2 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص117

المتدرب الصغير يتأثر بمتدربه اكثر مما يتأثر الطالب الصغير بمعلمه، بل وقد يتأثر بهذا المدرب أحياناً اكثر مما يتأثر بوالديه، كونه يقضي من الناحية الفعلية مع مدربه وقتاً أكثر مما يقضيه في المدرسة والبيت خاصة اذا كان الأب غائباً عن الاسرة غياباً غير مشروع. أما بالنسبة لآداب العمل فإنه يجب ان يلتزم بها رب العمل من جهة والعمال من جهة اخرى، فينبغي ان لاتقتصر مراعاة رب العمل على الطاقات البدنية، بل يجب ان تراعى المواهب والرغبات، فلايكلف الصغير مثل الكبير، والسقيم مثل السليم، والمرأة مثل الرجل، وإلاّ بخلاف ذلك قد يؤدي الأمر الى الفشل فاليأس فالعقدة فالجريمة، وقد دلت الاحصاءات الالمانية على ان نسبة ارتكاب النساء للجرائم قد إرتفعت خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية، نظراً لأن المرأة قد قامت بأعمال لم تكن مناسبة لطبيعتها فلم تحسن القيام بها ثم فشلت في ادائها[1]. اذاً يقتضي اتباع الآداب المقررة في العمل لأجل أن لايقع العامل في هاوية الاحباط والاضطهاد الذي يدفعه الى الاجرام ، كما يقتضي الامر وضع العامل في مكان يرغب فيه، وتكليفه بعمل يتفق مع خاصيته ورغبته لأجل تلافي فشل العامل.

وفيما يخص فشل العامل الذي قد يؤدي الى سلوك الجريمة، فإنه يرجع اما الى المعاملة السيئة التي يلاقيها العامل مادياً ومعنوياً والتي تخلو من الطابع الانساني، اوعدم مراعاة طاقات ومواهب ورغبات العمال، او إدعاء الخبرة والتخصص في المهنة رغبة في الاثراء السريع، او ممارسة عدة مهن مختلفة تحتاج الى قدرات متنوعة يصعب على الفرد ان يلم بها بمفرده، او نقص القدرة على تعلم بعض المهن التي تتطلب إستعداداً معيناً[2].

2-**الاصدقاء**: خلق الانسان وفيه إستعداد على ان يؤثر ويتأثر، يغير ويتغير، لذا فإن بيئة الصداقة لاتقل اثراً عن بيئة الاسرة والمدرسة، ان بيئة الصداقة غالباً ماتكون متممة او

---

1 - د. فوزية عبد الستار- مباديء علم الاجرام وعلم العقاب- مرجع سابق- ص176
ان المرأة قد تكون ضحية العمل كونها مخلوقاً لطيفاً بما يرافق تكوينها من رقة ولين قد يقلل مافيها من مظاهر العزم والقوة، او بسبب القوة التي يستخدمها ارباب العمل لاسيما في الاعمال الحرة، إذ قد تقيد اعناق النساء فلذات الاكباد، فترى إحداهن التسليم للواقع امراً لابد منه، ثم تدخل في دوامة حساب النفس وتأنيب الضمير فتقترف جريمة الانتقام، او قد تترك العمل ولاتجد من يمنحها فرصة الحصول على لقمة العيش بإناء العفة والشرف فتلجأ الى اقتراف جرائم الاموال او الجرائم المخلة بالآداب.
ينظر: د.محمد شلال حبيب- مرجع سابق- ص258-257

2 - د. محمد شلال حبيب- مرجع سابق- ص254 - 256

مفسدة للبيئات الاخرى، إذ نجد كثيراً من الابناء الصالحين تتخطفهم بيئة الصداقة فتفشل المهمة التي أدتها الأسرة، ورغم ان بيئة الصداقة مستقلة عن بيئة العائلة، الاّ أن التربية الاخلاقية الصحيحة تحمل الاسرة مسؤولية مراقبة سلوك وتصرفات الشاب او الشابة داخلياً وخارجياً، كي تكون التربية متكاملة وتجري في اتجاه واحد. وذلك حماية للشاب من الانحراف، وبما ان الاجتماع الانساني ضروري لأن الانسان مدني بالطبع، أي لابد له من الاجتماع[1]. فمن هنا يأتي دور الصديق ان كان خيراً فهو كريم المسك، وإن كان شراً فهو كنار الحداد يحرق الثياب وريحته خبيثة، وذلك مصداقاً لقول الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ((إنما مثيل الجليس الصالح والجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما ان يحذيك وإما ان تبتاع منه وإما ان تجد منه ريحاً طيبة، ونافخ الكير إما ان يحرق ثيابك أو تجد منه ريحاً خبيثة)) ففي هذا الحديث النبوي الشريف حث على معاشرة الصلحاء والإبتعاد عن أهل السوء والفسق والانحراف والمجرمين عموماً، وعدم إتخاذ احدهم قريناً او صاحباً او حتى جليساً لوقت قصير. فلغرض تنشئة الشباب النشأة الصالحة لابد من الإهتمام بالقرين والحرص على إختياره، لأن الانسان مهما بلغ من العمر ووصل الى مستوى مرموق من العلم والمعرفة، ومهما إكتسب من خبرة وتجارب فإنه يتأثر بمن حوله وبمن يعاشره ويجالسه[2]، وفي ذلك قوله تعالى ((ويوم يعض الظالم على يديه يقول ياليتني إتخذت مع الرسول سبيلا، ياويلتي ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً فقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للانسان خذولا))[3]. ومن الطبيعي أن يختار الانسان أصدقاءه من جيران الحي الذي يقيم فيه، أو من زملائه في المدرسة او العمل وهنا تلعب كل من الاسرة والمدرسة وظروف العمل دوراً كبيراً في تحديد الإختيار. والانسان في إختياره لأصدقائه يفضل المجموعة التي تتقارب معه في السن وتتفق معه في الميول والإتجاهات، وبلاشك أن وجود الشخص بين جماعة الأصدقاء يحدث تأثيراً

---

1 – عبد الرحمن بن خلدون– كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر– مصدر سابق– ص41
لفارابي– تحصيل السعادة– الهند– 1945– ص14
مسكويه– تهذيب الاخلاق– بيروت–1966– ص15

2 – د. فوزية عبد الستار– مرجع سابق– ص 179–178

3 – سورة الفرقان الآيات 29–27

متبادلاً، فكلٌ منهم يؤثر في تكوين شخصية الآخر بدرجات متفاوتة حسب مقدرة كل منهم في الإقتناع وقوة الشخصية، فإذا سادت الجماعة مبادئ وتقاليد سليمة إنعكس ذلك على سلوكهم وغرائزهم فيصدر عنهم السلوك القويم، أمآ اذا كانت ظروفهم سيئة داخل مجتمعات الاسرة والمدرسة والعمل ولم يتكيفوا مع هذه المجتمعات فيؤدي ذلك الى ان تتكون منهم عصبة إجرامية ،[1]والسبب في نشأة مثل هذه الجماعات قد يرجع الى تفكك الاسرة او فسادها، وسوء المعاملة التي يتلقاها الطفل في الاسرة او المدرسة او العمل، وقد يكون ضعف المستوى الاقتصادي للاسرة والمسكن الضيق الذي يدفعه الى عدم البقاء الاّ لفترة قصيرة، وقد يكون الفشل في الدراسة او في تعلم المهنة. هذه الظروف وغيرها تدفع المرء الى البحث عن مجتمع آخر يلائم ظروفه، فيحدث الانسجام والتوافق بين طباعهم وينتج التأثير المتبادل بينهم آثاره من حيث عدم التكيف مع المجتمع الكبير وتظهر حالة عدم التكيف هذه في صورة السلوك الاجرامي، وغالباً مايكون للعصبة الاجرامية رئيس يتميز بالشخصية القوية يتولى ادارة نشاط الافراد الخاضعين له، ويتخذ نشاط العصبة في الغالب صورة الاعتداء على الاموال وبصفة خاصة سرقة السيارات[2].

### 3-الاسرة الخاصة بالفرد:

دلت الاحصاءات الى ان نسبة اجرام العزاب تفوق نسبة اجرام المتزوجين ، وقد قيل في تفسير تلك النتيجة ان المتزوجين يتمتعون بالاستقامة والاستقرار العاطفي اكثر من غير

---

1 – ان العصابات الاجرامية سببت قلقاً كبيراً لدى بعض علماء الاجرام بإعتبارها ظاهرة إجتماعية خطيرة لجملة أسباب أهمها:

أ- تزداد خطورة وإنتشاراً في كل يوم بحيث فرضت نفسها كمشكلة اجتماعية حالة لايمكن اغفالها بحال من الاحوال، وضاعف من خطورة هذه الظاهرة التسهيلات التي تمنحها الحياة العصرية للشباب من جانب والتراخي في مواجهتها من جانب المختصين من جانب آخر.

ب- تنبيء بعواقب وخيمة نظراً لأن جماعات الشباب المراهق غالباً ماينتهي بها الامر الى الانحراف الاجرامي.

ج- تصيب الانسان في اخطر مرحلة من مراحل العمر الا وهي مرحلة المراهقة

ينظر: د. جلال ثروت- مرجع سابق- ص 149 – 150

2 – د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص118

المتزوجين ويترتب على ذلك قلة جرائم المتزوجين عن اجرام غير المتزوجين.

ويؤخذ على هذه النتيجة تجاهلها لحقيقة هامة وهي ان جانباً كبيراً من الشباب غير المتزوج لم يصل بعد الى مرحلة السن التي تؤهله للزواج، ولهذا يجب عند بيان اثر الحالة الاجتماعية للفرد (من عزوبة او زواج) على الظاهرة الاجرامية النظر الى مراحل السن المختلفة وما اذا كان الامر يتعلق بذكر ام انثى. فلقد ثبت ان مرحلة العمر التي تمتد حتى سن (25) سنة يكثر فيها اجرام المتزوجين عن غير المتزوجين. اما المرحلة بين (25 - 60) سنة فترتفع نسبة اجرام المتزوجين ثم تأخذ تلك النسبة بعد ذلك بالتساوي بين الفئتين، كما لوحظ ان نسبة اجرام النساء المتزوجات يفوق نسبة اجرام غير المتزوجات وذلك في البلاد التي لاتعتبر البغاء جريمة[1].

ويرجع اجرام المتزوجين الى ظروفهم الاسرية من حيث التوافق والانسجام بين الزوجين ومن حيث الاولاد ومن حيث المركز الاقتصادي ومن حيث السكن الخاص بالاسرة.

## - المطلب الثاني -

## ((العوامل الجغرافية))

يراد بالعوامل الجغرافية: مجموعة الظروف البيئية التي تسود في منطقة معينة، مثل حالة الطقس من حرارة وبرودة وكمية الامطار ونوع ودرجة الرياح وطبيعة الارض والتربة[2].

وقد اختلف الباحثون حول مدى تأثير الظروف الجغرافية المختلفة على الظاهرة

---

1 criminologie et science penitentiaire themis, p.u.f. 1,72,p. 2,, : jean leaute -
نقلاً عن : د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص 119-118

2 - ان تأثير الوسط الطبيعي لمنطقة معينة على نفسيات وسلوك الافراد المقيمين عليها، أمر تنبه اليه فلاسفة اليونان وغيرهم، حيث نادوا بضرورة التوافق بين القوانين والظروف الطبيعية، وقد قال (هردر) ان تاريخ شعب من الشعوب ماهو الاّ الطبيعة الجغرافية لهذا الشعب في حركتها عبر العصور.
وبذلك فإن أثر العوامل الجغرافية لايقتصر فقط على سلوك الافراد، وانما يمتد لتكوين المجتمع فيؤثر على ثقافته وحضارته واقتصاده بل وعاداته وتقاليده.
ينظر : د. علي عبد القادر القهوجي- المرجع السابق- ص82

الأجرامية، حيث يجمعون على ان هذا التأثير غير مباشر بالنسبة لطبيعة الارض والتربة، فوجد اختلاف بين الاقاليم من حيث مإإذا كانت جبلية او صحراوية، سهلة منبسطة او بها وديان، ومن حيث الغنى والفقر، ومن حيث درجة كثافة السكان، كل هذا يؤثر على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والحضارية وغيرها من العوامل التي تؤثر بدورها على ظاهرة الاجرام.

وقد حظي المناخ بالنصيب الاكبر من اهتمام الباحثين حيث انصبت دراساتهم على بيان أثره على الظاهرة الإجرامية.

ويقصد بالمناخ حالة الطقس من حرارة وبرودة وأمطار ورياح، وقد اكدت الاحصاءات الجنائية اختلاف ظاهرة الاجرام في شمال ايطاليا حيث يكون الطقس بارد، عن الاجرام في جنوبها حيث يسود الطقس الحار، وذات النتيجة انتهى اليها (جيري) بالنسبة لأقاليم فرنسا الشمالية والجنوبية، فقد لاحظ انه في خلال الفترة من عام (1825-1830) ان كل (100) جريمة من جرائم الاعتداء على الاشخاص يقابلها (181،5) من جرائم الاعتداء على الاموال في شمال فرنسا، بينما في جنوب فرنسا كل (100) جريمة اعتداء على الاشخاص يقابلها (48،8) جريمة اعتداء على الاموال، واستخلص (جيري) بناءً على ذلك قانوناً أطلق عليه (قانون الحرارة الاجرامي) والذي مفاده ان جرائم الاعتداء على الاشخاص تزداد نسبتها في المناطق الجنوبية أثناء الفصول الحارة، وأن جرائم الاعتداء على الاموال تغلب نسبتها في المناطق الشمالية وأثناء فصول السنة الباردة.

وقد اكد صدق هذا القانون كل من (كتيليه، وفيري، وجاروفلو، ولاكاساني)[1] والملاحظ في قانون الحرارة الاجرامي أنه يبين اختلاف الظاهرة الإجرامية بإختلاف المناخ في المكان الواحد، واختلافها بإختلاف المكان.

**أولاً: أثر تغير المناخ في الاقاليم المختلفة على الظاهرة الإجرامية:** كشفت بعض الدراسات-حتى نهاية القرن التاسع عشر- في كل من فرنسا وإيطاليا- على ان جرائم الاعتداء على الاشخاص في الجنوب ضعف مثيلاتها في الشمال، وبالعكس فإن جرائم الاعتداء على الاموال في شمال فرنسا وإيطاليا ضعف مثيلاتها في الجنوب وذات النتيجة تم

1 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص83

استنتاجها في جمهورية مصر العربية[1].

ولكن منذ نهاية القرن التاسع عشر، فإن الدراسات حول اختلاف الظاهرة الأجرامية بإختلاف المكان في اوربا وأمريكا لم تؤكد النتائج السابقة.

ففي دراسة للاستاذ (ليوتيه) عن الظاهرة الاجرامية في فرنسا عام 1967 كشفت عن نتائج عكس النتائج السابقة تماماً، حيث ذكر ان جرائم العنف كانت مركزة في محافظات الشمال وبنسبة اعلى من الجرائم ضد الاموال، كما وجد تقارباً بين عدد جرائم السرقات في الجنوب والشمال، وهذه النتائج تؤكد فشل (قانون الحرارة الاجرامي) حتى لقد قيل ان القانون الذي وضعه (جيري وكتيليه) لم يعد صالحاً الآن في الوقت الحاضر بسبب تطور كثافة السكان وحركتهم من اقليم لآخر[2].

ان هذا التضارب في النتائج يثير الشك حول أثر المناخ على الظاهرة الاجرامية لأنه من الصعوبة بمكان القول بان المناخ هو العامل الوحيد لتمييز اجرام مناطق الشمال عن مناطق الجنوب، فالحقيقة انه توجد عوامل اخرى وراء هذا التمييز ، وعليه فإن تعدد أسباب التمييز بين منطقتين يؤدي الى تعذر المقارنة بينهما لتحديد أي من هذه الاسباب هو المسؤول عن اختلاف ظاهرة الاجرام بينهما[3].

**ثانياً: أثر تغير المناخ في الاقليم الواحد على الظاهرة الإجرامية:** أكدت الدراسات في فرنسا والولايات المتحدة الامريكية على تأثر الظاهرة الإجرامية بإرتفاع درجة الحرارة وانخفاضها، فتعاقب الفصول في الاقليم الواحد يؤثر في الظاهرة الإجرامية كماً ونوعاً[4].

ففي فرنسا وضع (لاكاساني) تقويماً خاصاً للجريمة، فأعتمد توزيعاً شهرياً للجرائم التي ارتكبت من عام (1827 - 1870) وقسم هذا التقويم الى فصول، كل فصل يتضمن عدة شهور متقاربة في المدة ودرجات الحرارة، فشهور الربيع هي: شباط(فبراير)،

---

1 - د. علي عبد القادر القهوجي- المرجع السابق- ص84

2 - leaute : opcit – p.215/ pinatel . opcit – p. 148, no. 66

نقلاً عن : د. علي عبد القادر القهوجي- المرجع السابق- ص84

3 - د. عوض محمد عوض- مرجع سابق- ص246

4 - pinatel : opcit . p. 146, no. 65

نقلاً عن : د. علي عبد القادر القهوجي- المرجع السابق- ص85

آذار(مارس)، نيسان (إبريل). وشهور الصيف: آيار(مايو)، حزيران(يونيو)، تموز(يوليو). وشهور الخريف: آب(آغسطس)، أيلول(سبتمبر)أتشرين الاول(أكتوبر). وشهور الشتاء: تشرين الثاني(نوفمبر)، كانون الاول(ديسمبر)، وكانون الثاني(يناير).

وإنتهى بعد توزيع الجرائم على الفصول المختلفة على اساس التحديد السابق، الى ان هناك علاقة مباشرة بين الجرائم ضد الاشخاص من ناحية ودرجات الحرارة المرتفعة وطول نهار اليوم من ناحية اخرى، كما توجد علاقة مباشرة ايضاً بين جرائم الاعتداء على الملكية من ناحية وانخفاض درجة الحرارة وطول ساعات الليل من ناحية اخرى.

فهذه النتائج التي توصل اليها (لاكاساني) تأكدت صحتها بالنسبة للقارة الأوربية عن طريق الابحاث التي اجريت حديثاً والتي قام بها (إتين دي جريف) فلقد اكد هذا العالم ان جرائم القتل والضرب تصل اقصى مداها في شهر حزيران(يونيو)، وان قتل الاولاد يحدث في شهري شباط(فبراير) وآذار(مارس). وعلى العكس ففي فصل الشتاء تكثر السرقات وجرائم الاعتداء على الاموال، اما جرائم السكر فتصل الى قمتها في فصل الصيف، وبصفة خاصة في شهري تموز(يوليو) وآب(أغسطس).

وقد تدعمت هذه النتائج بالدراسات التي قام بها العلماء الامريكيون كل من (كوهين، لفتنجول، دكستر) ولقد قام (دكستر) بدراسة (40000) حالة وصل في نهايتها الى النتائج الآتية:

آ-أن للطقس تأثيراً على الحالة النفسية اكثر من الظروف الاخرى.

ب-أنه توجد علاقة بين الضغط الجوي والجرائم، فمع انخفاض هذا الضغط تزداد جرائم العنف.

جـ-أنه توجد علاقة بين الرطوبة والجريمة، فحينما تزداد الرطوبة تقل جرائم العنف.

د-أن السرعة المعتدلة للرياح تقلل من جرائم الاعتداء المسلح.

هـ-أن الجو الممطر يقلل من جرائم العنف. كذلك استخلصت النتائج ذاتها من الاحصاءات التي قدمها المكتب الاتحادي للتحريات عن السنوات (1935 - 1940) حيث تبين ان جرائم القتل تزداد في فصل الصيف وتقل في الشتاء، وان جرائم المال تبلغ ذروتها في فصل الشتاء وتهبط الى ادنى مستوى لها في فصل الصيف[1].

1 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص86

كما لوحظت نفس النتائج في مصر عن طريق الاحصاءات السنوية للأعوام (1963،1964،1967،1968،1970،1971)[1] .

**ثالثاً: تفسير العلاقة بين المناخ والظاهرة الإجرامية:** إختلف العلماء في تفسير العلاقة بين المناخ والظاهرة الاجرامية، فظهرت في هذا الصدد ثلاثة اتجاهات رئيسة: يتمثل الاول بالاتجاه الطبيعي|والثاني تبنى التفسير الاجتماعي|أما الثالث فقد اوعز العلاقة الى التغييرات الفسيولوجية والنفسية[2].

1-**التفسير الطبيعي:** يسلم انصار هذا الاتجاه بوجود علاقة مباشرة بين الظاهرة الأجرامية من جهة وبين درجات الحرارة ارتفاعاً وانخفاضاً، وكذلك بين الليل والنهار طولاً وقصراً من جهة آخرى، ولكنهم اختلفوا في بيان ذلك، فمنهم من يرى ان ارتفاع الحرارة يزيد من حيوية الانسان ونشاطه فيجعله اكثر استعداداً للانفعال والاثارة، واشد رغبة في الجنس الآخر مما يترتب عليه زيادة جرائم العنف وجرائم الآداب.

ويذهب (فيري) الى انه بسبب ارتفاع الحرارة فإن الطاقة الحرارية التي ينتجها الجسم بسبب الغذاء تفيض عن حاجة الجسم، وهذا الفائض يمكن ان يؤدي الى ارتكاب الجرائم.. اما العالم الالماني (فولدس) فيعتقد ان الحرارة تضعف قدرة الانسان على المقاومة وبصفة خاصة مقاومة الدوافع الاخلاقية، فيندفع الى ارتكاب الجرائم وعلى الاخص الجرائم المخلة بالاخلاق[3].

ويفسر انصار هذا الاتجاه سبب ارتفاع نسبة جرائم الاعتداء على الاموال في فصل الشتاء بأنه يرجع الى طول ليالي هذا الفصل من السنة ومن ثم طول الفترة التي يسود فيها الظلام والذي يعد من العوامل التي تسهل ارتكاب هذه الجرائم وبصفة خاصة السرقة.

ولقد تعرض هذا الاتجاه لنقد شديد من عدة نواحي:

---

1 – د.مأمون سلامة– مرجع سابق–ص239/ د0حسن المرصفاوي– مرجع سابق– ص86/ د0عوض محمد– مرجع سابق– ص248

2 – في تفصيل ذلك ينظر:

د. يسر انور ود0 آمال عثمان– مرجع سابق– ص231/ د0فوزية عبدالستار– مرجع سابق– ص147/ د.عوض محمد عوض– المرجع السابق– ص248

3 – د. علي عبد القادر القهوجي– مرجع سابق– ص(88–87)

فمن ناحية أولى: ليست دائماً حيوية الانسان بسبب ارتفاع درجة الحرارة دافعاً الى ارتكاب جرائم العنف، فهذه الجرائم ترتكب بوجود هذه الحيوية أو بدونها.

ومن ناحية ثانية: فإن القول بأن ارتفاع درجة الحرارة يسبب ضعفاً في المقاومة يترتب عليه زيادة الدافع الى ارتكاب كل انواع الجرائم، وليس جرائم العنف وجرائم الآداب فقط كما يذهب الى ذلك انصار هذا الاتجاه.

ومن ناحية ثالثة: ان واقع الاحصاءات الجنائية يكذب منطق هذا الاتجاه الذي يقضي بزيادة نسبة جرائم العنف والجرائم الاخلاقية في فصل الصيف. وذلك ان الجرائم الاخلاقية تبلغ ذروتها في فصل الربيع وتأخذ في الانخفاض في فصل الصيف.

ومن ناحية رابعة: أن الربط بين طول ليالي الشتاء وإزدياد نسبة جرائم الاعتداء على الاموال وبصفة خاصة جريمة السرقة، قد يصح بالنسبة لبعض انواع السرقات، ولا يستقيم مع البعض الآخر من السرقات، فضلاً عن أن هذا لايستقيم بتاتاً مع باقي جرائم الاموال كالاحتيال وخيانة الامانة.

وعلى اساس تلك الانتقادات يتضح فشل التفسير الطبيعي في تأثير المناخ على الظاهرة الاجرامية، وكان نصيبه من النجاح محدوداً للغاية بصدد جرائم العنف وبعض انواع السرقات.

2-**التفسير الاجتماعي**: يعتقد أنصار هذا الاتجاه بوجود علاقة غير مباشرة بين الظاهرة الأجرامية وبين درجات الحرارة إرتفاعاً وإنخفاضاً.

ففي فصل الصيف تزداد نسبة جرائم الاعتداء على الاشخاص، لأن فيه يحصل جانب كبير من الافراد على إجازاتهم، ولأن ارتفاع درجات الحرارة يجبر الناس على الخروج من منازلهم الى الاماكن العامة فتزداد فرص الاتصال بينهم، ومايتبع ذلك من توافر ظروف متزايدة لتضارب المصالح والرغبات، ومن ثم الاحتكاك والتشاجر، مما يؤدي الى كثرة وقوع جرائم العنف، كما ان الشعور بالعطش يدفع الناس الى كثرة تناول المشروبات ومنها المشروبات الكحولية. هذا مما يؤدي الى تزايد حالات السكر وما يصاحبها من جرائم وبصفة خاصة جرائم الاعتداء على الاشخاص.

أما في فصل الشتاء، فإن انخفاض درجة الحرارة والاحساس بالبرودة يؤدي الى ازدياد إحتياجات الناس الى الغذاء والكساء والمسكن والدفء في هذا الفصل عن فصل الصيف،

وأن اشباع هذه الحاجات يتطلب وفرة من المال قد لاتكون متحققة لدى بعض الناس، مما قد يدفعهم الى ارتكاب جرائم الاموال.

يضاف الى ذلك ان فصل الشتاء قد يكون بالنسبة لبعض المناطق، أو بالنسبة لبعض السلع فصل ركود اقتصادي، مما ينجم عنه زيادة نسبة البطالة، وقلة او انعدام الدخول لبعض الفئات، وقد يدفع هذا الوضع الاقتصادي لتلك الفئات الى ارتكاب جرائم الاعتداء على الاموال لإشباع الحاجات الملحة والمتزايدة في فصل الشتاء.

ان هذا الاتجاه ينطوي على قدر من الصحة، ولكنه لايقدم تفسيراً لبعض الجرائم مثل الجرائم المخله بالأخلاق، لأن هذا النوع من الجرائم يكثر ارتكابه في فصل الربيع، فلا علاقة له بالحياة المنفتحة في الصيف أو المنغلقة في الشتاء.

3 -**التفسير العضوي والنفسي**: يذهب انصار هذا الاتجاه الى وجود علاقة غير مباشرة بين الظاهرة الإجرامية وبين تعاقب فصول السنة، فعدد الجرائم المخله بالأخلاق يتغير بتغير الفصول ويبلغ اقصى مداه في فصل الربيع، والسبب في ذلك أن تتابع الفصول يقابله تغييرات دورية في وظائف أعضاء الجسم والنفس، وأن الغريزة الجنسية تبلغ ذروتها في فصل الربيع وتستمر حتى بداية فصل الصيف ثم تعود تدريجياً الى مستواها الطبيعي بعد ذلك، وهذا هو السر في ارتفاع عدد الجرائم الجنسية في فصل الربيع عنه في الفصول الأخرى.[1]

ويؤخذ على هذا الاتجاه أنه إهتم بتفسير نوع واحد من الجرائم هو الجرائم المخلة بالأخلاق، مما يجعله قاصراً عن تفسير علاقة المناخ بالانواع الآخرى من الجرائم.

ونخلص من كل ماتقدم الى القول بأن حقيقة العلاقة بين المناخ والظاهرة الاجرامية إنما يفسرها إجتماع جميع العوامل الطبيعية والاجتماعية والعضوية والنفسية، مع الاخذ بالحسبان درجة هذه العلاقة، وذلك ان تأثير المناخ على الظاهرة الاجرامية - كقاعدة عامة - تأثير غير مباشر، أي عن طريق وسيط، وهذا الوسيط قد يكون عاملاً إجتماعياً أو عضوياً أو نفسياً، بمعنى آخر ان العلاقة بين المناخ والظاهرة الاجرامية علاقة غير مباشرة، وقد تكون هذه العلاقة مباشرة في نطاق ضيق ومحدود بالنسبة لبعض جرائم الاعتداء على الاشخاص. حيث تصادف تقلبات المناخ اشخاصاً يتأثرون بها بسبب تكوينهم العصبي الضعيف.

---

1 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص90

## - المطلب الثالث -

## ((العوامل الاقتصادية))[1]

ان الدراسات التي اهتمت ببيان أثر العوامل الاقتصادية على الظاهرة الاجرامية إنتهت الى نتائج متناقضة تماماً مما يصعب معه تحديد درجته ومداه. ولكن بما ان الظروف الاقتصادية عرضة للتغيير دائماً، فإن البحث في اثرها على الظاهرة الاجرامية يجب ان يتضمن حالتي الحركة والثبات لهذه الظروف.

**أولاً: أثر الوضع الاقتصادي المتحرك على الظاهرة الاجرامية:** ان الظاهرة الاقتصادية ككل ظاهرة اجتماعية تتميز بالحركة، وحركتها قد تكون تدريجية بطيئة، ويتوافر فيها حالة التطور الاقتصادي، وقد تكون حركتها فجائية وسريعة وتتحقق فيها التقلبات الاقتصادية، وقد يكون لكل من هاتين الحالتين أثر على الظاهرة الأجرامية.

**1-علاقة التطور الاقتصادي بالظاهرة الاجرامية:** يختلف الاجرام كماً ونوعاً حسب درجة التطور الاقتصادي وما اذا كان اقتصاداً زراعياً أم صناعياً.

ففي مجتمع الاقتصاد الزراعي يتميز فيه بأنه قليل نسبياً نظراً لطابع الهدوء الذي يسود في هذا المجتمع، وبسبب بساطة وقلة العلاقات بين افراده، ويتخذ الاجرام في هذا المجتمع طابع العنف بسبب ظروف الحياة الصعبة والقاسية فيه، فتكثر جرائم القتل والايذاء والحريق العمد والاتلاف والسرقة بالاكراه.

أما في مجتمع الاقتصاد الصناعي فتزداد فيه نسبة الاجرام بسبب كثرة النشاط والحركة والتي يترتب عليها تعقد الحياة وتشابك العلاقات بين أفراده، ويأخذ الاجرام في هذا المجتمع طابع الحيلة والدهاء، فتكثر فيه جرائم الاحتيال وخيانة الامانة والسرقة والتزوير والرشوة والغش والتهريب.

ومن الجدير بالذكر ان العالم الايطالي (بوليتي) قد فسر العلاقة بين التطور الاقتصادي

---

1 - على المستوى العقائدي والسياسي يرى الماركسيون ان الجريمة ترجع الى العامل الاقتصادي وحده، ويقولون ان مثالب النظام الرأسمالي هي الدافع وراء كل نشاط اجرامي.. وينتقد انصار النظام الرأسمالي هذا الادعاء الماركسي ويتهكمون على قولهم ان الجريمة ستختفي تماماً من المجتمع الشيوعي، كما يجعلون للعوامل الاقتصادية دوراً ثانوياً في انتاج السلوك الاجرامي.

والظاهرة الأجرامية، حيث ذهب الى ضرورة إجراء مقارنة بين النشاط الاجرامي من جهة والنشاط الاقتصادي الشريف من جهة اخرى (تجارة، صناعة... الخ)، فإذا كشفت هذه المقارنة عن زيادة في عدد الجرائم يقابلها زيادة مماثلة في حجم النشاط الاقتصادي الشريف فإن هذا يعني ان نسبة الاجرام ثابتة، أما اذا ارتفع عدد الجرائم بنسبة اقل من نسبة الزيادة في حجم النشاط الشريف، فان هذا دليل على تناقص الاجرام، رغم الارتفاع الظاهري في عدد الجرائم.. وقد انتهى (بوليتي) الى انه في خلال الفترة (1826 - 1878) زاد النشاط الاقتصادي الشريف في فرنسا ثلاثة اضعاف، كما ارتفعت جرائم الاموال الى نفس النسبة خلال الفترة المذكورة، وخلص في النهاية الى ان الظاهرة الإجراميه ظلت ثابتة على الرغم من تحسن النشاط الاقتصادي[1].

ومن خلال تفسير (بوليتي) يمكن القول ان التطور الاقتصادي لايؤدي فقط الى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، وإنما ايضاً الى تعدد علاقاتهم، وتشابك مصالحهم كما يصحب ذلك خلق ظروف جديدة تدفع الى الاجرام.

ومايؤكد ذلك ان القرن التاسع عشر شهد تحولاً في اقتصاد كثير من الدول، من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي، وقد صحب هذا التحول ارتفاع في مستوى معيشة الافراد من جهة، ومن جهة اخرى اقترن بزيادة ملموسة في عدد الجرائم، وبصفة خاصة جرائم الاموال، حيث ارتفعت هذه الجرائم بنسبة 300٪[2].

وعلى اساس ذلك يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين ارتفاع مستوى المعيشة بسبب التطور الاقتصادي وبين حجم الظاهرة الاجرامية، وتفسير ذلك ان الانتقال من المجتمع الزراعي الى المجتمع الصناعي يترتب عليه عدة نتائج منها هجرة الإفراد من المناطق الريفية الى المدن وتكدسهم في المناطق الصناعية، وازدياد اهمية التبادل التجاري للسلع والخدمات، وارتفاع مستوى الدخل الفردي، ووضع السلطات التشريعية القوانين

---

1 - د. علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص93-92

2 - pinatel : op.cit . p . 155 . no 70

نقلاً عن د.علي عبد القادر القهوجي- مرجع سابق- ص92

اللازمة لتنظيم النشاط الاقتصادي الجديد، فهذه النتائج وغيرها يصاحبها ظهور عدة مشاكل منها عدم التكيف الاجتماعي بين المقيمين في المناطق الصناعية[1]، مما قد يدفع ببعضهم الى انتهاج السلوك الاجرامي، فتكثر جرائم الاعتداء على الاشخاص وجرائم الشرف.

ويؤدي التبادل التجاري الى ظهور فئة تسعى الى الكسب بأي ثمن، فتكثر جرائم خيانة الامانة والتزوير والاحتيال والمنافسة غير المشروعة والغش التجاري والرشوة، كما ان ارتفاع مستوى المعيشة يسهل إرتياد اماكن اللهو والتسلية، ممايزيد من استهلاك المواد المخدرة والمسكرة، ومماينجم عن ذلك من زيادة الجرائم الجنسية بصفة خاصة؛ وأخيراً فإن تدخل السلطة التشريعية لوضع الضوابط اللازمة للنشاط الاقتصادي دفع بعض الفئات الى محاولة الخروج على هذه الضوابط، مما ادى ذلك الى ظهور نوع جديد من الجرائم الا وهو الجرائم الاقتصادية التي تقع بالمخالفة للقوانين الجنائية الاقتصادية.

يتضح مما سبق ان التطور الاقتصادي اسفر عن نتائج متعددة، لازمتها ظروف جديدة ساهمت في ارتفاع عدد الجرائم، مما يعني هذا ان للتطور الاقتصادي أثراً غير مباشر على الظاهرة الأجرامية.

## 2-علاقة التقلبات الاقتصادية بالظاهرة الإجرامية:

يقصد بالتقلبات الاقتصادية: الأزمات الطارئة التي تنتاب الاقتصاد القومي، وقد يكون لهذه الازمات صفة الدورية او لاتكون كذلك، وفي كل الاحوال تتميز بأنها عارضة لاتستمر فترة طويلة من الزمن.

وقد اجريت عدة ابحاث لإبراز العلاقة بين الازمات الاقتصادية والظاهرة الأجراميه، ولكن جاءت نتائجها متضاربة[2]، حيث انتهت بعض الابحاث الى انه يترتب

1 - ناهيك عن ان هؤلاء المهاجرين غالباً مايحملون معهم الى المدينة العقلية الريفية والنماذج الفكرية والعقائدية والسلوكية السائدة في مجتمعاتهم الريفية المهاجرين منها، وهي نماذج لاتتفق ولاتتناسب مع الحياة الحضرية التي تتطلب تبني مجموعة مختلفة من النماذج الفكرية والسلوكية، نضف الى ذلك ان المستوى الاقتصادي لهؤلاء المهاجرين غالباً مايكون منخفضاً، ممايدفع بهم للسكنى في الاحياء القديمة او المتخلفة...ينظر : د.نبيل محمد السمالوطي- مرجع سابق- ص 239 .

2 - في بيان ذلك ينظر: leaute : opc.it – p.292
نقلاً عن : د. علي عبد القادر القهوجي- المرجع السابق- ص- 94

على الازمات الاقتصادية ارتفاع عدد الجرائم، وبصفة خاصة السرقة والتسول، وقد اجريت هذه الابحاث على ثلاثة محاور هي: التغييرات التي تطرأ على سعر القمح في كل من المانيا وفرنسا وإنكلترا، وتقلبات القوة الشرائية، وأخيراً ظاهرة البطالة في كل من المانيا وهولندا وانكلترا. وأسفرت هذه الابحاث عن نتائج متماثلة في الكشف عن اثر الازمات الاقتصادية على الظاهرة الإجراميه وزيادة حجمها، ويفسر ذلك بأن الازمات الاقتصادية تحرم فجأة فئة من الاشخاص من ثروتهم وغناهم وتحولهم الى فقراء، وانه يوجد بين افراد هذه الفئة مجموعة ضعيفة لاتستطيع التكيف مع الظروف الجديدة، مما يدفعهم الى ارتكاب الجرائم، وبصفة خاصة السرقة والاحتيال وخيانة الامانة والتشرد والتسول، وقد يدفعهم الجوع الى ارتكاب جرائم التمرد والايذاء والاعتداء على رجال الامن.

وعلى النقيض من ذلك توصلت بعض الابحاث الى عكس النتائج السابقة، حيث ذهب (فيري) الى ان الازمات الاقتصادية يترتب عليها انخفاض في نسبة الاجرام، وان الثراء قد يكون عاملاً من عوامل زيادة حجم الظاهرة الإجرامية. وقد اكدت هذه النتائج ابحاث حديثة في كل من امريكا وفرنسا، اذ انه طبقاً لهذه الابحاث ينخفض عدد الجرائم وبصفة خاصة السرقة في وقت الازمات الاقتصادية، علماً ان هذه الابحاث اجريت حول تقلبات اجرام الاحداث في امريكا والبطالة في كل من المانيا وفرنسا.

ان تفسير هذه العلاقة بين الازمات الاقتصادية والظاهرة الإجرامية يكمن في انه اثناء فترة الازمة الاقتصادية تقل الاموال التي تكون عرضة لوقوع السرقة عليها، مما يترتب عليه انخفاض جرائم السرقات وان زيادة المعروض من هذه الاموال بسبب الثراء يزيد من جرائم السرقة. وقد حاول بعض الباحثين تفسير هذا التضارب في النتائج التي تكشف عن العلاقة بين الازمات الاقتصادية والظاهرة الإجراميه، على اساس الزمن او الوقت الذي اجريت فيه الابحاث السابقة بحسب ما إذا كانت قد اجريت فور الازمة مباشرة ام بعدها بفترة من الزمن[1].

والواقع ان البحث في اثر التقلبات الاقتصادية على الظاهرة الأجرامية يتطلب اولاً

---

1 leaute : opc.it . p. 298 -
نقلاً عن : د.علي عبدالقادر القهوجي - مرجع سابق - ص95

النظر في مدى قدرة الافراد على اشباع حاجياتهم، ولما كان اشباع هذه الحاجيات يرتبط بمقدار دخلهم الحقيقي، فإن البحث يجب ان يتركز على بيان اثر التقلبات الاقتصادية على الدخول الحقيقية للافراد، فاذا لم تؤثر هذه التقلبات على الدخول الحقيقة للافراد او امتصت الفائض منها، فان الظاهرة الاجرامية لاتتأثر في مثل هذا الوضع بالتقلبات الاقتصادية وتظل تقريباً ثابتة على مستواها السابق على حدوث الازمة، اما اذا نتج عن التقلبات الاقتصادية المساس بالدخول الحقيقية للافراد، ففي هذه الحالة يمكن الحديث عن تأثير هذه التقلبات على الظاهرة الإجرامية.

ومن الواضح ان هذا التأثير يكون غير مباشر عن طريق التأثير على الدخول الفردية.

**ثانياً: أثر الوضع الاقتصادي الثابت على الظاهرة الإجراميه:** يراد بالوضع الاقتصادي الثابت فترات الاستقرار التي يمر بها الاقتصاد القومي عقب التطور الاقتصادي او التقلبات الاقتصادية، وقد تعكس هذه الفترات الظروف الاقتصادية لإقتصاد متطور او منتعش او اقتصاد راكد.

والواقع ان موضوع البحث يتعلق ببيان أثر الدخول الحقيقية للافراد على الظاهرة الاجرامية، فدخول الافراد تتفاوت بين الارتفاع والانخفاض والانعدام، فاذا كان دخل الفرد مرتفعاً او متناسباً مع مستوى الاسعار فإن اشباع الحاجات الفردية يكون ميسراً وسهلاً، ومن ثم تقل جرائم السرقة، الاّ انه من الناحية الآخرى، قد تغري هذه الظروف بعض الافراد الى زيادة ثرواتهم بالطريق غير المشروع فتكثر بذلك جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة والرشوة، كما ان وجود فائض من الدخل الفردي قد يدفع بعض الافراد الى ارتياد اماكن اللهو وتناول المشروبات المخدرة والمسكرة، وما ينجم عن ذلك من وقوع الجرائم المخله بالأخلاق، وعلى اساس ذلك يمكن القول ان للغنى او الثراء أثراً غير مباشر على الظاهرة الاجرامية.

اما اذا كان دخل الفرد منخفضاً او منعدماً بسبب قلة موارده او بطالته، فان هذا الفرد يوصف بأنه فقير او معوز، وقد اعتقد الفلاسفة ان الفقير يولد الجريمة اما الدراسات الحديثة فقد تضاربت نتائجها، فبعضها يذهب الى قيام علاقة ايجابية بين الفقر والجريمة، والبعض الآخر نفى وجود مثل هذه العلاقة.

ففي دراسة قام بها العالم الانكليزي (سيرل بروت) على مجموعة من الاحداث المجرمين خلص منها الى ان نسبة الفقراء بينهم تزيد عن نسبتهم العامة الى مجموع السكان وفي بحث قام به الزوجان (شلدون جيليك - اليانور) على خمسمائة من الاحداث الجانحين في الولايات المتحدة الامريكية، وخمسمائة مثلهم من غير المجرمين، انتهيا فيه الى ان نسبة كبيرة من الاحداث الجانحين تنتمي الى أسر فقيرة[1]، كذلك كشفت دراسات قام بها الباحث الايطالي (دي فيرس) في أواخر القرن التاسع عشر عن ان المجرمين المحكوم عليهم من ابناء الطبقة الفقيرة يصل عددهم الى(90٪)من مجموع المحكوم عليهم، في حين ان نسبة ابناء هذه الطبقة الى ابناء كل الطبقات لاتتعدى( 60٪) فقط، كما ان ابحاث مدرسة (شيكاغو) في علم الاجتماع تميل الى دعم ذلك الفرض الذاهب الى الانحراف والاجرام يشيعان اكثر بين ابناء الطبقات الدنيا او الفقيرة او المحرومة داخل المجتمع ، وبعبارة اخرى فانهم يجعلون من الانحراف ظاهرة مرتبطة بالفقر والأحياء المتخلفة التي يسكنها ابناء الطبقات الدنيا[2].

ولكنْ، هناك ابحاث اخرى تنفي العلاقة بين الفقر والجريمة، فالعالم البلجيكي (كتيليه) انتهى من دراسته للإحصاءات الجنائية الفرنسية الى ان بعض المناطق الفقيرة في فرنسا مثل (لسكمبورج) كانت اقل اجراماً من غيرها من المناطق، وأيدته في ذلك بحوث كثيرة انتهت الى نفس النتائج[3].

فقد كانت دراسة (إدوين سوذرلاند) بمثابة تحول في مجال دراسات السلوك المنحرف حيث أوضح من خلال دراسته عن (جرائم الصفوة) من ذوي الياقات البيضاء التي نشرها عام 1940 أن الانحراف والاجرام لايشيع بين ابناء الطبقات الدنيا فحسب ولكنه ينتشر بنفس القدر بين اعضاء الطبقات العليا في امريكا كذلك وبطريقة ابشع واخطر، مثل طبقات المديرين ورجال الاعمال وكبار موظفي الدولة وفي مقدمة جرائم هذه الطبقة الرشوة والتزوير والاختلاس والاحتيال وسوء التصرف في الاموال والموارد والغش.....

---

1 - leaute : opc.it . p. 299
نقلاً عن : د.علي عبدالقادر القهوجي- مرجع سابق- ص97

2 - د.نبيل محمد السمالوطي- مرجع سابق- ص245

3 - د.رؤوف عبيد- مرجع سابق- ص175/ د. عوض محمد عوض- مرجع سابق- ص 272

الخ[1]

ان التسليم بالنتائج المتضاربة آنفة الذكر يعني استبعاد الفقر تماماً من عوامل الاجرام، ولكن هذا يتنافى مع الواقع، فلا يمكن ان ننفي أية علاقة بين الفقر والجريمة وبنفس الوقت لايمكن التسليم بقطعية العلاقة بينهما، وذلك انه اذا كانت الابحاث قد اثبتت ان نسبة المجرمين الفقراء مرتفعة بين المجرمين بصفة عامة، فان هذا لايدل بذاته على ان كل الفقراء مجرمون هذا من ناحية، كما لايحول – من ناحية آخرى – من وجود نسبة من المجرمين الأغنياء بين المجرمين ، بل أن نسبة عالية من اجرام الاغنياء لاتصل الى علم السلطات، ويتوافر بشأنها ما اطلق عليه (الرقم الاسود) او (الرقم الغامض) ولعل هذا هو السبب في وجود نسبة مرتفعة من المجرمين الفقراء في السجون. كما ان هناك ملايين الفقراء والمحرومين الأسوياء الذين يستنكرون السلوك الاجرامي تماماً.

ان الفقر تصحبه آثار شخصية واجتماعية[2]، فالاسرة الفقيرة لاتولي ابناءها من الرعاية والتربية القدر اللازم لهم، كما قد تصاب بالتفكك وتشتت افرادها، يضاف الى ذلك، ان الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها هذه الاسرة تؤثر في تكوين افرادها الجسمي والنفسي، فمن الناحية الجسدية غالباً مايكون الجسم هزيلاً ومعتلاً، اما من الناحية النفسية، فتتولد حالة من عدم الاطمئنان داخل الاسرة، وتؤدي هذه الحالة الى الشعور بعدم الاستقرار فيختل على اثر ذلك التوازن النفسي لأفراد الاسرة، ويصاحب ذلك عدم التكيف الاجتماعي والانطواء، فهذه الظروف الاجتماعية والشخصية المصاحبة للفقر، قد يتولد عنها السلوك الاجرامي متى ما تضافرت معه العوامل الاخرى المؤدية لهذا السلوك، ومن ذلك يتضح ان للفقر أثراً غير مباشر على الظاهرة الأجراميه.

ونخلص الى القول بأن العامل الاقتصادي هو احد العوامل المتعددة التي يمكن – مضافاً الى غيره من العوامل – ان يفسر لنا بعض انواع الجرائم والانحرافات التي تصدر عن بعض الجماعات والافراد، وفي هذا يذهب الدكتور (مانويل لوبيزراي) الباحث

---

1 Edwin Sutherland : white white rollar criminatity - American sociologieal reu . 1940 vol i-12

2 – د. عوض محمد عوض– مرجع سابق–ص275

بالامم المتحدة الى ان الاحوال الاقتصادية قد اخذت تتحسن بانتظام في كل مكان بوجه عام، وهذا التحسن لم يؤدي الى اختفاء الجريمة، بل على العكس فإنه ادى في بلاد كثيرة الى زيادة معدلات الجريمة وتطورها بصورة خطيرة ومنظمة، فالنمو الاقتصادي لايمنع أنواعاً معينة من الجرائم، كما أنه يؤدٍّ في نفس الوقت الى انواع اخرى منها، ويلاحظ الباحث المذكور ان معدل الجرائم بوجه عام في البلاد المتقدمة اعلى منها في البلاد االمتخلفه والنامية، كما يؤكد ان الرخاء الاقتصادي في المجتمعات المتخلفة لايؤثر على معدلات الجريمة ونوعيتها، فهناك صلة واضحة بينها بدون شك ولكنها ليست صلة سببية مباشرة، فالفقر قد يكون دافعاً للاجرام لدى بعض الناس، وقد يكون دافعاً للتمسك بالخلق الفاضل عند آخرين، او دافعاً لتحسين المستوى الاقتصادي بالاساليب المشروعة عند مجموعة اخرى من الناس، وهذا يتوقف على مجموعة من العوامل الآخرى غير العامل الاقتصادي وفي مقدمتها اسلوب التنشئة الاجتماعية ومدى عمق الايمان الديني ونوعية القيم او الموجهات السلوكية التي يتبناها الشخص وآماله وطموحه وانتماءاته الاجتماعية ونوع الثقافة الفرعية المؤثرة عليه[1].

## - المطلب الرابع -
## ((العوامل الثقافية))

يقصد بالثقافة مجموعة القيم التي يتشكل على أساسها الضمير الفردي والجماعي في المجتمع، واهم عوامل الثقافة في المجتمع الحديث هي [التعليم، والدين، ووسائل الاعلام المختلفة].

**اولاً:علاقة التعليم بالظاهرة الأجراميه:** ان معيار التمييز بين المتعلم وغير المتعلم في مجال دراسات علم الاجرام هو الالمام بالقراءة والكتابة، وعلى هذا يكون متعلماً – وفقاً لهذا المعيار – من حصل على اعلى الدرجات العلمية، ومن توقف عند حد معرفة القراءة والكتابة، وبعبارة اخرى المتعلم هو من ليس امياً، والأمي هو الذي لايقرأ ولايكتب.

**1-أثر التعليم على حجم الظاهرة الاجرامية:** بخصوص العلاقة بين التعليم وحجم

1 – د. نبيل محمد السمالوطي– مرجع سابق– ص247

الظاهرة الإجراميه، فقد تعددت الأبحاث وتضاربت نتائجها، فهناك دراسات إنتهت الى وجود علاقة عكسية بين التعليم والظاهرة الإجرامية، فكلما إنتشر التعليم إنخفضت نسبة الاجرام، وقد عبر كل من (فكتيكو هيجو) و(فيري) عن هذا المعنى بالقول ((ان فتح مدرسة يعادل غلق سجن)).[1]

بينما خلصت دراسات أخرى الى عدم وجود أية علاقة بين التعليم والظاهرة الإجرامية. فانتشار التعليم لم يؤدِّ الى انخفاض نسبة الاجرام التي ظلت ثابتة لم تتغير. ففي إحصائية فرنسية عن عدد المجرمين على مدى السنوات من (1851 – 1913) وجد أن هذا العدد لم يتغير كثيراً على الرغم من أن نسبة الأمية إنخفضت حوالي(90٪)[2] .

ولكن يمكن أن يستخلص من الدراسة الفرنسية – آنفة الذكر – نتيجة آخرى، وهي أن إنخفاض عدد الأميين بين المجرمين يقابله إرتفاع عدد المتعلمين بينهم طالما أن نسبة الاجرام لم تتغير، ومن ثم يكون للتعليم أثر سيء على الظاهرة الإجراميه، ويصبح بذلك القول السابق لفكتيكو هيجو (فتح مدرسة يقابله غلق سجن) غير صحيح، ومن ثم يكون صحيحاً القول (أن فتح مدرسة يقابله فتح سجن).

وواقع الأمر ان تضارب النتائج على هذا النحو يشكك في قيمتها بخصوص تحليل أثر التعليم على الظاهرة الاجرامية، فمن الثابت ان عدم التعلم ليس معناه الشر المطلق وانعدام الاخلاق، كما ان العلم ليس معناه الفضيلة وحسن الخلق وحميد الخصال، فيوجد بين المتعلمين مجرمون، كما يوجد بين عدم المتعلمين فضلاء[3].

ولكن حقيقة ان التعليم غالباً ما يوسع المدارك ويهذب المشاعر والدوافع، ومن هذا المنطلق قد يحد من الاجرام في بعض الاحيان، وقد يساعد عليه في احيان اخرى[4].

فالتعليم يهيء للفرد مركزاً مناسباً في المجتمع يكون عاصماً له من سلوك الطريق

---

1- د.فوزيه عبد الستار-مرجع سابق-ص170

2 - pinatel – op cit , p. 159 – no. 72 -
نقلاً عن : د.علي عبدالقادر القهوجي- مرجع سابق- ص100

3 - د.محمد محيي الدين عوض- الاجرام والعقاب- مطبعة مصر- السودان، الخرطوم -1971 ص 122/ د. رمسيس بهنام-علم الاجرام- حـ-1 مرجع سابق- ص 150

4 - د. عوض محمد عوض- مرجع سابق- ص293

غير المشروع، واذا راودته نفسه الى اتخاذ مثل هذا الطريق فانه يمعن في التفكير قبل السير فيه فيقدر ملاءمته وعواقبه، كما ان للتعليم دوراً بارزاً للقضاء على الكثير من الخرافات والعادات السيئة، فكم من جرائم الاحتيال ارتكبت ضد اشخاص آمنوا بخرافات دفعت بهم الى الاستسلام لخداع المحتالين وحيلهم، كالشفاء من الامراض أو إعادة الحبيب او التفريق بين الاحباب، وكم من عادات سيئة قذفت بمعتنقيها في ظلمات السجون كعادة الثأر او الانتقام. ولهذا يقال ان للتعليم دوراً وقائياً في بعض الاحوال يحول بين الفرد وبين الاقدام على السلوك الاجرامي.

يضاف الى ذلك ان الوسائل العلمية الحديثة في الكشف والتنقيب عن الجرائم والمجرمين قد يترتب عليها إحجام بعض الأشخاص عن اقتراف الجرائم.

وبالمقابل فإن التعليم قد يساعد على الاجرام، وخاصة اذا صادف لدى الفرد ميولاً او استعداداً اجرامياً، فقد يكون المركز المرموق او العالي الذي يشغله الفرد، وكذلك طبيعة الوظيفة التي يمارسها له دورٌ في هذا السبيل، ويضاف الى ذلك ان التقدم العلمي قد وضع تحت بصر الافراد الوسائل التي تسهل ارتكاب الجريمة او اخفاء آثارها كالمحاليل الكيميائية المختلفة والمسدسات كاتمة الصوت والسيارات. كما ان التعليم يسهم في تطوير الجريمة وابتكار انواع جديدة منها وممارستها بأشكال جديدة، حيث ان هناك انواعاً من الجرائم الخطيره تتطلب درجة عالية من المعرفة العلمية والتكنولوجيه مثل جرائم الحاسوب وتزييف النقد وغش الأدوية والسطو على البنوك والشركات الكبرى[1].

وفي كل الاحوال فان هذا الأثر المحدود للتعليم على حجم الظاهرة الإجرامية هو أثر غير مباشر فقط.

2-**أثر التعليم على شكل الظاهرة الاجرامية**: ان العلاقة بين التعليم وشكل الجريمة لاتقبل الشك فمع انتشار التعليم تغير وجه الجريمة، اذ قلّت جرائم العنف والقسوة وزادت جرائم الذكاء والحيلة، فالأميون يغلب على اجرامهم العنف، فيرتكبون الحريق العمد والقتل والإيذاء.

أما المتعلمون فيغلب على اجرامهم عدم اللجوء الى القوة العضلية، فيرتكبون جرائم

---

1 - د. نبيل محمد السمالوطي- مرجع سابق- ص243

الاحتيال وخيانة الأمانة والسرقة وجرائم الصك والتزوير والتزييف وغش الأدوية.

ففي إحصائية اعدها (لومبروزو) عام 1895 أكد فيها أن جرائم القتل إنخفضت مع إرتفاع نسبة المتعلمين، وان جرائم السرقة قد زادت.

وقد إنتهى الى نفس النتيجة (جولي) عام 1953، حيث وجد ان جرائم القتل والجرائم المخلة بالأخلاق والحريق إرتكبها أشخاص ذوو مستوى تعليمي منخفض.

ويتضح مما سبق أن التعليم يمكن أن يفضي - كما قال (جاروفالو) - الى نوع من التخصص في الاجرام[1] ويكون للتعليم في نطاق شكل الظاهرة الإجرامية أثر مباشر.

وخلاصة القول أن التعليم يمكن ان يعد سلاحاً له حدان فإن أحسن سياسته بحيث تم ربطه بالعقيدة من جهة، ووجه لخدمة اهداف المجتمع العليا ولسد مطالب المجتمع، لكي تضمن الدولة عملاً منتجاً لكل خريج من جهة آخرى، واذا ما صاحبت برامج التعليم مجموعة من البرامج التربوية الدينية ذات الكفاءة العالية في تكوين نماذج فكرية وسلوكية فاضلة، واذا ماتضافرت التربية المنزلية مع التربية المدرسية في اتجاه إيجاد الشخصية الاسلامية القومية المتماسكة للنشء، فإنه يمكن أن يكون لها دورها الايجابي داخل المجتمع.

**ثانياً:علاقة الدين بالظاهرة الاجرامية:** يراد الدين- بمعناه العام - مجموعة من القيم والمباديء السامية التي تحض على الخير وتنهي عن الشر. ولهذا فإن للدين أثراً لاينكر على الظاهرة الإجراميه وذلك عن طريق الابتعاد عن الافعال الإجراميه لمخالفتها لمباديء الدين، ويفسر ذلك بأنه متى ما تغلغل الدين في النفوس وتشربت به الضمائر، ونقشت قيمته في القلوب، فإن ذلك يحول بين الفرد وبين المعصية، فلايرتكب جرماً، كبر او صغر.

ولما كانت العقيدة الدينية في المقام الأول علاقة بين الانسان وربه، فإنه يكون من الصعوبة بمكان- ان لم يكن من المستحيل - إجراء دراسته عن أثر هذه العلاقة على الظاهرة الاجرامية.

وقد حاول من قبل كل من (لومبروزو، وفيري، وجاروفالو، وتارد) دراسة علاقة

---

1 pinatel : opcit – p. 162 . no. 22 –
نقلاً عن : د.علي عبدالقادر القهوجي- مرجع سابق- ص 102

الدين بالإجرام، ولكن ابحاثهم انتهت الى نتائج متناقضة، والسبب الحقيقي لتضارب هذه النتائج هو الابتعاد عن الاسلوب العلمي في البحث، والتعبير عن وجهة النظر الشخصية المسبقة، وعلى وجه الخصوص موقفهم الشخصي من الاديان. ولقد خلصت الأبحاث الحديثة أيضاً الى نتائج متناقضة[1].

ويبدو ان نقطة الخطأ الفادحة في هذه الابحاث هي التوهم بأن بحث أثر الدين على الاجرام يكتفي فيه بإجراء المقارنة بين من ينتمون الى دين معين او يعلنون ذلك، او حتى الذين يمارسون بعض او كل شعائره وبين غيرهم من المجرمين، فالبون شاسع بين عقيدة صادقة وراسخة في النفوس، وبين مجرد الانتماء لتلك العقيدة حتى ولو أخذ صورة تأدية الطقوس التي تأمر بها تلك العقيدة، وبعبارة أخرى ان جوهر الدين لايتجسد بين كل معتنقيه.

والحقيقة التي لامراء فيها أن للدين الصادق أثراً عكسياً على الاجرام، بمعنى أنه كلما تأصلت العقيدة الدينية في النفوس كلما قلت نسبة الاجرام، والعكس بالعكس.

**ثالثاً:علاقة وسائل الاعلام بالظاهرة الاجرامية:** ان وسائل الاعلام قد تكون مقروءة مثل الصحف والمجلات والكتب (الصحافة والأدب) وقد تكون مسموعة كالإذاعة، وقد تكون مرئية كالتلفاز والسينما والمسرح.

وتعد هذه الوسائل بكافة انواعها من اهم مصادر الثقافة، ولها تبعاً لذلك شأن عظيم في تكوين ثقافة المجتمع، وهي بحسب طبيعتها أداة طيعة لتحقيق الاغراض المنتظرة منها، فهي سلاح ذو حدين، تستخدم في الخير، كما تستخدم في الشر حسبما يوجهها من يسيطر عليها، ولهذا فمن المتصور وجود علاقة بينها وبين الظاهرة الإجراميه.

**1-أثر الصحف على الاجرام:** يظهر أثر الصحف على الاجرام من خلال المساحات المخصصة فيها لأخبار الجريمة، ويتوقف مدى هذا الأثر على قدر هذه المساحة، وعلى الكيفية التي تعرض بها، والغرض من هذا العرض، ونوعية القراء الذين يهتمون بأخبار الجريمة.

وقد دلت الإحصاءات الامريكية على أن ارتفاع الإجرام بنسبة (33٪) مقابل زيادة

1 - د. عوض محمد عوض- مرجع سابق- ص305

المساحة المخصصة لنشر أخبار الجريمة بنسبة (2000٪)، وان هذه المساحة كانت عام 1881 لاتزيد عن نصف عامود، إرتفعت الى ستة أعمدة عام 1893 ووصلت عام 1926 الى مايبلغ (14٪) من مساحة الصحيفة[1].

وتنشر اخبار الجريمة في غالبية الصحف بعناوين مثيرة، ووصف تفصيلي لاينجو من المبالغة، وهدف الصحف من هذا الاسلوب في نشر أخبار الجريمة تجاري، حتى تضمن أكبر نسبة توزيع ممكنة، كما لوحظ ان اغلب قراء باب الجريمة من الصغار والشبان. وبالنظر لكون الصحف ليست على نمط واحد من حيث عرض اخبار الجريمة فقد تضاربت الآراء عن أثرها على الظاهرة الأجراميه.

فقد هاجمها (لومبروزو) مهاجمة شديدة وربط بينها وبين ارتفاع نسبة الجريمة كما حاول بعض الباحثين إثبات عكس ذلك والكشف عن دورها الإيجابي في التخفيف من حدة الظاهرة الإجراميه.

والواقع ان كلا الرأيين يعبر عن جانب من الحقيقة، لا الحقيقة كلها، فطريقة عرض أخبار الجريمة قد يكون لها دور مانع منها، وقد يكون لها دور دافع عليها.

ويتجلى الدور المانع للصحافة في الامور الآتية[2]:

ان من مهمة الصحافة نشر الاخبار حلوها ومرها، والجريمة خبر، وبالتالي يكون من المناسب ان تنشرها الصحافة بدلاً من ترك الأمر بشأنها للإشاعات التي يتناقلها الافراد العاديون، كما ان نشر خبر الجريمة قد يكون بالنسبة لبعض الاشخاص وسيلة للتنفيس عن الرغبات الاجرامية المكبوتة وإشباعاً كافياً لها، مما يترتب عليه عدم إقدام هؤلاء الاشخاص على تنفيذ هذه الرغبات وخاصة اذا كان خبر عرض هذه الجريمة قد تم بطريقة مقززة ومنفرة، يضاف الى ذلك ان نشر اخبار الجريمة وأسماء المشتبه فيهم او المتهمين فيها قد يساعد على تعقب الجناة (كما في حالة نشر صورهم او اوصافهم في الصحف) والقبض عليهم، ويساعد كذلك على متابعة الجمهور لسير جهاز العدالة الجنائية، لأنه في الاعم الاغلب من الحالات لايستطيع الافراد الحضور بأشخاصهم

1 - : د.علي عبدالقادر القهوجي- مرجع سابق- ص104-103

2 - ينظر د.محمد زكي ابو عامر- دراسة في علم الاجرام والعقاب- مرجع سابق- ص179
د. احمد عوض بلال- مرجع سابق- ص 52

جلسات المحاكمة، فيكون في نشر خبر محاكمات المتهمين تعويض لهم عن مثل هذا الحضور، حتى يطمئنوا ان المجرمين لن يفلتوا من يد العدالة ، وقد يؤدي كل ذلك الى عدول بعض الافراد عن ارتكاب السلوك الاجرامي خشية التعريض بهم في الصحف.

اما عن دور الصحافة الدافع الى الجريمة فيمكن حصره فيما يأتي:

ان كثرة نشر اخبار الجريمة قد يجعل جانباً من الرأي العام لايكترث بها، بل قد يتعاطف مع مقترفيها، وقد يترتب على ذلك تشجيع من يوجد لديهم إستعداد إجرامي او ميل اليه على ارتكابها، وخاصة بين من يشعر منهم بالزهو والفخر اذا نشرت صورته او ذكر اسمه في الصحف، يضاف الى ذلك ان نشر الجريمة قد يؤثر على سير العدالة الجنائية فيحول دون القبض على المجرمين (اذا نشرت مثلاً خطط البوليس في تعقبهم)، او وقوع القضاة في الحرج (في حالة تنبؤ الاحكام التي ستصدر ضدهم).

ومن الجدير بالذكر ان للخبر الاذاعي ذات الأثر على الظاهرة الاجرامية كالخبر الصحفي وان كان بدرجة اقل من هذا الأخير.

2-**أثر الأدب على الاجرام:** يبدو هذا الاثر من خلال الاعمال الادبية التي تنصب على الجريمة والمجرمين، فتصور اساليبهم في تنفيذ اغراضهم الاجرامية، كما تظهرهم بمظهر البطل الذي ينجح في الافلات من قبضة العدالة، وهذا ما تزخر به القصص البوليسية وقصص العنف والجنس وغيرها مما يتضمن التحريض على الصفات الدنيئه والخسيسة، وهذا النوع من الأدب الرخيص يؤثر بصفة خاصة على عقلية الشباب وعلى وجه الخصوص، محدودي الثقافة منهم، فيدفع بهم الى الوقوع في حمأة الجريمة تقليداً لبطل القصة او الرواية.

ولكن بجانب هذا الأدب الرخيص يوجد الأدب المترفع الذي يدعو الى الفضيلة ونبذ الرذيلة ويحارب العنف بكافة صوره، ولاشك في ان هذا النوع من الأدب له دور وقائي قد يحول بين قرائه وبين الوقوع في هاوية الاجرام.

3 - **أثر التلفاز (التلفزيون) والسينما على الاجرام:** تباينت نتائج الدراسات حول اثر التلفزيون والسينما على الاجرام[1]، ومع ذلك يمكن القول ان لهاتين الوسيلتين من وسائل

1 pinatel : opc.it – p. 169 . no. 76 –
نقلاً عن : د.علي عبدالقادر القهوجي– مرجع سابق– ص106

الاعلام أثراً مانعاً وأثراً دافعاً على الاجرام كالصحف.

فقد يكون للتلفزيون والسينما اثر مانع من الاجرام متى ما كان البرنامج التلفزيوني او الفيلم يعرض الجريمة بصورة تنفر من انتهاج السلوك الاجرامي، وقد تساعد مشاهدة التلفزيون على تجمع الاسرة حوله مما يقلل من نزول الابناء وخروجهم في الشوارع وتجنبهم الاختلاط بقرناء السوء ومن ثم عدم تعلمهم صناعة الجريمة.

ولكن الواقع الحالي يتمثل في كثرة عرض أفلام العنف والجنس على شاشات السينما والتلفزيون، والتعود على رؤية هذه الافلام، بل وترقب عرضها، ممايدفع الى انتهاج السلوك الاجرامي سواء، بتقليد البطل في الفيلم او الاستعانة ببعض الاساليب التي استخدمها في تنفيذ اغراضه، والجدير بالذكر ان خطورة هذا الأثر الضار للتلفزيون والسينما تكمن في انتقال عدواه الى الشباب من الجنسين، فيرى في السلوك الاجرامي ظاهرة عادية، ويتلبد لديه الاحساس بوخز الضمير.

وفي هذا كشفت العديد من الدراسات مثل (دراسة اللجنة القومية لدراسة القيم الاجتماعية في افلام السينما) عن تأثر الجنوح بأفلام السينما سواء في تعلم اساليب السرقة والغش او الرغبة في الحصول على المال بالأساليب السهلة دون بذل جهد او في تضليل رجال الشرطة، او في تعلم اساليب الدعارة والهرب مع العشاق بالنسبة للاناث...الخ[1].

ويمكن ان نخلص الى ان القول بأن أثر وسائل الاعلام على الظاهرة الأجراميه والانحراف ليس أثراً فارقاً او مؤدياً الى ظهور السلوك الاجرامي من العدم، ولكن أثره يقتصر على اثارة دوافع اجرامية او انحرافية قائمة وموجودة بالفعل بسبب عوامل أخرى لاتتصل باساليب الاتصال او الاعلام ذاتها ، وفي مقدمة هذه الاساليب اسلوب ومضمون التنشئة الاجتماعية ومدى عمق وتمكن العقيدة في النفس ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي ساهمت في تربية الشخص من حيث نوعيتها وماأدت إليه من تكوين ميول وإستعدادات وقيم معينة لدى الشخص...الخ هذا الى جانب الاستعدادات العضوية الوراثية لدى الشخص نفسه.

1 - د.نبيل محمد السمالوطي- مرجع سابق- ص262

## - المطلب الخامس -

## ((العوامل السياسية))

تشمل العوامل السياسية: السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، ولكل منهما أثر على الظاهرة الاجرامية.

**أولاً:علاقة السياسة الخارجية بالظاهرة الاجرامية:** من أهم مظاهر السياسة الخارجية هي الحرب، والتي يقصد بها: النزاع المسلح بين دولتين او التهديد بوقوع هذا النزاع طبقاً لمباديء القانون الدولي العام، ولذلك سنبين اثرها على الاجرام مما لاشك فيه ان حالة الحرب تحدث اضطراباً مفاجئاً في التنظيم الإجتماعي، واثر الحرب على الظاهرة الإجراميه يختلف بحسب ما اذا كان الأمر يتعلق ببداية الحرب ام اثنائها ام بعد انتهائها[1].

ويستخلص - بصفة عامة - من الإحصاءات في كل من فرنسا وإنكلترا وامريكا، ان بداية الحرب تشهد إنخفاضاً في عدد الجرائم، لايلبث ان يرتفع فجأة أثناء الحرب ويستمر هذا الارتفاع الى مابعد إنتهاء الحرب بأكثر من سنتين لكي يعوده مرة ثانية الى المستوى الذي كان عليه قبل بدء عمليات القتال.

ويفسر الباحثون تقلبات الظاهرة الاجرامية بسبب الحرب على النحو السابق بمايأتي:

ان بداية العمليات الحربية يترتب عليها انخفاض في حجم الظاهرة الأجراميه بسبب الاضطراب الذي يصيب جهازي البوليس والمحاكم، وذلك ان جزءاً كبيراً من اعضاء هذين الجهازين يستدعي الاشتراك في العمليات الحربية مما يقلل من كفاءة كل منهما في الكشف عن الجرائم ومحاكمة مقترفيها، كما ان استدعاء بعض المجرمين وقلة اقدام البعض الآخر على ارتكاب الجرائم نظراً للاحساس بالتضامن الذي يسود بين افراد المجتمع أثناء المخاطر، يترتب عليه انخفاض عدد الجرائم، يضاف الى ذلك انه مع بداية العمليات الحربية، تتوافر فرص عمل جديدة في مصانع القوات المسلحة. كما يحجم الافراد عن الافراط في استهلاك المواد المخدرة والمسكرة مما ينجم عنه انخفاض حجم الظاهرة الإجراميه في بداية القتال.

---

1 leaute : opcit – p. 254 / pinatel : opcit . p. 171 . no. 77 –
نقلاً عن : د.علي عبدالقادر القهوجي- مرجع سابق- ص107

اما الارتفاع المفاجيء لهذه الظاهرة اثناء القتال والى مابعد الحرب بفترة زمنية، فيرجعه الباحثون الى زيادة فرص ارتكاب الجرائم بسبب تطبيق نظام البطاقات وفرض سعر اجباري للسلع الضرورية مما يخلق سوقاً سوداء تزداد بسببه الجرائم الاقتصادية، ويساعد على زيادة الاجرام في هذه الفترة تفكك الاسر وتشتتها بسبب استدعاء الأزواج للاشتراك في القتال، او بسبب الوفاة او الأسر او الهرب الى دولة اخرى، كل هذا يؤدي الى ضعف الرقابة داخل الاسرة ويدفع افرادها الى ارتكاب الجرائم.

ويزيد من الجرائم ايضاً اثناء العمليات الحربية وبعدها، عدم الاستقرار النفسي الناشيء عن هذه العمليات، وضعف العوامل المانعة من ارتكاب الجرائم، اذ تنخفض قيمة الحياة ذاتها في نظر الافراد بسبب ماينقل اليهم او مايشاهدون من حالات القتل المتكررة، ويعزز من الأسباب السابقة اذا نتج عن الحرب إحتلال جزء من اراضي الدولة او كلها من قبل العدو.

اما استمرار زيادة حجم الظاهرة الاجرامية الى ما بعد الحرب بفترة زمنية، فيرجع الى ان آثار الحرب تستمر الى مابعد إنتهاء العمليات القتالية، بالاضافة الى ان عودة المستدعين الى الحياة المدنية – بعد انتهاء الحرب – يكشف عن صعوبة اندماجهم في المجتمع، ويتولد لديهم نتيجة لذلك حالة عدم التكيف الاجتماعي التي قد تدفع بهم الى ارتكاب الجريمة. وتزداد اثناء الحرب جرائم الاموال كالسرقة والاحتيال وخيانة الامانة والغش التجاري، كما تزداد جرائم النساء عن جرائم الرجال، وتكثر جرائم الاحداث، ويرجع السبب في ذلك الى استدعاء اغلب الرجال الى جبهة القتال وتولي النساء إدارة شؤون الحياة اليومية لأسرهم، وتخلف الأحداث عن الاشتراك في القتال.

**ثانياً:علاقة السياسة الداخلية بالظاهرة الإجرامية:** يتوقف تأثير السياسة الداخلية على الاجرام على طبيعة العلاقة بين الشعب والحكومة، فإذا كانت هذه العلاقة يحكمها الاسلوب الديمقراطي، حدث تلاحم بين الحكومة والشعب، وتعاون الجميع في التغلب على مشاكل المجتمع المختلفة، ومن بينها مشكلة الاجرام. وفي هذه الحالة يكون للسياسة الداخلية أثر سلبي على الظاهرة الإجراميه، اذ تحد منها او تؤدي الى تخفيضها، اما اذا إبتعد الحكم عن الاسلوب الديمقراطي، ترتب على ذلك إنفصال بين الشعب والحكومة، وبعدت المسافة بينهما بقدر البعد عن الديمقراطية، وفي هذه الحالة يكون للسياسة الداخلية أثر على الظاهرة الإجرامية، فلا يتحقق التعاون بين الشعب والحكومة ويتخذ أشكالاً متعددة تصل في مداها الى الثورة

عليها وتغييرها، فمثل هذه السياسة ينتج عنها ارتفاع في عدد الجرائم سواء الجرائم السياسية او الجرائم العادية.

ان انفصال الحكومة عن الشعب يتمثل في عدم تلبية إحتياجات الجماهير وحل مشاكلهم مما يدفعهم الى التدخل بأنفسهم لحل هذه المشاكل فتنتشر الفوضى ويختل الأمن والنظام، ويظهر الفساد السياسي والاداري، مما يساعد على زيادة الجرائم، كالرشوة واختلاس المال العام او الاستيلاء عليه وإستغلال النفوذ، والجرائم المتعلقة بالانتخابات، وبصفة خاصة، جرائم تزوير نتائج الانتخابات بالاضافة الى الجرائم الاقتصادية.

وقد تدفع هذه الظروف السياسية مجموعة من الاشخاص الى التمرد على الحكومة وعصيان أوامرها، كما قد تؤدي الى ثورة شعبية شاملة تطيح بالحكومة القائمة[1] والعصيان والثورة- كأثر للنظام السياسي الفاسد- يؤثران على الظاهرة الإجرامية.

ولعل من الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع الدراسة التي قام بها كل من (لومبروزو) و(لاشي)[2]ويستخلص من هذه الدراسات أنه في اثناء العصيان او الثورة، لم تسجل زيادة في عدد الجرائم، ولعل السبب يرجع الى الفوضى التي تسود أثناء هذه الظروف وبصفة خاصة بين رجال البوليس وفي المحاكم. أما بعد العصيان او الثورة، فقد رصدت الإحصاءات إرتفاعاً في حجم الاجرام، وهذا الارتفاع شمل بصفة خاصة الجرائم السياسية كجرائم الاعتداء على

---

1 - قد يترتب على الوضع السياسي قيام حرب اهلية بين اكثر من طائفة من طوائف المجتمع، مثلما حصل في لبنان، فقد اثرت تلك على ظاهرة الاجرام، وكانت اهم الجرائم التي ارتكبت (القاء المتفجرات، والقتل بأنواعه، وبصفة خاصة القبض والقصف العشوائي، والخطف، ومقاومة رجال السلطة والضرب، والاشتباك، والسرقة والسطو، واقتحام السجون) واغلب هذه الجرائم مجهولة المصدر، كما كانت ترتكب بصورة جماعية، واغلب مرتكبيها من الشبان او الأحداث.
في تفصيل ذلك ينظر:
غسان رباح - ظاهرة الاجرام في حرب السنين - دار الميسرة- بيروت - ط-1 -1979ص 85 ومابعدها

2 - صدرت تلك الدراسة في كتاب بعنوان (الجريمة السياسية والثورات) عام 1891 بإيطاليا، ثم عام 1892 بفرنسا، كما انه توجد ايضاً الاحصاءات الجنائية الفرنسية التي تصدر عن وزارة العدل.
ينظر: leaute : opcit – p. 271 et 285
نقلاً عن : د.علي عبدالقادر القهوجي- مرجع سابق- ص110

أمن الدولة، وجرائم الصحف، والتمرد والاعتداء على الموظفين، والجرائم ضد الأشخاص كالإيذاء.

ومن الملاحظ أنه يغلب إرتكاب الجرائم السياسية من الشباب البالغين والنساء[1].

وخلاصة القول في كل ما تقدم بيانه أن العوامل البيئية (الخارجية) المختلفة ليست في الأعم الأغلب هي الدافع الوحيد وراء السلوك الاجرامي، بل لابد من أن تضاف إليها وتتفاعل معها عوامل اخرى فردية ترجع الى الشخص الذي صدر عنه هذا السلوك فتدفعه إليه.

---

1 - تجدر الاشارة الى ان (المجرم السياسي) لايوضع في نفس مستوى المجرم العادي من حيث درجة الخطورة الاجرامية، او من حيث اللوم الخلقي فالمجرم السياسي لايرتكب سلوكاً إجرامياً بطبيعته، فهو لاينطلق من مصلحة شخصية كالمجرم العادي، وانما المصلحة العامة، ونبل الغاية هما الهدف وراء عصيانه او ثورته، ولقد إعتبره (جاروفالو) مجرماً صناعياً من اجل هذا يتمتع المجرم السياسي في الدول الديمقراطية بمعاملة خاصة سواء من حيث العقوبات او من حيث اسلوب تنفيذها، هذا بخلاف الحال في الدول غير الديمقراطية او دول المعسكر الشيوعي، فالمجرم السياسي عندهم يعامله معاملة أقسى وأشد من معاملة المجرم العادي.

# ((السيرة الذاتية للمؤلف))

- مواليد1957

- حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون من كلية القانون–جامعة بغداد– 1978 - 1979

- حاصل على شهادة الماجستير في القانون الجنائي من كلية القانون –جامعة بغداد- 1989

- حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الجنائي من كلية القانون –جامعة بغداد- 1997

- تعيّن بصفة استاذ جامعي في كلية القانون –جامعة البصره –1990

-نال درجة استاذ مساعد عام 2000

-نال درجة الأستاذية عام 2005

-شغل منصب رئيس فرع القانون العام . ومدير المكتب الاستشاري القانوني في كلية القانون –جامعة البصرة

-يشغل الآن منصب رئيس قسم القانون الجنائي في كلية القانون–جامعة بغداد – ورئيس قسم الدراسات القانونية في بيت الحكمة

-تولى تدريس مادة علم الاجرام ، وعلم العقاب ، وقانون العقوبات–القسم العام وقانون العقوبات –القسم الخاص في كلية القانون–جامعة البصرة

-تولى تدريس مادة قانون العقوبات في كلية الشرطة ، والمعهد العالي للتطوير الأمني والإداري التابع لوزارة الداخلية سابقاً

-يتولى تدريس مادة قانون العقوبات –القسم الخاص في كلية القانون–جامعة بغداد

-تولى تدريس مادة الجرائم الاقتصادية ، والعقوبات العام ، والعقوبات الخاص ، والسيمنار لطلبة الماجستير والدكتوراه في كلية القانون–جامعة بغداد

-أشرف على العديد من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه لطلبة كلية القانون-جامعة بغداد وجامعة الموصل وجامعة النهرين

-شارك في مناقشة العديد من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه لطلبة كلية القانون-جامعة بغداد ، وجامعة الموصل ، وجامعة المستنصرية ، وجامعة بابل ، وجامعة الكوفة ، وجامعة صلاح الدين

-شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية الإقليمية والمحلية خارج وداخل العراق في المؤسسات الأكاديمية وغير الأكاديمية

-لديه العديد من البحوث الجنائيه المنشورة في مجلات محليه محكمه

-شارك في العديد من اللجان العلمية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وجامعة بغداد ، وكلية القانون –جامعة بغداد ، وجامعة البصرة وبيت الحكمة

-شارك في البرامج الدولية خارج العراق بخصوص حقوق الإنسان والعدالة الجنائية والقانون الجنائي الدولي والقضاء الجنائي الدولي والقضاء العسكري والمحكمة الاتحادية العليا ومبدأ سيادة القانون ، واستقلال القضاء

-عضو في نقابة المحامين ، وإتحاد الحقوقيين العراقيين سابقا

-عضو في جمعية البحريين العراقيين

# الفهرست

**هذا الكتاب**

يختلف الكتاب كمّاً ونوعاً من دولة لأخرى، بل وفي الدول من عصر لآخر، فلن يختفي تماماً، فهو ظاهرة إجتماعية عامة بالنسبة لكل العصور وكل المجتمعات، هذه الظاهرة المزمنة في المجتمع يطلق عليها (الظاهرة الإجرامية) لذا تعد هذه الدراسة محاولة في قراءة مفهوم علم الإجرام والسلوك الإجرامي والنظريات والمدارس المتصارعة في تفسيره مستعيناً بأحكام الشريعة الإسلامية.

